مجلة القُلزم العلمية

ISSN: 1858 - 9766

علمية دولية مُحكمة ربع سنوية - تصدر بالشراكة مع كلية المنهل للعلوم-السودان

في هذا العدد :

- مستوى الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين العاملين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل-فلسطين (2022 - 2023م)
  د. كمال خليل مخامرة - أ. أنوار جباره جعبري
- الدور النفسي والاجتماعي للأخصائي الاجتماعي تجاه الأطفال بوحدات حماية الأسرة والطفل نموذج لحل المشكلات الاجتماعية للأطفال (دراسة حالة: وحدات حماية الأسرة والطفل بولاية الخرطوم)(2021 - 2022م)
  أ. د محمد البدوي الصافي – أ.زينب الطاهر هارون هنو
- تقدير دالة الادخار في السودان في الفترة (1990 - 2020م)
  د. ليلى على القشاط دفع السيد- د. أمير سليمان مصطفى أبوقرون
- الأزمة الاقتصادية في السودان (دراسة تحليلية 2017 - 2018م)
  د. مهدي عبدالله محمد موسى -د. موسى عبدالله محمد موسى
  د. عبدالرحمن عمر أحمد محمد

العدد الثلاثون ـ رمضان 1444هـ ـ مارس 2023م

مجلة علمية محكمة ربع سنوية - العدد الثلاثون -رمضان 1444هـ -مارس 2022

ISSN: 1858 - 9766 ردمك

دار آريثريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم: Al Qulzum Scientific Journal
الخرطـوم : مركـز بحـوث ودراسـات دول حـوض البحـر الأحمـر
2023 تصــدر عــن دار آريثيريــا للنــشر والتوزيــع
السوق العربي-الخرطوم-السودان
ردمك: 1858-9766
الخرطوم- السودان

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ.د. حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير

د. عوض أحمد حسين شبا

نائب رئيس التحرير

د. سلمى عثمان سيد أحمد

سكرتير التحرتير

أ. عثمان يحيى

التدقيق اللغوي

أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر (السودان)

الإشراف الإلكتروني

د. بهية فهد الشريف (المملكة العربية السعودية)

التصميم والإخراج الفني

أ. عادل محمد عبد القادر (السودان)

الهيئة العلمية والاستشارية

أ.د. يوسف فضل حسن (السودان)

أ.د. علي عثمان محمد صالح (السودان)

أ.د. عبد العزيز بن راشد السنيدي

(المملكة العربية السعودية)

أ.د. أبوبكر حسن محمد باشا (السودان)

أ.د. محجوب محمد آدم (السودان)

أ.د. سيف الإسلام بدوي (السودان)

أ.د. صبري فارس كماش الهيتي (العراق)

أ.د. محمد البشير عبد الهادي (السودان)

د. علي صالح كرار (السودان)

د. سامي شرف محمد غالب (اليمن)

د. محمد عبد الرحمن محمد عريف

(جمهورية مصر العربية)

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية عبر العنوان التالي

هاتف: +249121566207+ - 249910785855 +

بريد إلكتروني : rsbcrsc@gmail.com

السودان- الخرطوم - السوق العربي عمارة جي تاون الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للدراسات العلمية مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم - السودان . تهتم المجلة بالبحوث والدراسات العلمية والمواضيع ذات الصلة بدول حوض البحر الأحمر.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R,).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

القارئ الكريم:

السلام عليك ورحمة الله وبركاته.. نطل على حضراتكم من نافذة جديدة من نوافذ النشر العلمي وهي مجلة القلزم العلمية، ونحن في غاية السعادة والمجلة تصل عددها الثلاثون بفضل الله تعالى ومنته.

القارئ الكريم:

هذه المجلة تصدر بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم وهي إحدى الأكاديميات السودانية الفتية التي وضعت بصمات مميزة في مسيرة البحث العلمي، وهذا العدد هو الثامن والعشرون في إطار هذه الشراكة العلمية التي تأتي في إطار استراتيجية مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر في تفعيل الحراك العلمي والبحثي داخل السودان وخارجه.

القارئ الكريم:

هذا العدد يشتمل على العديد من البحوث والدراسات المهمة ذات البعد النظري والتطبيقي ولضمان نجاح واستمرارية هذه المجلة بإذن الله تعالى نأمل أن يرفدنا الباحثون بمزيد من اسهاماتهم العلمية المميزة مع خالص الشكر والتقدير للجميع.

أسرة التحرير

المحتويات

1. التنمية الاقتصادية ودورها في تطوير البنية التحتية (دراسة تحليلية)
د. التوم آدم يعقوب أيوب.....(7-28)
2. الدور النفسي والاجتماعي للأخصائي الاجتماعي تجاه الأطفال بوحدات حماية الأسرة والطفل نموذج لحل المشكلات الاجتماعية للأطفال(دراسة حالة: وحدات حماية الأسرة والطفل بولاية الخرطوم)(2021 - 2022م)
أ. د محمد البدوي الصافي-أ.زينب الطاهر هارون هنو.....(29-56)
3. علاقة الرقابة وتوجيه الوقت في رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين بشركات سوداني للاتصالات
د.عيسى مطر مأمون.....(57-76)
4. الأزمة الاقتصادية في السودان (دراسة تحليلية 2017 - 2018م)
د. مهدي عبدالله محمد موسى -د. موسى عبدالله محمد موسى
د. عبدالرحمن عمر أحمد محمد.....(77-92)
5. دور نظم المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات (دراسةحالة مجموعة شركات دال الغذائية)
أ.عفراء محمد عبد الجبار محمد خير.....(93-108)
6. مستوى الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين العاملين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل-فلسطين (2022 - 2023م)
د. كمال خليل مخامرة - أ. أنوار جباره جعبري.....(109-132)
7. تقدير دالة الادخار في السودان في الفترة (1990 - 2020م)
د. ليلى على القشاط دفع السيد - د. أمير سليمان مصطفى أبوقرون.....(133-150)
8. دور محاسبة التكاليف الزراعية في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي دراسة ميدانية علي مشروع نادك الزراعي بالسودان
د. مها موسى محمد سلامه- د. محمد موسي الدود عوض الله -
أ. آمنه صالح أحمد إبراهيم.....(151-176)
9. معايير الجودة الشاملة بالمسالخ السودانية وأثرها في تعزيز الأمن البيئي(دراسة تطبيقية في مسلخ الكدرو)
أ.منى محمد محمد داؤد.....(177-194)
10. دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي من وجهة نظر الخبراء
د. عماد الدين عثمان حميدة.....(195-210)

التنمية الاقتصادية ودورها في تطوير البنية التحتية (دراسة تحليلية)

د. التـــوم آدم يعقـــوب أيـــوب

أستاذ مساعد – قسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب - جامعة سنار

مستخلص:

نبعت أهمية هذه الدراسة في كونها تناولت مفاهيم التنمية و تطوير البنية التحتية و دراسة قضايا التنمية التي تحتاج إلي عناية ورعاية والبحث في كيفية إفادة الدول والحكومات في إيجاد حلول للمشاكل التي تعانى منها ورسم الإطار المناسب لتنمية المجتمعات. هدفت الدراسة الي تحقيق التنمية الشاملة بتوفير البنية التحتية ومن ثم وضع الأساليب الحديثة لتقويم المشروعات التي تقوم عليها التنمية ، بإعتبارها وسائل تطبيق إستراتيجيات التنمية بما يتفق مع ظروف الاقتصاد وموارده المتاحة ، وتعتبر التنمية هي غاية كل الحكومات والمجتمعات ولتحقيق ذلك لابد من توفير بنيات ترتكز عليها إذ تمثل هذه البنيات القاعدة الاساسيه التي تقوم عليها التنمية .إستخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي وذلك بغرض التعرف علي مدي إمكانية لعب التنمية دوراً في إرساء السلام في ظل وجود بنية تحتية. توصلت الدراسة الي نتائج أهمها إستمرار مقابلة متطلبات إيقاف الحرب وإحلال السلام والوفاق والإنتقال من مرحلة الإغاثة إلي مرحلة الإعمار والتنمية.

كلمات مفتاحية:التنمية الاقتصادية -البنية التحتية- استراتيجيات التنمية-التنمية الشاملة - المشروعات التنموية.

Economic Development and Its Role in Developing Infrastructure:)An analytical Study(

Abstract:

Dr.Etom Adm Yagoob Ayoob

The importance of this study stemmed from the fact that it dealt with the concepts of development and infrastructure development and the study of development issues that need attention and care and research on how to benefit countries and governments in finding solutions to the problems they suffer from and drawing the appropriate framework for the development of societies. The study aimed to achieve comprehensive development by providing infrastructure and then developing modern methods to evaluate the projects on which development is based.Development is the goal of all governments and societies and to achieve this must provide structures based on them, as these structures represent the basic base on which development is based. The study reached the most important findings, the most important of which is the continuation of meeting the requirements of stopping the war, establishing peace and reconciliation, and moving from the relief stage to the reconstruction and development stage.

Keywords: Economic Development - Infrastructure –Development Strategies - Comprehensive Development - Development Projects.

الأهمية:

1. إبراز رؤي علمية تعبر عن الإهتمام بمعرفة مفهوم قضايا ومشكلات التنمية.
2. دعم وتعزيز المجهودات الرامية لإنشاء مشروعات تنموية من واقع الاهتمام بقيام بنيات تحتية.
3. إبراز الدور المتوقع والمرجو بقيام مشروعات بنية تحتية علي نطاق شامل.

الأهداف:

1. تهدف الدراسة إلي لفت الأنظار بالإهتمام بإحداث التنمية للمجتمعات والتنبيه بأن غياب البنية التحتية من الأسباب الرئيسة لعدم نمو البلدان.
2. وتهدف إلي توضيح أن تطوير البنيات التحتية ستسهم في الحد من التخلف وتزيد من فرص النمو.
3. كما تهدف الدراسة إلي بيان أنه بقيام بنيات تحتية فإنها بحاجة الي اهتمتم وتطوير.

الفروض:

1. قيام بنية اقتصادية عل أسس علمية في مناطق النزاعات تسهم بصورة كبيرة في تنمية مستدامة
2. تحقيق النمو الاقتصادي في الدول يتوقف علي قيام مشروعات تنموية تدعمها البنية التحتية.

المنهج:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل علي تنظيم المعلومات وتوضيحها

مقدمة :

تنمية المجتمع وتطويره من المهام الأساسية التي يجب أن يطلع بها أفراد المجتمع ومنظماته المختلفة وذلك لأنهم يملكون الرؤى الواضحة لواقع مجتمعهم وما هي أفضل الطرق والوسائل الفعالة التي من خلالها يتم التعامل مع إحتياجات ومشكلات المجتمع للوصول إلي الحلول المناسبة لهذه المشكلات . وهذا يتطلب المشاركة الإيجابية من كافة فئات وشرائح المجتمع في جميع مراحل التخطيط للبرامج والأنشطة التنموية المختلفة لإحداث عملية التنمية والوصول إلي تحقيق الأهداف والآمال المنشودة. وعملية التنمية تتسم بأنها عملية دائمة التغيير, ولذلك يجب الإستجابة الواعية لكافة المتغيرات المتلاحقة فى كافة مناشط وجوانب الحياة بصورة يمكن من خلالها تحقيق التطور الذي نسعى إليه.

عملية المشاركة الإيجابية من كافة أفراد المجتمع هي الركيزة الأساسية التي من خلالها يتم ضمان نجاح إستمرارية المشروعات التي تم تخطيطها وتنفيذها بواسطة أفراد المجتمع أنفسهم حيث يتولد إحساس قوي بملكيتهم لهذه المشروعات والإلتزام والتعهد الكامل بالحفاظ عليها وتطويرها. ويتطلب ذلك ضرورة نقل مهارات ممثلي المجتمع بكيفية إجراء التخطيط الجيد للمشروعات التنموية التي يتم تنفيذها داخل المجتمع وما تتضمنه من مراحل مختلفة مثل التعرف على إحتياجات ومشكلات المجتمع وتحديدها وإختيار أفضل الحلول لها وتحديد الأهداف والإستراتيجيات. وخطة العمل وتصميم خطة المتابعة والتقييم وخطة الإستراتيجية ليتم تنفيذ مشروعات تلبي إحتياجات ومتطلبات واقع المجتمع الحقيقية ويكون لها المردود والعائد الإيجابي على الأفراد والمجتمع.

«ومنذ فترة ليست ببعيدة كان ينظر للأنشطة التنموية على أنها عمليات تأتي من المستويات الأعلى (الحكومة, الممولين...الخ) إلي المستوى الأقل (المجتمع, المستفيدين...الخ) لكن ثبت أن تنفيذ الأنشطة التنموية بهذا الأسلوب قد أدى إلي فشل العديد منها، ذلك لأن تلك الأنشطة لم تكن تعبر عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع. ولا يشعر أفراد المجتمع نحوها بالملكية أو المسئولية عن نجاحها ، بالإضافة إلي أن سبل أخذ رأي المجتمع لتقييم تلك الأنشطة كانت نسبياً معدومةً وكانت تعتمد بالأساس على آراء الممولين وقادة المجتمع فقط، وأن النظرة الحديثة لتنفيذ الأنشطة التنموية نتيجة إلي الإشراك الكامل لأفراد المجتمع فى كل المراحل، بداية من تحديد الإحتياجات والتخطيط للمشروعات ومتابعتها وتقييمها»[1].

مفهوم التنمية:

أولاً : مفهوم التنمية لغةً:

من مادة (نما) ينمو نمواً بمعنى زاد ، ونمى ينمو نميا إذا أنمى, ونمى النار بمعنى أشبع وقودها وللرجل تعني سمن , وللماء طما أي وصل للنهاية. وللحديث ارتفع نم نميته بمعنى رفعته

وعزوته لذا فالنمو يعني الزيادة ينسحب كماً ونوعاً وقد ينسحب ذلك علي مادة « النمو» أو موضوعها وذلك دون تحكم من جهة غير قوانين الكون. فإذا دخلت إرادة الإنسان أصبح كما هو سالفاً نميته . وتَّميته بمعنى رفعته وتلك هي التنمية بان تزيد في موضوع التنمية كماً ونوعا بارادتك البشرية [2]. ويستخدم البعض صيغة «الإنمائية « لما فيها من حركة الإرادة ولدلالتها الأوفى على حركة فكرية تتخذ حركة النمو وقواعده أصولاً لها [3]

ثانياً : مفهوم التنمية في الإصطلاح :

هناك عدة تعريفات للتنمية, وبما أن التنمية قضية دولية تهم المجتمع الدولي كله فقد إنعقدت لها المؤتمرات تحت مظلة الامم المتحدة ورعايتها وقد سعت منظمة الأمم المتحدة إلي عدة تعريفات للتنمية في فترات مختلفة تدل على المفهوم الحقيق الديناميكي لمصطلح التنمية الذي يتغير بإستمرار، ومن هذه التعريفات :

ومن تعريفات التنمية:

« هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعياً واقتصادياً المعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه[4] وهذا التعريف الأممى يشير إلي ثلاث حقائق هي :

-1 إن التنمية عملية مخططة ومرسومة وليست عفوية.

-2 يحتوي التعريف على قدر من الشمول لجوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية .

-3 إعتماد برامج التنمية على المجتمع المحلي والمشاركة الشعبية.

وتعريف آخر :

«هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[5].

هذا التعريف يعتبر أكثر تطوراً وشمولاً من الأول وقد أشار إلي أن التنمية عمليات بمعنى تعدد البرامج والمراحل والأبعاد ، وأضاف لها الجانب الثقافي الذي يمثل وقود العملية التنموية .وأشار إلي توحيد الجهود لإستغلال الإمكانات، وعدم هدرها, ويشير إلي دور الدولة أو المنظمات الدولية بأنها لها دور مساعد وأن العبء الأكبر يقع على المجتمع المحلي نفسه. ثم لمحة أخرى وهي الإشارة إلي الاندماج في كيان الأمة وذلك لأنه لا يمكن خوض معركة تنموية ناجحة الا بوحدة وطنية متماسكة وإستقرار سياسي.

تعريف أخر:

عرفت التنمية بأنها تدعيم المجهودات ذات الأهمية في المجتمع المحلي بالمجهودات الحكومية وذلك بتحسين الحالة الإقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذا المجتمع على أن تكون خطط الإصلاح بهذا المجتمع المحلي متمشية ومنسجمة مع خطط الإصلاح العامة في الدولة[6] وهكذا يتضح تطور مفهوم التنمية حتى في مستوى المنظمة الدولية نحو الشكل الأكمل والأشمل

ولا يخفي هذه الإضافات لعناصر جديدة وأبعاد جديدة في كل مرحلة جديدة وفي كل تعريف وأهم العناصر التي احتوتها التعريفات الثلاثة هي:

أ - الجهود الشعبية التي تدعمها الجهود الرسمية.

ب - شمول التنمية لمختلف الأبعاد الإقتصادية والاجتماعية والحضارية والثقافية.

ج - تخطيط العملية التنموية.

د - توافق عملية تنمية المجتمعات المحلية مع خطط الدولة العامة.

إن الدولة أو المنظمة لا تتحمل أعباء التنمية فحسب وإنما فقط تساعد المجتمعات المحلية على النهوض. وعليه هناك أيضاً تعريف للتنمية بأنها: «زيادة محسوسة في الإنتاج وشاملة ومتكاملة مرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً مستخدمة الأساليب العملية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.[7]

هذا التعريف لا يظهر فيه الشمول للجوانب المعنوية وأن كل ما يفيد هو التأكيد على البعد الإقتصادي للتنمية.

ومن ناحية نجد أن تعريفات التنمية قد إنصبت على الناحية الإقتصادية ، وإعتبارها العنصر الوحيد لعملية التنمية الأمر الذي يعني تبسيطاً شديداً لعملية التنمية. وهناك أسباب لفتت الأنظار إلي قضية التنمية وجعلتها في مقام الإهتمامات العالمية الملحة وهي :

أ. وسائل الإعلام : فإن تطور وسائل الإعلام في القرن العشرين جعل العالم قرية كونية , فاستطاع الناس أن يعرفوا بعضهم ويتصلوا ببعضهم ويتعرفوا على مستوياتهم الحضارية والمعيشية الأمر الذي دفع الدول النامية إلي التحمس للتنمية .

ب. سقوط الإستعمار: إن جلاء الإستعمار عن الدول النامية وسعي أبناء تلك الدول إلي بناء ذاتها دفع بقضية التنمية وجعلها أيدلوجية لمرحلة ما بعهد الإستعمار.

ج. إهتمام منظمة الأمم المتحدة بقضية التنمية. مما حدا ببعض الدول النامية التي عبرت عن رغباتها ، وطموحاتها ، ومشاكلها وحاجاتها .

د. وكذلك إهتمام الدول الصناعية بالتنمية في البلدان النامية لأسباب إقتصادية لإنعاش إقتصادياتها (الصادرات) وذلك للمحافظة على العلاقات الإقتصادية التقليدية، وأيضاً لإسباب سياسية. وذلك من خلال سعي الدول الكبرى للتنافس علي الدول النامية وكسبها والإستفادة من مواردها.

هـ. ظهور الحركات القومية والثورية التحررية في العالم الثالث وتطلعها إلي التنمية والتحديث.

و. شعور يكاد يكون عام بأن بركات العالم و ثماره. فيجب أن يعم الجميع فالعلم يختلف عن الثروة والكنوز التي تفني بالاتفاق.

ز. شعور متزايد بأن العالم كله يعتمد بعضه على بعض.

ح. شعور عام بأن العالم له القدرة في القضاء على ثالوث النقم(الفقر, المرض, الجهل)

ط. ظهور وسائل المواصلات والنقل . فإنتقال الناس بين مختلف البلدان كان من أهم عوامل ليقظة بأهمية التنمية.

«ومن مفاهيم الأمم المتحدة ومنظمة العمل للتنمية البشرية : أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (U N D P) وضع مقياساً جديداً للتنمية البشرية من خلال فريق عمل من الخبراء والمختصين كون لهذا الغرض وأصدر تقريراً بهذا الخصوص في عام 1990م ، وهو مقياس كمي لإوضاع التنمية البشرية ، حيث يرتب الدول على أساس ما حققته من نجاح في تلبية الحاجات الإنسانية وتحسين مستوى معيشتهم , ويتضمن المقياس معايير إقتصادية وأخرى مثل:

التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية والإختيارات الإقتصادية والحرية والأوضاع الصحية والتعليمية[8].

أما منظمة العمل الدولية "ILO" فقد حاولت أن تترجم مفهوم تلبية الحاجات الأساسية إلي برنامج عمل ناجح في الكثير من الدول النامية BASIC NEEDS غطى جوانب مهمة من عملية التنمية الإقتصادية شملت الرعاية الصحية والتعليم الأساسي ودعم المشروعات الصغيرة ومشروعات البنية التحتية».[2]

كما أن هناك جوانب متعددة للتنمية، [9]فنجد أنها عملية متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الرئيسية في البنية الإجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية, كما تستهدف تعجيل النمو الإقتصادي وتقليل عدم التساوي في الدخول وتخفيف حدة الفقر. والتنمية في جوهرها يجب أن تمثل كل السلسلة المتكاملة للتغيير، بجانب التوفيق بين الحاجات الأساسية ورغبات الأفراد والمجموعات الإجتماعية من خلال نظام إجتماعي متكامل، والتقدم نحو وضع أفضل للحياة مادياً ومعنوياً.

كما إن الاتجاه الجديد في تعريف التنمية الإقتصادية يرتكز على ثلاث قيم جوهرية تشكل الأساس المتين لعملية الإرتقاء المستديم للمجتمع البشري في سعيه نحو حياة أفضل وأكثر إنسانية, وفي نفس الوقت تمثل هذه القيم الجوهرية الثلاث، الأهداف العامة للتنمية على مستوى الأفراد والمجتمعات ويمكن تحديدها في التالي :

أ. توفير قوت المعيشة : وتعني القدرة على تلبية الحاجات الضرورية بما يشمل الطعام والمأوى والصحة والأمن ، وهي في مجملها الإحتياجات الأساسية لإستمرارية الحياة للمجتمع ، وبذلك تعتبر سياسات تخفيف الفقر وإتاحة فرص العمل وزيادة الدخول شروطاً ضرورية ، ولكنها ليست كافية لإحداث التنمية ما لم تتجه عملية التنمية في أساسها لتوفير الحاجات الضرورية.

ب. تقدير الذات : وتعني أن يكون الشخص إنساناً مكرماً, فواحدة من مقومات الحياة الكريمة الشعور بالقيمة وتقدير النفس الإنسانية ، وجميع الأفراد والمجتمعات تحاول أن يكون لها شكلاً أساسياً في تقدير الذات يطلق عليه أحياناً الهوية ، أو الأصالة أو السيادة.

ج. التحرر من العبودية : ويقصد بذلك أن يكون الشخص قادراً على الإختيار بحرية تامة, مما يعني التحرر من ربقة الجهل والفقر والعادات والمعتقدات الخرافية، والحرية متضمنة أيضاً هدف توسيع مدى الإختيارات الإقتصادية ، بالنسبة للأفراد والمجتمعات وتقليل المعوقات الخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الإجتماعية من خلال التنمية[10].ويلاحظ أن هناك علاقة إرتباط وثيقة بين الحرية والنمو الإقتصادي , فالسعادة الحقيقية ليست بالثروة ، ولكن بزيادة مدى الإختيارات الأنسانية والبدائل المتاحة. والحرية تشمل أيضا الحريات الأساسية (الدينية والسياسية والإقتصادية) وسيادة حكم القانون والفرص المتساوية والمشاركة في بناء المجتمع. وخلاصة القول في التنمية الإقتصادية وسعيها نحو الرشد، أنها تتجه نحو المفهوم الإسلامي للتنمية الإقتصادية، وهو مفهوم يعلى من شأن النفس الإنسانية ، ويضعها موضع التكريم اللائق بها ، والذي يمكنها من أداء دورها الإستخلافي في تعمير الكون وتحقيق العبودية الخالصة لخالق هذا الكون وحده، وكفى بالآية الكريمة من سورة الإسراء في بيان ذلك، فهي أوضح بيان وأكده قوله تعالي: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آَدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا)[11].

المفهوم الإسلامي للتنمية :

إن الإسلام يهتم بعمق مشكلة التنمية الإقتصادية ، ولكنه يعالجها في إطار التنمية البشرية ، لأن الهدف الأساسي للإسلام هو هداية الإنسان نحو الطريق المستقيم .

ويحدد المفهوم الإسلامي للتنمية في الآتي :

أ. المفهوم الإسلامي للتنمية له خصائص الشمولية والتوازن بحيث يشمل الجوانب المادية والروحية معاً، ويلبي حاجة الفرد والجماعة من تناسق تام وتناغم .

ب. الجهد التنموي يهتم بالإنسان ، وهذا يعني أن التنمية موجهة للإنسان ولترقية حياته المادية والإجتماعية والثقافية والبيئة المحيطة به.

ج. عملية التنمية في المفهوم الإسلامي هي نشاط متعدد الأبعاد ولا يقتصر على جانب دون الآخر، والإسلام يسعى إلي إحداث التوازن في الحياة بين العوامل والقوى المختلفة.

د. الإسلام يحاول إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية ، وهذا بالسعي إلي التنمية الإقتصادية في إطارها التطبيقي.

هـ. تقوم فكرة الإستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق التوزيع المكافئ والمتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس العدل والحق. وبذلك تصبح التنمية الإقتصادية في المفهوم الإسلامي تنمية الأفراد والمجتمعات مادياً وروحياً وأخلاقيا ، مما يقود إلي تعظيم الرفاهية الإقتصادية والاجتماعية .

ومما تقدم يمكن أن تحدد الأهداف الأساسية للتنمية الإقتصادية بناءاً على المفهوم الإسلامي، بما يصلح أساساً علمياً للتنمية في جميع دول العالم المتقدم منها والمتأخر والصناعي

والنامي معاً، وهي كزيادة إنتاج السلع النافعة وتوسيع توزيعها , بما يكفل تلبية الحاجات الأساسية لجميع الناس ويقيم حياتهم على التكريم .وتوسيع مدى الإختيارات الإقتصادية والإجتماعية وكفالة حريات الناس الأساسية والقيم المعنوية العالية والدينية النبيلة مما يساهم في تقدير الذات. مع تحسين نوعية الحياة من خلال التعليم الجيد والعناية الصحية ، والتوزيع العادل للثروة والدخول، وإقامة نظام للأمن الاجتماعي ، والاهتمام بالثقافة ، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسلم والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية ، وإتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة , والتحرر من العبودية للغير أو الإعتماد عليهم ، إضافة إلي التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض. والدولة الإسلامية على وجه الخصوص في حاجة إلي سياسة تنموية قائمة على ركيزتين أساسيتين :

1 - نفي الظلم الاجتماعي. 2 - إزالة الإستبداد السياسي.

وعندما تحقق هاتان الركيزتان سينطلق العالم الإسلامي بموارده البشرية والطبيعية الغنية نحو إرساء دعائم نظام دولي جديد أساسه العدل والسلم ، وستتجه موارد العالم إلي التعليم والتوعية بدلاً عن الأمن والسلاح ، وإلي الإستثمارفي المنافع الحيوية بدلاً عن الإستهلاك البذخي والسفه . وتتوجه أيضاً إلي الصحة والعلاج عوضاً عن الترف واللهو , وعندها لا تكون ثمة مشكلة إقتصادية إسمها «الندرة» ، لأن الإستخدام الأنفع والأرشد يحكم تخصيص الموارد الإقتصادية [12].

وعند التقصي في القرآن والسنة لم يجد الباحث لفظ التنمية تحديداً ولكن نجد مشتقاتها ومرادفات كثيرة وقريبة من معانيها ، ومن هذه الالفاظ :-

1. التزكية[13]: قال تعالي: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا، قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا)[14]. وقوله تعالي(خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)[15]. فالتزكية لغةً وفقهاً تعني النماء والزيادة والصلاح والطهر لذا فانها تكون مرادفة للتنمية التي تعني الزيادة والكثرة كماً وكيفاً.
2. الإنبات[16] : قال تعالي:(فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ)[17]. والإنبات لغة التربية والتنشئة والعلو والإرتفاع والتكبير والبروز وهو بذلك مرادف للتنمية.
3. الزيادة : قال تعالي:(أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنْذِرَكُمْ وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً فَاذْكُرُوا آَلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)[18] فالزيادة لغة هي الكثرة والنماء وهي مرادفة للتنمية.
4. التربية[19]: قال تعالي:(وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا)[20] والتربية تعني التنمية وتتعلق بالقوى الجسمية والعقلية والخلقية.
5. البناء[21] : لقوله تعالي :(إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ) [22] والبناء لغة التأسيس والاكتناز والامتلاء ، بذا يصبح هذا اللفظ مرادفا للتنمية.

6. التبريك [23] : قال تعالي:(وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ) [24] والبركة والتبريك لغةً الزيادة والنماء والسعادة والخير وبذلك يتضح أنه مرادف للتنمية.
7. الإستعمار[25] : قوله تعالي :(وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ) [26] الإستعمار من العمارة والتعمير»والتاء والسين» تفيد الطلب وهو طلب العمارة ، والعمارة والتعمير هما مرادفان للتنمية بل هو التنية بعينها .

وهناك تعريفات إصطلاحية للتنمية الإسلامية منها :

1. « إنها عملية إستثمار وتطوير قدرات الأمة وإمكاناتها المادية والإنسانية للوصول بأوضاع الامة الإسلامية إلي مستوي التفوق والقدرة علي قيادة البشرية»[27] .
2. «التنمية الشاملة هي مجموعة الإجراءات المنطلقة من اسس فكرية تعكس واقع المجتمع المسلم وتراثه وعقيدته وتتخذ ضمن إستراتيجية شاملة تستهدف إحداث تغيرات كمية وكيفية موجبة ومتوازنة في كافة قطاعات المجتمع ، بما يساعد علي زيادة درجة المقدرة الإبداعية والكفاءة الإنتاجية والمشاركة الإيجابية لكافة المواطنين بما يجعل المجتمع يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في المرحلة الأولي والمشاركة الحضارية الفعالة علي مختلف المستويات في مرحلته اللاحقة»[28]
3. « التنمية عملية عقائدية فهي جزء من العقيدة الإسلامية التي قضت بإستخلاف الله للإنسان في الأرض ، ويتطلب واجب الخلافة تنفيذ أوامر الله في شتي المجالات المأمور بها الإنسان»[29].

أهمية البنية التحتية

إن البنية التحتية Infrastructure هي المشروعات التي تقدم الخدمات لكل القطاعات الإقتصادية في لحظة واحدة ويستفيد منها قطاع الأعمال والقطاع العام لأي دولة بصورة كبيرة وواضحة في زيادة الناتج القومي الإجمالي للمجتمع (GNP) وأيضاً يستفيد منها القطاع العائلي في تحقيق الاستقرار الإجتماعي .

«وعادة ماتتدخل الدولة لتحقيق مواءمة واعية بين الناتج القومي وهيكله من جهة وبين الحاجات الإجتماعية (المرافق والبنية التحتية) من جهة أخري ، وذلك في شكل تصميم وتنفيذ برامج عمل مستقبلية لضمان إتجاه تحريك الإقتصاد «[30].

«ومن عناصر الإستراتيجية الجديدة هناك إعتبارات منهجية مهمة يجب أن تؤخذ في الإعتبار بشأن مبررات وأهداف التركيز علي قيام المرافق العامة (البنية التحتية) بقصد عملية التحول وتدخل الدولة لحفز المستثمرين ودفعهم إلي مصالحهم في تعظيم أرباحهم «[31].

« ومن العوامل الإقتصادية الرئيسة التي لها دور في تحديد العرض والطلب وتحديد مستوي الأسعار ، هو توسع الدولة في إنشاء رأس المال الإجتماعي مثل التوسع في إنشاء طرق المواصلات

والكهرباء والمياه وتحسين المرافق العامة «[32].ولقد اختلفت المفاهيم والنظريات الإقتصادية منذ العصرالكلاسيكي)و(النيوكلاسيكي) في تعريف رأس المال الإجتماعي , إذ كان يقوم رأس المال الإجتماعي علي مبدأ الحرية الإقتصادية . ولكن ظاهرة الكساد العظيم وإفراز البطالة كنتيجة لها أدى لظهور النظرية الحديثة التي نادت بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، فعرف رأس المال الإجتماعي بالمشروعات التي يحتاج إليها المجتمع بكل قطاعاته وأنشطته الإقتصادية ويتطلب رؤوس أموال ضخمة جداً وقلة العائد علي هذه الأموال وطول فترة إسترداد رأس المال مما يدفع المستثمرين للإحجام عن الدخول فيها وهي مثل :

شق القنوات - تعبيد الطرق - تشييد خطوط السكة حديد - استنباط الطاقة - إقامة السدود والخزانات - بناء المرافق العامة .

«وللتعرف أكثر يمكننا قياس مدي إنتاجية النشاط الحكومي (رأس المال الاجتماعي) بالدراسة التالية [33]:

« لقد جرت هناك محاولات عديدة لقياس مدى إنتاجية النشاط الحكومي في دول إقتصاد السوق وتوصلت هذه المحاولات إلي نتائج متضاربة بشأن إنتاجية هذا النشاط ، فقد حاولت إحدى الدراسات قياس اثر رأس المال الاجتماعي (خاصة البنية التحتية) على الناتج الصناعي الخاص في 48 ولاية أمريكية عبر الفترة 1969 - 1986 وقامت هذه الدراسة بتقدير دالة إنتاج مستخدمة الناتج الصناعي الخاص كمتغير تابع والعمالة الخاصة ورأس المال الخاص ، ورأس المال الإجتماعي كمتغيرات تفسيرية وخلصت الدراسة إلي أن مرونة الناتج الصناعي الخاص لرأس المال الإجتماعي في الولايات المتحدة لا تختلف جوهريا عن الصفر. وتفسير هذه النتيجة لا يعني أن البنية التحتية غير هامة وأنها لا تؤثر على المستوى الصناعي في الولايات المتحدة وإنما يعني أن رأس المال الإجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية قد وصل إلي مرحلة متقدمة بحيث أن الإلتفات إليه لم يعد هو العامل الأساسي في زيادة الناتج الصناعي الخاص . ولكن أصبح الدور الأساس في النمو موكول لكل من رأس المال الخاص والعمل الخاص اللذان أثبتت الدراسة أنهما يؤثران تأثيراً جوهرياً علي الناتج الصناعي «.

«ويؤكد جميع الإقتصاديين علي الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية ويتم من خلال عملية الإستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الإستثمار ويمكن أن تتم في البنية التحتية مثل حدمات النقل والإتصالات وتوليد الطاقة «[34].

« ولقد حاولت دراسة أخرى أن تجيب على سؤال محدد طرحته منذ البداية :

هل الأنشطة الحكومية منتجة؟. وللإجابة علي هذا السؤال إختبرت هذه الدراسة أثر الإنفاق الحكومي الرأسمالي (البنية التحتية) والجاري علي إنتاج القطاع الخاص غير الزراعي في 48 ولاية أمريكية خلال-1970 1986 وقامت الدراسة بتقرير دالة إنتاج للقطاع غير الزراعي الأمريكي الخاص مستخدمة رأس المال الخاص , والعمالة الخاصة , ورأس المال الإجتماعي (الإنفاق الحكومي

على الطرق والصرف الصحي وغيرها) والإنفاق الحكومي الجاري كمتغيرات تفسيرية . ولقد انتهت الدراسة إلى أن رأس المال الإجتماعي إنتاجيته سالبة في تأثيره على القطاع غير الزراعي الخاص , وان النوع الوحيد المنتج في الخدمات الحكومية الجارية هو الخدمات التعليمية وتفسير هذه النتيجة هو أنه كان هناك إسراف في إقامة البنية التحتية في الولايات الأمريكية المتحدة (over provision) مما أدى لسوء تخصيص الموارد . فلو تم تحويل جزء من المبالغ المنفقة على البنية التحتية إلي الاستثمار في القطاع الخاص لما نقص الناتج غير الزراعي الخاص وإنما ربما ازداد . وهذا يشير إلي وجود طاقة عاطلة بالبنية التحتية كما أشارت الدراسة إلي أن الإفراط في استثمار البنية التحتية ينصرف علي الجانب الكمي فقط وان هناك استهانة بالنوعية . وربما تتحول الإنتاجية السالبة لرأس المال الاجتماعي إلي إنتاجية موجهة إذا تم تحويل التوسع الأفقي فيها إلي توسع رأسي يركز على تحسين النوعية «[35].

البنيات الأساسية:

مفهوم البنيات الأساسية :Infrastrucutre

«البنية الأساسية مصطلح عام يقصد به مختلف المرافق والتشييدات العامة التى يقع إنشاؤها بهدف تلبية حاجيات الإنسان الأساسية ، فيستقلها في تأمين مجموعة من الخدمات والأنشطة المتلائمة مع خصوصيات تلك المرافق . فالطرقات والجسور والمطارات والسكك الحديدية والموانى، تعد أمثلة تقليدية للبنية الأساسية فتلبى حاجة الإنسان الأساسية للنقل والتنقل . وذلك فضلاً عما تشكله من ركيزة لبناء قطاعات وأنشطة عديدة مثل التجارة والسياحة والشحن وغيرها . وينسحب هذا القول ذاته على أنماط أخرى من البنية الأساسية كشبكات الكهرباء وشبكات التصريف الصحى والعديد من المنشئات الرئيسية الاخرى في المدن والقرى ، أو كالخزانات التى توفر امكانية حفظ المواد الأساسية وتخزينها مثل المياه والوقود.

أما بخصوص تكنولوجيا المعلومات والإتصال ، فأن مصطلح البنية الأساسية يشير في تعريفة التقليدي إلي شبكات الإتصالات التى توفر خدمة الهاتف الثابت التى تلبى حاجة أساسية لدى الإنسان آلا وهى إتصاله بأخيه الانسان عن بعد . وتعتبر شبكة الإنترنت الدعامة الأساسية التى أفرزتها تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة لبناء مجتمعات المعلومات والمعرفة . وتحتل مكانة كبرى ، مساحة وحجماً.

فهى تغطى حالياً جميع بلدان العالم تقريباً ، وتربط بين ما يفوق 200 ألف شبكة موزعة في شتى أنحاء البسيطة ، . وتعتبر البنية الأساسية للإتصالات عاملا محوريا لبناء مجتمع معلومات قادر على تحقيق النفاذ إلي ذلك الزاد المعرفي العالمى والمشاركة في إثرائه وإستخدامه لبلوغ أهداف التنمية وترقية عيش الأفراد والمجتمعات والشعوب. لذلك من المهم أن تحرص البلدان ، في كل مكان على أرساء بنية أساسية للإتصالات مدروسة ومتكيفة مع الظروف الجغرافية والإجتماعية المحلية وتعتمد مختلف التقنيات المتاحة بشكل يوفر مايعرف بالنطاق العريض أو المدى الواسع، قادراً على إستيعاب تدفق معلومات مختلفة الأحجام والأنواع ، في أسرع وقت

وبتكلفة معقولة»[36]. ويمكن تعريف مصطلح البنية الأساسية « بأنه المظلة المعدة لعدة أنشطة يطلق عليها بصفة جماعية تعبير رأس المال الإجتماعي الثابت «[37]. وتتضمن هذه الأنشطة وفق هذا التعريف المجالات والمرافق التإلية :-

أولاً : الكهرباء ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وإمدادات الطاقة والمياه ، والمرافق الصحية والتعليمية .

ثانياً : - الطرق والسدود والجسور وقنوات الرى والصرف .

ثالثاً : خدمات النقل الأخرى: السكك الحديدية والموانئ البحرية والممرات والمجارى المائية والمطارات .

رابعاً : الخدمات الحيوية الاخرى : المناطق الحرة والنفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات .

الأهمية الإقتصادية للبنية الأساسية :

«تعتبر البنية الأساسية هى المشروعات التى تقدم الخدمات لكل القطاعات الإقتصادية في لحظة واحدة ويستفيد منها قطاع الأعمال بصورة كبيرة وواضحة في زيادة الناتج القومي الإجمإلي للمجتمع (G.N.P) ، وأيضاً يستفيد منها القطاع العائلي في تحقيق الإستقرار. ولقد اختلفت المفاهيم والنظريات الإقتصادية منذ العصر الكلاسيكي والنيوكلاسيكى في تعريف رأس المال الإجتماعى إذ كان يقوم رأس المال الاجتماعى مبدأ الحرية الإقتصادية . ولكن ظاهرة الكساد العظيم وإفراز البطالة كنتيجة لها أدى لظهور النظرية الحديثة التى نادت بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادى فعرف رأس المال الإجتماعى بالمشروعات التى يحتاج إليها المجتمع بكل قطاعاته وأنشطته الإقتصادية ويتطلب رؤوس أموال ضخمة جداً وقلة العائد على هذه الأموال وطول فترة إسترداد رأس المال مما يدفع المستثمرين للإحجام عن الدخول فيها وهى مثل:

شق القنوات ، تعبيد الطرق ، تشييد خطوط السكك الحديدية ، إستنباط الطاقة ، إقامة السدود ، الخزانات ، بناء المرافق العامة . ومن المعلوم أن الحكومات تقدم التمويل اللازم لتحسين البنية التحتية. وهي تتمثب في: خدمات النقل بمختلف أنماطها، وخدمات تزويد المياه، وخدمات الطافة والاتصالات والصحة والسياحة.

تطوير خدمات البنية التحتية :

« تمثل البنية التحتية العمود الفقري وشريان الحياة لجميع أنشطة الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في المجتمعات المتحضرة . وبدونها لا يمكن تحقيق أي تطور أو رفاهية حضارية في المجتمع . وهذه الحقيقة تؤكدها الدراسات والأبحاث القديمة والحديثة ، كما تؤكدها الرؤية الواقعية الراشدة لما تؤدي إليه خدمات البنية التحتية من دعم وتكامل وربط لمقومات الاقتصاد . وقد أوضحت معظم الدراسات التأثير الإيجابي لتوفر خدمات البنية التحتية وخصوصاً الاتصالات والطرق . فليس من المصادفة أن تكون الصين وسنغافورة وماليزيا وتايلاند ، والتي إستثمرت جزءاً كبيراً من ناتجها المحلي الإجمالي في تطوير خدمات البنية التحتية ، في مصاف أفضل الدول أداءَ بين إقتصاديات العالم اليوم ، ولما لخدمات البنية التحتية من أهمية في تحقيق التنمية

المستدامة ، فمن الملاحظ أن معظم دول العالم المتقدم تتنافس في الاستثمارات في مجالاتها المختلفة، حيث تنفق الدول على بناء البنية التحتية وتحسينها وتطويرها وصيانتها وإعادة تأهيلها، وتعلق الدول المتقدمة على ذلك أهمية كبرى كوسيلة لتطوير الإقتصاد الوطني وزيادة كفاءة الإنتاج الصناعي «[38]. ونلاحظ أن كثيرا من الدول النامية قد سارت في ذلك الإتجاه لأنه الطريق الي التنمية.» وتشكل مشروعات البنية التحتية لأي بلد ركيزة أساسية من ركائز التنمية بها كما إنها عامل مهم في تقديم الخدمات الإجتماعية والثقافية والتنموية والإقتصادية للمجتمع لإمكانية القفز إلي مجتمع المعرفة والرقي والفضيلة الذي يشارك فيه الجميع من خلال منهج علمي للبحث الإجتماعي والرصد والمتابعة والتخطيط الدقيق .

ومن الناحية التاريخية فإن الإستعمار البريطاني للسودان في الحقبة قبل الأخيرة من القرن الثامن عشر حاول إنشاء عدد من مشاريع البنية التحتية فقامت حكومة اللورد كتشنر بإنشاء خطوط السكك الحديدية عام 1889م بهدف خدمة المجهود الحربي آنذاك والتي بدأت من وادي حلفا شمالاً لتكتمل باقي الخطوط تباعاً ، فنجدها وصلت إلي مدينة نيالا غرباً والي مدينة واو جنوباً والدمازين في الجنوب الشرقي ومدينة بورتسودان شرقاً واستجلبت القاطرات وعربات الركاب التي ساعدت في نقل الجمهور وترحيل المحصولات الإنتاجية للبلاد . ومن ثم قام المستعمر بإنشاء مشروع الجزيرة لزراعة القطن توطئة لإرساله إلي بريطانيا حيث مصانع الغزل والنسيج «().

« ولذلك أنشأت الحكومة البريطانية آنذاك خزان سنار عام 1925م بغرض مد مشروع الجزيرة بالمياه عن طريق الري الإنسيابي وأيضاً لتوليد الطاقة الكهربائية التي أفتتحت محطتها في عام 1962م . كذلك قام المستعمر بإنشاء ميناء بورتسودان علي البحر الأحمر وتأسيس مصلحة البريد والبرق والمواصلات والبدء في تشييد خزان الروصيرص لحماية البلاد من الفيضانات وتخزين المياه للإستفادة منها في توليد الكهرباء . ومن بعد ذلك واصلت الحكومات الوطنية إنشاء وتأسيس مشروعات البنية التحتية الخدمية المتمثلة في تأسيس المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والكهرباء والطرق والكباري والخطوط الجوية والبحرية . وقد تنبهت الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول غرب أوروبا واليابان ولحقت بهم مؤخراً كل من ماليزيا وأستراليا والصين وكوريا الجنوبية ، لأهمية تطوير خدمات البنية التحتية الوطنية حيث نجحت تلك الدول باللحاق بركب التنمية الحديث بإستمرار التخطيط والتطوير والتمويل لتشييد البنية التحتية وتشغيلها وصيانتها بكفاءة، الأمر الذي وضعها في مصاف الدول المتقدمة «[39].

«وتبعاً لذلك أنشئت في الأقطار الرأسمالية هيئات خاصة لتنظيم الإقتصاد بأسره مثل لجنة التخطيط العام والبنية التحتية في فرنسا ومكتب التخطيط المركزي للبنيات التحتية في هولندا ، ومجلس التنمية القومي في بريطانيا ، وأصبحت جزءً من الجهاز الإداري الحكومي ويكمن عملها في تأسيس وتأهيل البنية التحتية «[40].

« وفي رأي الباحث إن أبرز ما يدل على أهمية الإستمرار في تخطيط خدمات البنية التحتية وتطويرها وتمويلها وتنفيذها ما توصل إليه البنك الدولي ، فيما يخص ضرورة إستمرار تنمية قطاعات

الخدمات المختلفة وأثرها على حركة الإقتصاد الوطني . والتي يمكن تلخيصها فيما يلي [41]:

1. يساعد توفر تجهيزات البنية التحتية على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بطريقة مباشرة من خلال زيادة فعالية وإنتاجية رأس المال ، ويتم ذلك بزيادة جاذبية المنطقة التي تخدمها هذه التجهيزات التي تعمل في الوقت نفسه على تنشيط وإنعاش سوق البناء والتشييد .
2. يؤدي توسيع شبكة خدمات البنية التحتية إلى نمو الإقتصاد الوطني وزيادة الفعالية المالية وتطور الهيكل الإجتماعي وخصوصاً نمو المراكز الحضرية والمناطق الأخرى المرتبطة بعضها البعض .
3. يمكن أن تؤدي الصيانة غير الكافية لتجهيزات البنية التحتية إلى زيادة تكاليف الإنتاج، كما يمكن أن تؤدي إلى إنهيار الأنشطة الإقتصادية في حالة تفاقم نقص الصيانة .
4. كما إن الإستثمارات الإستراتيجية طويلة المدى في تخطيط خدمات البنية التحتية وتطويرها وتمويلها وتشييدها وتشغيلها وصيانتها بكفاءة مستمرة ، يعد مطلب إقتصادي أساسي لنمو الإقتصاد الوطني .
5. كما إن التوسع في إستخدام التقنية المتقدمة وتوفير قاعدة معلومات متطورة يعمل على زيادة الإسهام الإيجابي في تطوير خدمات البنية التحتية ورفع كفاءة أدائها ويؤدي إلى نمو الإقتصاد الوطني .

« ويري الإقتصاديون أن البنية التحتية هي مشروعات عامة للمجتمع ، تشمل شبكة المواصلات والقوي المحركة ومحطات خدمات المياه والمدارس والمشافي . حيث تحظي بحوالي 40 % من جملة التراكم الرأس مالي في الدول المتقدمة ولذلك ينصح هولاء الإقتصاديين الدول النامية بتخصيص هذه النسبة لإقامة مثل هذه المشروعات الحيوية ، والتي يمكن بها نهضة الإقتصاد حال توفرها »[42].

« ويعد التخطيط لقيام مشروعات بنية تحتية خياراً إستراتيجياً للدول النامية التي تسعي لتخليص إقتصادياتها وإجتماعياتها من العيوب ، ورفع مستوي المعيشة وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها وذلك من خلال إنشاء البنية التحتية والتجهيزات والمرافق الضرورية كنقطة إنطلاق ضرورية لبدء المسيرة التنموية وترشيد إستغلال الموارد الإقتصادية »[43].

«ويمكن القول بأن ضرورة التخطيط للتقدم الإقتصادي والإجتماعي لمشروعات البنية التحتية كآلية لتحقيق التقدم والتنمية ، تبدو واضحة من أجل تجنب سلبيات الإقتصاد المعتمد علي التطور التلقائي للبنية التحتية المحفزة للإستثمار وتحقيق الإستخدام الأمثل لجميع الموارد في المجتمع لصالح تطوره »[44].

«كما يقصد بالتنمية التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع بأبعاده المختلفة من إقتصادية وسياسية وإجتماعية وفكرية وتنظيمية ، مثل تأسيس مشروعات البنية التحتية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع »[45].

« ويجيئ التنبؤ بالطلب علي الإستثمار له دور مهم في خطيط وتأسيس مشروعات البنية

التحتية ، لأن المبيعات هي المورد الأساسي لإيرادات المشروع الإستثماري كما أنها المحدد الأساسي لكمية الإنتاج الواجب إنتاجها أو تقديمها للمستهلك أو التصدير إلي الأسواق الحارجية «[46].ويهدف متابعة مدي كفاءة التطوير المؤسسي والتنظيمي في ملاحقة التطورات المنهجية لتخطيط وتأسيس البنية التحتية . ولقد أعتمدت بلدان كثيرة تخطيط البنية الإقتصادية والإجتماعية ، كخطط أولي»[47]

« وعادة ماتقوم الدولة بإنفاق أموالها لإنجاز خدمات عامة يستفيد منها المجتمع . ويلاحظ عادة أن نفقات الحكومة من الميزانيات العامة توجه لتحقيق الخدمات العامة دون ما إنتظار لعائد معين مقابل الخدمات فتكون مجالات الصرف في :

الحفاظ علي كيان الدولة وأمنها وزيادة الدخل القومي والثروة الحقيقية للمجتمع والحد من التقلبات الإقتصادية التي تعيق التقدم الإقتصادي للدولة ونشر خدمات التعليم والصحة والمياه والكهرباء وبنيات النقل والطرق والسكة حديد وكذلك تحسين مستوي المرافق العامة «[48].

«كما أن رأس المال الثابت هوعبارة عن المباني والألات والقنوات والمخزون من المواد الأولية ,غيرها ، تسعي الحكومات لإنشائها «[49]. ويجيئ الإهتمام بالمرافق الحيوية للخدمات الأساسية التي يحتاجها الإنسان كتطور مهم لقيادة المجتمع . خاصة تلك التي تساهم في خلق الوعي وتأمين حياة الناس ، مثل التعليم والصحة والمياه والكهرباء .

« بحيث يعتبر قطاعي التعليم والصحة من العوامل الأساسية التي تقف وراء عملية الإنتماء المتجدد ذاتياً . لأنها تؤدي إلي إحداث تغييرات أساسية في مواقف ورؤية الأفراد في المجتمع حيث تسهم في القضاء علي الأمية والإهتمام الكافئ بمشكلة الإنفجار السكاني والقضاء علي الأمراض وتفشي العافية والثقافة الصحية «[50].

« وعادة تؤخذ المنافع من تنمية الكهرباء المائية علي أنها الوفورات في التكاليف بالمقارنة بالمصدر البديل للطاقة والأكثر إقتصادياً . وفي نظام مائي بخاري مختلط فإن البديل البخاري المفترض للمائي لمقابلة متطلبات أقصي الإنتاج سوف تنتج الطاقة عند مستويات مادون الذروة الإنتاجية بطريقة إقتصادية أكثر من المصانع الموجودة والأقدم والأقل تكلفة «[51] وتعتبر الطاقة الكهربائية مهمة لكل العمليات الصناعية والزراعية كما حوجتها لخدمات الإنسان اليومية .«ولقطاع النقل دورً مهمٌ كقطاع رائد في مجال الخدمات وذو أهمية إقتصادية وله القدرة في إستحثاث فعاليات القطاعات الأخري في إطار التشابكات الهيكلية . وتوليد الناتج القومي وتوفير فرص العمالة وإستتباب الإستثمارات الربحية وتوسيع آفاق العلاقات الإقتصادية الدولية وإستغلال الموارد والإمدادات العمرانية والتوسع والتوطين الزراعي ودعم البنية التحتية وإعمار المناطق النائية وتنشيط السياحة ونقل السلع والركاب وتعظيم المنافع بما يتواكب مع النظام «[52].«وتعتبر وسائل النقل من أهم مجالات البنية التحتية للخدمات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في التنمية في كل مراحلها ومجالاتها السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية . حيث أنها عامل في بناء النسيج الإجتماعي والثقافي الذي يؤدي إلي نهضة البلاد ورفاهية الشعب . كما تعتبر ذات دورٌ مهمٌ في الإقتصاد لأنها تساعد في ربط أنحاء البلاد بالعالم الخارجي «[53].

إن هذه المشروعات في تشييدها لابد من توفير التمويل اللازم لها ، فهنا تكمن أهمية

المصارف المالية كبنية مهمة في التوفير والتأمين والحفاظ علي الثروة .

« إذ تقوم المصارف بدور جوهري في الحياة الإقتصادية المعاصرة وتلقي في أكثر بلاد العالم تنظيما قانونياً شاملاً ، بحيث يجعلها آداة فعالة في النهوض بتلك البلاد من مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية وتعتبر الأعمال الإستثمارية من أهم الأعمال التي تباشرها المصارف ، وتؤدى عن طريق هذه الوظيفة خدمة جوهرية للإقتصاد القومي . ومن المعروف أن المصارف تعمل علي إجتذاب الودائع والمدخرات حتي تكون في مركز مالي يمكنها من ان تنزل الي ساحة الإستثمار لتستثمر أموالها . إما في أوجه الإقراض البحتة ، وإما بالبحث عن أوجة إستثمار أخري ، كتوظيفها في أسهم الشركات المساهمة ، الصناعية والتجارية والمالية والعقارية ، أو الإشتراك في تأسيس الشركات والإكتتاب في جزء ، قل أو كثر من رأس مال . وهو ما يجعل المصرف في هذه الحالة يقوم بمهمة الشركات التي تسمي بالشركات القابضة »[54].

«ومن هنا يبدو واضحاً وجلياً بالدور الذي يباشره المصرف المودعي من ناحية ، ومع المستثمرين من ناحية اخري وهو دور وسيط بين رأس المال والعمل وهذه حقيقة دوره من الناحية الاقتصادية »[55].

الخاتمة:

هذه الدراسة تناولت مفهوم التنمية التي تتم عبر التخطيط وتتسم بأنها عملية مشاركة إيجابية من كافة أفراد المجتمع . ويمكن بها توحيد جهود الشعب والحكومة لتحسين الأحوال المعيشية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية . وبالتالي يخطط للمشروعات التنموية الهادفة.

كما يتضح أن مفهوم السلام وتحقيقه قد أصبح ضرورة أساسية لبناء مجتمع سليم ومعافي، وأن المجهودات التي تبذل في الدول لتحقيقه كفيلة بأن تحدث حراكاً ونشاطاً لخلق التنمية الشاملة. كما تطرقت للبنيات التحتية وحددت نشاطها بأعتبارها من ثمرات نشر السلام .

وقد توصلت إلي :

النتائج :

1. إن تنفيذ السياسات الإقتصادية والإجتماعية هي التى أدت إلي تحسين في المؤشرات الإقتصادية الكلية ، والاجتماعية .
2. ظهور زيادة في الانتاج وتحسين الإنتاجية لتعزيزالامن الغذائي وتشجيع الإستثمار خاصة في مجال الصادرات المحلية .
3. توجيه إستثمارات الدولة نحو البنيات الأساسية (البترول ، الطرق ، الرى ، الكهرباء) ومشروعات التنمية الإجتماعية وبرامج الدعم الإجتماعى.
4. تحسن الميزان التجاري بدخول صادرات البترول ومشتقاته ضمن الصادرات القومية نتيجة الإستمرار في تحسين البنية الإقتصادية لزيادة القدرات الإنتاجية للإقتصاد الوطنى.
5. غرق السودان في نزاع مسلح منذ حصوله على الاستقلال في العام 1956م، كانت خصماً علي التنمية.

التوصيات :

1. تنفيذ إصلاحات هيكلية (قانونية ومالية واجرائية) تؤدي الي زيادة الانتاج وتشجيع الإستثمارات ، والصادرات وترشيد وتنمية الموارد وتحسين الأوضاع المعيشية .
2. العمل علي معالجة مشاكل القطاع الزراعى من حيث التمويل الإنتاجى ورفع العبء الضرائبى . وتعبئة الطاقات النتاجية .
3. إستمرار مقابلة متطلبات إيقاف الحرب وإحلال السلام والوفاق والإنتقال من مرحلة الإغاثة إلي مرحلة الإعمار والتنمية .
4. العمل علي وقف الحرب وتحقيق السلام لمواصلة عمليات التنمية .

الهوامش:

(1) كمال موسي ، مفاهيم ومداخل في تنمية المجتمع ، الخرطوم ، ورقة عمل 2000م ، ص 1،2.

(2) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، القاموس المحيط ،ج2 ، دار الجيل ، بيروت ، 817 هـ ، ص 956 ، مادة «نما».

(3) جمال محمد أحمد عبده، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص 39-40 .

(4) ويلبر شرام ، مرجع سابق، ص29.

(5) ويلبر شرام ، مرجع سابق ، ص29

(6) محمد سيد محمد، الاعلام والتنمية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1979م ، ص 21.

(7) ويلبر شرام ، مرجع سابق ، ص30

(8) ويلبر شرام ، مرجع سابق ، ص30

(9) جماع أحمد جماع ، سنار ، الأعلام التنموى في ضوء الإسلام ، جامعة امدرمان الإسلامية ، 2001م، ص155 .

(10) ويلبر شرام ، مرجع سابق .ص 31

(11) سورة الإسراء – الأية (70)

(12) محمد شريف بشير، مرجع سابق .

(13) جد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ،مرجع سابق ، مادة زكا ، ص341

(14) سورة الشمس الايات 7-10.

(15) سورة التوبة الاية 103.

(16) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ،مرجع سابق ، مادة بنت ص164

(17) سورة آل عمران ، الآية 37

(18) سورة الأعراف، الآية 69.

(19) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، مرجع سابق، مادة «ربا» ، ص333

(20) سورة الأسراء الاية 24.

(12) ابراهيم مدكور ، المعجم الوسيط ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، دار عمران ، القاهرة ، 1980م، مادة «بنى» ، ص 74 .

(22) سورة الصف ، الآية 4

(32) قنديل عبدالفتاح ، إقتصاديات التخطيط ، دار النهضة العربية ، القاهرة1982م ، ص23

(24) سعيد النجار ، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، دار الشرق 1991م ، ص30

(25) محمد خليل برعي ، علي حافظ : مقدمة في النظرية الإقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1991م ، ص106

(26) عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية. الدار الجامعية،الأسكندرية2003/2002م، ص-203
(27) سعيد النجار ، مدحت القريشي ، التنمية الإقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ، الطبعة الأولي، دار وائل للنشر ، الأردن 2007، ص135
(28) عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص204
(29) عبد المجيد ميلاد ، تكنولوجيا المعلومات والاتصال: جريدة الصباح ، الكويت ، ج أ ،2005/9/24م. ص9-9 .
(30) وزارة المإلية ، دولة الامارات العربية ، قضايا إقتصادية ، النشرة الإقتصادية ،العدد 14 ، يوليو2003م ، ص3.
(31) منتدى الرياض الاقتصادي ، مرجع سابق ص6. -
(32) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، هيكل الاقتصاد السوداني، النشرة الاقتصادية اليومية، 2006/9/28م، ص 12، -1
(33) وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، مرجع سابق ص12
(34) عزيز محمد ، التخطيط الإقتصادي الشامل ، جامعة قاريونس ، بنغازي 1407هـ ، ص23
(35) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ، مرجع سابق ، ص 13 -3
(36) محمد علي الليثي ، التنمية الإقتصادية ، مفهومها – نظرياتها – سياساتها ، الدار الجامعية للنشر ، الأسكندرية 2004م ، ص224
(37) مسعود مجيد ، التخطيط للتقدم الإقتصادي والإجتماعي ، دار الشباب للنشر ، قبرص 1987م ، ص7
(83) كريم كريمة : التخطيط العيني والمالي للإقتصاد القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1978ن، ص19
(39) الحبيب فائز : مبادئ الإقتصاد الكلي ، الطبعة الرابعة ، الرياض1421هـ ، ص478-480
(40) عبدالعظيم سليمان المهل : مبادئ علم الإقتصاد ، دار الأنوار للطباعة والنشر ، دمشق2003م، ص156
(41) رزق أحمد عبدالرحيم : التخطيط الإقتصادي ، النظرية ، الأساليب ،الطبعة الثالثة ، جامعة الزقازيق ، القاهرة ، ص45
(42) عثمان إبراهيم السيد : الإقتصاد السوداني ، الطبعة الثانية يناير2003 ، ص98 3-
(34) أحمد جامع : النظرية الإقتصادية ، الجزء الثاني ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1976م ن ص89
(44) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي ، التنمية الإقتصادية ، الأسكندرية 2004م ، ص139-140
(45) انطوني فيشر : اقتصاديات الموارد والبيئة ، ترجمة ، عبدالمنعم ابراهيم ، أحمد يوسف ، مراجعة، سرور علي ، تقديم ، خالد بن عبدالله ، السعودية ، دار المريخ للنشر ، الرياض1423هـ/2002م، ص159

(46) حمد سليمان المشوفي ، إقتصاديات النقل والمواصلات ، دار الفكر العربي ، القاهرة2003م ، ص141-151 -

(74) عثمان خضر بابكر ، الإتصالات في السودان وأثرها علي النمو الإقتصادي ، الخرطوم 1985 ، ص23 [1]-

(84) محمد صلاح محمد الصاوي ، مشكلة الإستثمار في البنوك الإسلامية ، الطبعة الأولي ، دارالقضاء للنشر ، المنصورة1990 ، ص111

(49) محمد صلاح محمد الصاوي،المصدر السابق ، ص111

(50) ابراهيم مدكور ،مرجع سابق مادة «برك» ، ص 52.

(51) ورة فصلت الآية 10

(52) ابراهيم مدكور ، مرجع سابق مادة «عمر» ، ص 626.

(53) سورة هود الآية 61

(54) التنمية في الإسلام ، سلسلة مفاهيم اسلامية ، طبعة أولي ، مؤسسة البلاغ ، طهران ، 1995م ، ، ص 10 .

(55) محمد منير حجاب ، الاعلام والتنمية الشاملة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998م، ص 80.

(56) نعمت عبد اللطيف مشهور ، الزكاة « الاسس الشرعية والدور الانمائي والتوزيعي « الؤسسة الجامعية للدرأس ات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1993م ص107

المصادر والمراجع

أولاً : القرأن الكريم

ثانياً : الكتب العلمية والتقارير

(1) الأستراتيجية ربع القرنية ، لقطاع التوجيه والشئون الإجتماعية(2004-2028)

(2) الأستراتيجية ربع القرنية ، للقطاع الإقتصادى (2004-2028)

(3) ابراهيم مدكور ، المعجم الوسيط ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، دار عمران ، القاهرة ، 1980م

(4) أحمد وهبان ، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر ، دار الجامعة الجديدة للنشر ،ط3، 2000م.

(5) أحمد إبراهيم ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، 2001م

(6) التنمية في الإسلام ، سلسلة مفاهيم اسلامية ، طبعة أولي ، مؤسسة البلاغ ، طهران ، 1995م

(7) الإدارة العامة للإستثمار والصناعة ولاية سنار ، الخريطة الإستثمارية

(8) جمال محمد أحمد عبده، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، مؤسسة الرسالة ، بيروت

(9) جماع أحمد جماع ، سنار ، الأعلام التنموى في ضوء الإسلام ، جامعة امدرمان الإسلامية ، 2001م

(10) كمال موسي حاج يوسف ، مفاهيم ومداخل في تنمية المجتمع ؛ الخرطوم ، ورقة عمل 2000م

(11) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، القاموس المحيط ،ج2 ، دار الجيل ، بيروت ، 817 ه

(12) محمد سيد محمد، الاعلام والتنمية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1979م

(13) ميلاد ، تكنولوجيا المعلومات والاتصال: جريدة الصباح ، الكويت ، ج أ ،2005/9/24م.

(14) محمد منير حجاب ، الاعلام والتنمية الشاملة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998م

(15) منصور خالد ، أهوال الحرب وطموحات السلام ، القاهرة ، دار تراث ، 2003م .

(16) عبد المجيد نعمت عبد اللطيف مشهور ، الزكاة « الاسس الشرعية والدور الانمائي والتوزيعي « الؤسسة الجامعية للدرأس ات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1993م

(17) عمر الخير ، دور المجتمع المدني في تعزيز السلام والحكم الراشد في السودان ، المركز السوداني للديمقراطية والتنمية ، 2016م

(18) عمرا ن محمود عبدالله ، جامعة امدرمان الإسلامية ، مقابلة ، 2006/8/15م ..

(19) وزارة المالية والإقتصاد الوطني: هيكل الإقتصاد السوداني ، النشرة الإقتصادية إليومية ، 2006/9/28م ، الأنترنت

(20) ويلبر شرام ، دور الاعلام في البلدان النامية ، الهيئة المصرية العامة للتإليف والنشر، القاهرة 1970م

رابعاً : النت

(1) وزارة الماليــة ، دولــة الامــارات العربيــة ، قضايــا إقتصاديــة ، النــشرة الإقتصاديــة ،العــدد 14 ، يوليــو2003م

الدور النفسي والاجتماعي للأخصائي الاجتماعي تجاه الأطفال بوحدات حماية الأسرة والطفل نموذج لحل المشكلات الاجتماعية للأطفال (دراسة حالة: وحدات حماية الأسرة والطفل بولاية الخرطوم) (2021 - 2022م)

أ. د محمد البدوي الصافي — أستاذ – جامعة أم درمان الإسلامية

أ.زينب الطاهر هارون هنو — طالبة دكتوراة – جامعة النيلين

المستخلص:

تحاول هذه الدراسة التعرف على الدور النفسي والاجتماعي للأخصائي الاجتماعي بوحدات حماية الأسرة والطفل ولاية الخرطوم، سعت الدراسة لتحقيق أهداف متعددة أهمها التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي في التنسيق مع بعض الجهات المختصة لحل المشكلات الاجتماعية لدى الأطفال وأسرهم داخل الوحدة.وايضا التعرف على البرامج المقدمة التي يسهم فيها الأخصائيين الاجتماعيين لحل المشكلات الاجتماعية للأطفال وأسرهم داخل وحدة حماية الأسرة والطفل. والتعرف على المشكلات الاجتماعية والنفسية لدي الاطفال بعد الاعتداء عليهم.استخدمت هذه الدراسة عدة مناهج هي المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة لتوضيح دور الأخصائي الاجتماعي بوحدات حماية الأسرة والطفل. بالإضافة لتوضيح اهم المشكلات الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها الأطفال ضحايا العنف (المعتدى عليهم) وكيفية التعامل معها من جانب إدارة حماية الاسرة والطفل والأخصائي الاجتماعي. اعتمدت هذه الدراسة على العينة المتاحة من اسر الاطفال اللذين تعرضوا للاعتداء وتم الوصول إليهم من داخل وحدات حماية الاسرة والطفل ولاية الخرطوم وعينة شاملة لكل الأخصائيين الاجتماعين والنفسيين العاملين بالوحدات.وصممت الباحثة مقياسين لاختبار المشكلات النفسية والاجتماعية إحداهما خاصة بالأطفال الضحايا واسرهم والأخرى خاصة بالأخصائيين الاجتماعيين، واستمارة مقابلة لمدراء وحدات حماية الاسرة والطفل ولاية الخرطوم وتم اختيار معامل الصدق والثبات للمقياسين قبل الشروع في التطبيق لجمع المعلومات ، وخلصت الدراسة الى ان جميع الاخصائيين الاجتماعيين المبحوثين أكدوا بأن لديهم برامج توعوية للأسر في كيفية التعامل مع الطفل المعتدى عليه من ناحية نفسية واجتماعية وإزالة الوصمة التي تعرض لها، الا أنها غير كافية وغير شاملة لحل المشكلات الاجتماعية والنفسية، وأن الاناث أكثر عرضة للاعتداء من الذكور وخاصة جرائم الاغتصاب والتحرش أن أكثر الاطفال عرضة للاعتداء بأنواعه هم دون سن الثامنة، ويعانون من مشكلات اجتماعية ونفسية بعد الاعتداء عليهم بنسب متفاوتة فمنهم من يفضل العزلة دائما، ومنهم يظهر بعض التصرفات الجنسية ويوجد قصور من جانب الاعلام في حماية الأطفال إغفال الأجهزة الإعلامية عن الأطفال والاهتمام بهم، عدم اهتمام الصحافة

الكلمات المفتاحية: الدور النفسي، الدور الاجتماعي، الاخصائي الاجتماعي، أطفال، نموذج حل المشكلة ، وحدة حماية الاسرة والطفل.

The psychological and social role of the social worker towards children in the Family and Child Protection Units A model for solving children's social problems (Case Study: Family and Child Protection Units in Khartoum State2022 - 2021)

Mohamed Elbadawi Elsafi
Zeinab Altahir Haroon Hanoo

Abstract:

This study attempts to identify the psychological and social role of the social worker in the Family and Child Protection Units in the state of Khartoum. It includes social workers to solve the social problems of children and their families within the Family and Child Protection Unit.This study used several methodologies, namely, the descriptive analytical method, the social survey method, and the case study method to clarify the role of the social worker in the Family and Child Protection Units, in addition to clarifying the most important social and psychological problems experienced by children who are victims of violence (the abused) and how to deal with them on the part of the Family and Child Protection Department and the specialist social.Sample of all social and psychological workers working in the units. For unit managers, the validity and reliability coefficient of the two scales were chosen before applying it to collect information about the study sample, and after collecting that information, it was statistically analyzed.The study reached the most important results: that all the surveyed social workers confirmed that they have Programs awareness for families in how to deal with Child aggressor on him From hand Psychological and social and remove stigma that exposure her, but she not enough and not Comprehensive solution to social problems and psychological. In addition, that females are more prone for male abuse, especially rape and harassment crimes, the children who are most vulnerable to abuse of all kinds are under the age of eight, and that children who have been assaulted suffer from social and psychological problems after being assaulted in varying proportions. Pleasing others, including those who suffer from low self-confidence and feelings of guilt, and some of them suffer from extreme shyness.

The words Keywords: psychological role- social role- social worker- children- problem solving model-Family and Child Protection Unit

مقدمة:

تعتبر وحدة حماية الأسرة والطفل من المتطلبات الأساسية في عصرنا الحاضر لان حماية الأسرة والطفل تؤثر إلى حد كبير في حياة أي جماعة، فوجودها يعني الأمن الاستقرار والازدهار في المجتمع وغيابها يعني العكس فالحماية تأتي استجابة لمتطلبات متعددة اتسعت هذه المتطلبات على امتداد تطور المجتمع. ولأن المجتمع السوداني يمر بمرحلة تغير متسارع فمن الطبيعي أن يصحب هذا التغير بعض الظواهر الاجتماعية السالبة من أهمها ظاهرة الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف وظاهرة اغتصاب الأطفال والتحرش الجنسي بهم وغيرها وبالنظر إلى وحدة حماية الأسرة والطفل يلاحظ أن للأخصائي الاجتماعي دور فعال في حل المشكلات التي يعاني منها الأطفال داخل الوحدة ، حيث أن الأطفال بلا شك أفراد لهم مشكلاتهم سواء كانت بسبب الإنحراف أو الاعتداء عليهم وبالتالي فإن الأخصائيون الاجتماعيون يتفاعلون مع هذه المشكلات للعمل على حلها أو الحد منها. لهذا شكل الأخصائيون الاجتماعيون محور النشاطات العلاجية والتأهيلية الإنسانية في مؤسسات الحماية. فهم عصبها الحيوي يحتكون بصورة مستمرة بالأطفال وأسرهم إنفاذا لمهامهم التأهيلية والتربوية والعلاجية والوقائية وعليهم يقع عبأ وتنفيذ المناهج التأهيلية والعلاجية والإصلاحية والثقافية والتوعوية. ونظراً لأهمية دور الأخصائي الاجتماعي في وحدة حماية الأسرة والطفل ترى الباحثة عمل دراسة عن الدور النفسي والاجتماعي للأخصائين الاجتماعيين في هذا المجال.

مشكلة الدراسة:

التغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع السوداني في خلال العقود الأخيرة و ثورة المعلومات التي أدت على الانفتاح العالمي والمتغيرات الدولية وفقاً لما يسمى بالعولمة وتداخل الثقافات كل ذلك أدى إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التي لم يكن يسمع بها أو يعرفها مجتمعنا في الماضي فكثرت مشكلات الشباب والأطفال ومشكلات التفكك الأسري وانتشار الأمراض النفسية والعصبية وضعف الصلات الاجتماعية بين الأفراد ، إضافة إلى ظهور العديد من الجرائم الأخلاقية ، مثل الخطف ، واغتصاب الأطفال وهتك العرض ، وغيرها وهذه الجرائم يترفها أفراد من المجتمع نحو أفراد مثلهم وهم يعيشوا في مجتمع واَحد.

الطفولة هي اَهم مراحل النمو النفسي للشخص فهي حجر الاَساس لتكوين شخصية الطفل وإذا تم بناءها بصورة صحيحة وسليمة نتج عنها شخص مثالي يستطيع مواجهة صعوبات الحياة بكل ثبات، وهذا بدوره يؤكد أهمية دور الأخصائي الاجتماعي في وحدة حماية الأسرة والطفل للوقوف على مثل هذه المشكلات وعمل الدراسات والبحث في معالجتها معالجة فاعلة بالتنسيق مع الجهات المختصة.

من خلال عمل الباحثة في مجال الرعاية الاجتماعية لاحظت ان هنالك تزايد في حالات الأطفال المعرضين للعنف في الأوان الأخيرة وخاصة جريمة الاغتصاب والتحرش الجنسي.

إضافة إلى الدوافع الذاتية لدى الباحثة للقيام بهذه الدراسة

أهمية الدراسة:

1. سوف تضيف رؤية جديدة لدور الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع المشكلات الاجتماعية للأطفال وأسرهم.
2. تعتبر الدراسة نقطة انطلاقة للباحثين لعمل دراسات أخرى مماثلة عن دور الأخصائي الاجتماعي في مجال الاسرة والطفولة.
3. كما يستفيد منها المسئولون في وحدات حماية الأسرة والطفل وفي وزارة الداخلية وذلك للوقوف على أهمية دور الأخصائي الاجتماعي والعمل على تفعيل هذا الدور بالشكل الذي يحد من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الأطفال وأسرهم في مجتمعنا.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي:

التعرف على البرامج المقدمة التي يسهم فيها الأخصائيين الاجتماعيين لحل المشكلات الاجتماعية للأطفال وأسرهم داخل وحدة حماية الأسرة والطفل.

1. التعرف على المشكلات الاجتماعية والنفسية لدي الاطفال بعد الاعتداء عليهم
2. التعرف على دور الإعلام في رفع مستوى الوعي بحقوق الطفل تجاه الاطفال واسرهم.
3. التعرف على مدى التفاعل بين المجتمع ووحدة حماية الاسرة والطفل.

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي: ماهي برامج التوعية والارشاد التي يقوم بها للأخصائيين الاجتماعيين لحل المشكلات الاجتماعية أطفال وأسرهم داخل وحدة حماية الأسرة والطفل. للأطفال واسرهم.

1. ما مدى التفاعل بين المجتمع ووحدة حماية الاسرة والطفل؟
2. هل يعاني الاطفال من مشكلات اجتماعية بعد الاعتداء عليه؟
3. ما دور الإعلام في رفع مستوى الوعي بحقوق الطفل في المجتمع؟

أدوات جمع البيانات:

يستخدم الباحثان عدة أدوات في هذه الدراسة وهي الملاحظة وذلك من واقع معايشة الباحثان لمجتمع الدراسة، أيضاً استخدم الباحثان المقابلات الشخصية مع الأطفال ضحايا الاغتصاب والأخصائيين الاجتماعيين الممارسين لأساليب التدخل المهني، بالإضافة لأداة الاستبانة التي تعتبر من أهم الأدوات التي أعتمد عليها الباحثان في جمع البيانات والمعلومات، اضافة الكتب والمراجع والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

حدود مكانية: ولاية الخرطوم – إدارة حماية الأسرة والطفل.

حدود زمانية: 2021-2022م.

حدود بشرية: يتمثل المجال البشري في الأفراد أو الجماعات التي ستجرى عليهم الدراسة وقد تضمنت الدراسة في مجالها البشري عينة تتكون من مجموعة من الأطفال والأسر داخل وحدة

حمايـة الأسرة والطفـل وكذلـك مجموعـة مـن المشـتغلين في مجـال حمايـة الأسرة والطفـل وكِلاهـما مـن الذيـن يقيمـون بمنطقـة الدراسـة

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

الدور:

الدور في اللغة العربية:

الـدور في اللغـة العربيـة: يقـال دار الـشيء دوراً ودورانـا ودرا واسـتدار وادرتـه أنـا، ودورتـه، ادارة غـيره. [1]

الدور من وجهة النظر الاجتماعية:

1. تركـز عـلى اِبـراز الناحيـة الاجتماعيـة « السـيكولوجية والتـي تعـرف الـدور عـلى أنـه مفهـوم الفـرد لموقعـه في ضـوء مركـزه الاجتماعـي بالإضافـة إلى مراكـز غـيره ومـن هنـا يـرى سـار جنـت أن دور الفـرد مـا هـو الا نمـط او طـراز مـن السـلوك الاجتماعـي الـذي يبـدو مناسـبا لـه موقفـاي مـن خـلال مطالـب وتوقعـات مجتمعـه.[2]
2. يمكـن تعريـف الـدور المهنـي للأخصـائي الاجتماعـي في مجـال الاسرة والطفولـة عـلى انـه: المسـؤوليات والاعـمال التـي يؤديهـا المتخصص في الخدمـة الاجتماعية في مؤسسـات رعاية الاسرة والطفولـة التـي يعمـل بهـا عـلى أي مسـتوى مـن مسـتويات الممارسـة، مسـتخدماً الاسـاليب العلميـة التـي تنطـوي عليهـا ممارسـة الخدمـة الاجتماعيـة، وملتزمـا بمبادئهـا لمسـاعدة الاسر والاطفـال عـلى إشـباع احتياجاتهـم ومواجهـة مشـكلاتهم في ضـوء مـا توفـره المؤسسـات مـن خدمـات بالتعـاون مـع المهـن الاَخـرى بمـا يحقـق ويوفـر أسـاليب الرعايـة المتكاملـة. [3]

3.تعـرف الادوار: بأنهـا جـزء مـن التنظيـم الاجتماعـي وعنـصر مـن عنـاصره وإذا وجـدت الادوار الاجتماعيـة وجـد مقـدار مـن التنظيـم الاجتماعـي ينظـم هـذه الادوار ويحددهـا. فالـدور سـلوك متوقـع مـن الفـرد يجـب ان يراعـي فيـه المعايـير الاجتماعيـة السـائدة في الجماعـة والفـرد وتوقعـات ومطالـب التنظيـم الاجتماعـي. [4]

1.التعريف الإجرائي:

هـو نمـوذج محـدد للسـلوك وملـزم للفـرد الـذي احتـل مكانـة محـددة، وهـو معيـار اجتماعـي مرتبـط بوضـع اجتماعـي معـين بمعنـى علاقـة تبادليـة معينـة، وعـلى سـبيل المثـال الشـخص الـذي احتـل مكانـة (أخصـائي اجتماعـي) فـإن التوقعـات مـن الآخريـن العمـلاء والمشرفـين عـلى المهنـة والجمهـور عامـة ... الـخ هـو أن يتـصرف ويسـلك الأسـاليب والطـرق الملزمـة لـكل الأخصائيـين الاجتماعيـين العاملـين بوحـدات حمايـة الاسرة والطفـل.

2. الأخصائي الاجتماعي:

1. **هـو الشـخص** الـذي يعمـل في مجـال الخدمـات الاجتماعيـة ويقـوم بتشـخيص وعـلاج الحـالات سـواء كان فرديـة أو جماعيـة ويكـون مدربـاً تدريبـا عاليـا في هـذا المجـال إضافـة إلى ضرورة نضـوج شـخصيته واتزانـه.[5]

2. **الأخصائي الاجتماعي:** يعرف الأخصائيون الاجتماعيون هم المهنيون الذين تقع عليهم أساسا مسئولية ممارسة الخدمة الاجتماعية والأخصائي الاجتماعي هو عادة مهني يحمل درجة علمية في الخدمة الاجتماعية وعليه تقع مسؤولية تأدية مختلفة الخدمات المهنية للعملاء من خدمات علاجية تنشئة اجتماعية بالإضافة إلى الخدمات التنموية. [6]
3. **الأخصائي الاجتماعي:** هو مهني متخصص في العمل مع الناس بقصد مساعدتهم على مقابلة احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم الاجتماعية سواء بتنمية قدراتهم الذاتية أو تطوير أو تعديل مسار البيئات والمجتمعات التي يعيشون فيها أو هما معاً لمواجهة هذه الاحتياجات أو المشكلات، ويمكن تعريف الأخصائي الاجتماعي على أنه إنسان لديه استعداد شخصي وتلقي إعدادا علمياً نظرياً وعملياً فأصبح قادراً على تقديم المساعدة لمن هم بحاجة إليها [7].
4. **الأخصائي الاجتماعي:** والشخص المعد إعداد علميا وعمليا لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال كليات ومعاهد متخصصة في مجال الخدمة الاجتماعية [8].

5. التعريف الإجرائي:

الأخصائي الاجتماعي هو المتخرج من كليات أو معاهد الخدمة الاجتماعية بدرجة البكالوريوس وتلقى إعداداً علمياً وعملياً فأصبح قادراً على ممارسة المهنة وعليه تقع مسئولية تأدية مختلفة الخدمات المهنية للعملاء ومساعدتهم على مقابلة احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم الاجتماعية سواء بتنمية قدراتهم الذاتية أو تطور أو تعديل مسار البيئات والمجتمعات التي يعيشون فيها بمواَجهة هذه الاحتياجات أو المشكلات.

الأسرة:

المفهوم اللغوي للأسرة:

الأسرة من الناحية اللغوية كما ورد في لسان العرب بمعنى أسرة الرجل بمعنى عشيرته ورهطه الآدنون لأنه يتقوى بهم والأسرة بمعنى عشيرة الرجل وأهل بيته.

والأسرة في اللغة مشتقة من الأسر والأسر لغة يعني القيد يقال أسراً وإساراً قيده، وأسره والأسر من أنواعه: ما يكون طبيعياً لا خلاص منه كما في حالة الخلقة، حيث يكون الإنسان أسيراً لمجموعة من الصفات والخصائص الفسيولوجية كالطول والقصر والبدانة والنحافة أو يكون (الأسر) أو (القيد) مصطنعاً أو صناعياً كالأسر في الحروب. أو يكون الأسر اختياريا يرتضيه الإنسان لنفسه ويسعى إليه لأنه يعيش مهدداً بدونه، ومن هذا الأسر الاختياري انشقت الأسرة. ومن حيث كانت الأسرة أهل الرجل وعشيرته، فإن «الأسر» والقيد هنا يفهم من العبء الملقي على الإنسان أي المسؤولية لذلك فان المفهوم اللغوي للأسرة ينبني عن المسؤولية.[9].

1. **الأسرة:** هي مجموعة من الأشخاص ارتبطوا معاً برباط الزواج والدم أو الاصطفاء أو التبني مكونين حياة معيشية مستقلة ويتقاسمون الحياة الاجتماعية، ويتفاعلون

كل مع الأخر من خلال دور كل عضو منها: الزوج، الزوجة، الأم الابن والبنت والأخ والأخت، وهم جميعا لهم ثقافتهم المشتركة.[10]

2. **الأسرة:** تتكون من ثلاث أفراد على الأقل وينتميان إلى جيلين فقط جيل الآباء وجيل الأبناء وهي تشتمل على شخصين بالغين هما الذكر والأنثى يعرفان بأنهما الأبوان البيولوجيان للأطفال وهما يقومان في العادة بالالتزامات الاقتصادية تجاه الوحدة الأسرية [11].

3. **عرف قانون الضمان الاجتماعي** المصري رقم 133 الصادر عام 1964م الأسرة بأنها مجموعة مكونة من زوج وزوجة وأولاد أو بعض أفراد هذه المجموعة إذا كانوا في معيشة واحد ولو اختلفت محلات الإقامة، وعلى ذلك يمكن وضع تعريف للأسرة بأنها « تنظيم اجتماعي أساسه ذكر وأنثى ارتباطا بالزواج وقد يتكاثر عدد أفراد الأسرة بإنجاب الأبناء أو يشمل أعضاء ينتمون إلى أحد الزوجين أو كليهما ويمكن ان ينطبق لفظ الأسرة على جزء منها نتيجة وفاة أحد الزوجين أو كليهما [12].

4. **الاسرة هي:** اتحاد تلقائي تؤدي إليه الاستعدادات والمقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة الي الاجتماع، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي ويتحقق ذلك بفضل اجتماع كائنين لا بقاء لأحدهما دون الآخر وهما الرجل والمرأة والاتحاد الدائم المستمر بينهما يتم بصورة يقرها المجتمع تتمثل في الاسرة [13].

5. **الاسرة هي:** التي يقيم فيها الفرد سواء كانت اسرة نووية تتكون من الزوج والزوجة والابناء غير المتزوجين أم أسرة ممتدة تتكون من بعض الأقارب من أجيال مختلفة معا. وتتكون عادة من أعضاء الاسرة النووية بالإضافة الى المتزوجين من الأبناء مع ابنائهم وغيرهم من الأقارب الذين يعيشوا معا معيشة واحدة [14].

6. **الاسرة في الشرع:** هي الجماعة التي ارتبط ركناها بالزواج الشرعي والتزمت بالحقوق والواجبات بين طرفيها، وما نتج عنها من ذرية وما اتصل بها من اَقارب، فهي المؤسسة التربوية الاولى في المجتمع والتي ترعى ابنائها وتعمل على تنشئتهم وتطبيعهم اجتماعيا وبذلك تمثل الاسرة الوحدة الاجتماعية الاساسية في المجتمع. [15]

7. **التعريف الإجرائي:** الأسرة هي وحدة اجتماعية اقتصادية تتكون من الزوج والزوجة والأبناء، وهذه الوحدة، مبنية على الزواج وما يصاحبه من إجراءات رسمية وقانونية وشعائر دينية» والأبوة البيولوجية، ويعيش أفراد الأسرة تحت سقف واحد ويتفاعلون معاً وفقاً لأدوار اجتماعية تحقق المودة وتحمل المسؤولية وتحقيق الذات كما ان الأبوين يقومان بالتزامات الاقتصادية نحو الأسرة وداخل الأسرة تحديد القواعد والمعايير والقيم الأسرية التي تنظم سلوك الآباء والأمهات والأزواج والأبناء.

الطفل:

التعريف اللغوي:

الطفل والطفلة يكسر ولا فعل له الجمع أطفال ولا يكسر على غير ذلك، وقال أبو الهيثم « الصبي يدعى طفلا حيث يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم، وقال الله تعالى (ثم نخرجكم طفلاً) صدق الله العظيم. [16]وبعض أهل اللغة يرون الولد يقال له جنين حين يوضع، ثم صبي حين يفطم، ثم غلام أي سبع، ثم يافع إلى عشرة، ثم حزور أي خمسة عشر ثم قمر أي خمس وعشرون [17].

«الطفولة هي المرحلة العمرية التي يقضيها الصغار من أبناء البشر، منذ الميلاد إلى أن يكتمل نموهم، وهي تختلف من ثقافة إلى أخرى، وتنتهي عند البلوغ» أو يصطلح على سن محددة لها [18].

الطفل هو الصغير من كل مولود ذكراً كان أو أنثى، وقد يرد الطفل في اللغة مفرداً أو جمعاً كما في القران الكريم في قوله تعالى: «والطفل الذي لم يظهروا على عورات النساء»[19] وقد يأتي جمعه على أطفال كما في قوله تعالى «أذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا»[20] وقوله تعالى: «هو الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلا ثم لتبلغوا أشدكم ثم لتكونوا شيوخاً.»[21]

يتضح من الآيات القرائية السابقة أن الطفل في القران الكريم، هو المولود إلى بلوغ الحلم «أشده» الذي تنتهي عنده سن الطفولة، فيتحقق بكامل الإدراك، وبلوغ الإنسان غاية نضجه العقلي والنفسي والبدني.

تعريف الطفل لدى علماء النفس:

1. ان علماء النفس يعتبرون إن الطفل هو الانسان الكامل الخلق والتكوين، لما يمتلكه من قدرات عقلية عاطفية وحسية، حيث انه حسبهم بأن هذه القدرات ينقصها النضج والتفاعل بالسلوك البشري، ليصبح بالغا، وتتجلى عند علماء النفس خصائص البلوغ الجنسية لدى الطفل باختلاف جنس هذا الشخص المعني. [22]
2. الطفل: هو المرحلة العمرية التي تبدأ منذ الولادة وحتى مرحلة سن المراهقة، والتي تعتبر المرحلة الوسطى بين مرحلة الطفولة ومرحلة الشباب وباقي المراحل الاخرى، وهذه المرحلة تتميز بالعديد من الامور الهامة التي تدل على ضرورة مراعاة نفسية الطفل لأنه الاساس النفسي لما بعد من مراحل العمر الاخرى. [23]
3. الطفولة تبدأ لحظة وجود الجنين في بطن أمه وهي الفترة التي تعتبر أهم وأخطر مراحل عمره على الإطلاق، وعلى هذا فطور الطفولة يبدأ بالمرحلة الجنينية وينتهي بالبلوغ الجنسي.[24]

تعريف الطفل لدى علماء الاجتماع:

أن علماء الاجتماع اختلفوا حول تعريف الطفل ولذلك يمكن استخلاص ثلاثة اتجاهات لتعريف الطفل وهما على الترتيب.

1. الاتجاه الاول: ينطلق من وجهة نظره القائلة بان الطفولة تمتد من لحظة ميلاد الطفل وذلك الى بلوغ سن الرشد، غير أن سن الرشد حسب هذا الاتجاه تحدده الانظمة القانونية والاجتماعية والثقافية لكل مجتمع.
2. الاتجاه الثاني: يرى أن مرحلة الطفولة، تكون في الفترة بين لحظة الميلاد وبلوغ الطفل سن الثانية عشرة عاما، بمعنى إن هذا، قد حدد سن البلوغ متجاهلا توجيهات الأنظمة القانونية في هذا الشأن، وهي واقعا لا يمكن التنصل منه.

الاتجاه الثالث:

يرى أن مرحلة الطفولة تبدأ عند لحظة ميلاد الطفل وحتى بلوغه سن البلوغ، ويبدو أن هذا الاتجاه يفرق بين سن البلوغ وسن الرشد. وأيضا عرف علماء الاجتماع مرحلة الطفولة «بأنها فترة الاعتماد على الأبوين أو بديلهما وحدد علماء النفس الطفولة بأنها فترة ما قبل الميلاد إلى سن البلوغ وتقدر بحوالي الأربع عشرة سنة الأولى من عمر الإنسان [25]»

وباستدعاء التعاريف الواردة من القوانين السودانية المتعلقة بالطفل نجد أن قانون الطفل لسنة 2010م بأنه « الطفل يقصد به كل شخص لم يتجاوز سن 18 ". [26]

إن الطفولة التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية انحصرت في المرحلة العمرية التي حددها قانون الطفل لسنة 2010م. [27]

المشكلات الاجتماعية:

تعرف بأنها مواقف تواجه المجتمع. أفراداً أو جماعات أو هيئات أو نظم أو مؤسسات أو أنساق أو ذلك الكل، ويعجز هذا المجتمع لاسيما نظمه الاجتماعية القائمة عن مواجهتها، فتصبح من الحاجات الاجتماعية الواجب التفكير في إيجاد حلول إضافية لها سواء بواسطة نظم اجتماعية جديدة أو بدعم النظم الاجتماعية القائمة وتطويرها وإدخال تعديلات عليها.

المشكلة الاجتماعية وهي عبارة عن المسألة أو المسائل ذات الصفة الجمعية التي تتناول عدداً من الأفراد في المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المتفق عليه، والذي يقع على المستوى العادي للجماعة، وعادة ما تكون المشكلة الاجتماعية ذات تأثير معوق لأحد النظم الاجتماعية الأساسية، كما في حالة البطالة والتشرد وغيرها [28].

1. **المشكلة هي**: خلل في البناء أو إحراف داخل إطار المجتمع وهي معوق وشيء ضار بنائياً ووظيفياً وتعوق تحقيق إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية.
2. **المشكلة الاجتماعية** هي حدوث قلق أو إحراف في العلاقات الإنسانية وهي كذلك سلوك إحراف وتفكك اجتماعي أو الإثنين معاً مما يؤثر على المصالح الرئيسية لكثير من أفراده [29].
3. **تعرف المشكلة الاجتماعية:** بأنها الأفعال أو الحالات الفردية أو المجتمعية التي تخالف القيم والأعراف السائدة والتي تحدث ضرراً نفسياً أو مادياً على أفراد المجتمع أو فئة من فئاته، ويشعر بها قطاع كبير من السكان ويسعون لإيجاد حل جماعي لها، ولها أسباب ونتائج على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمعات [30].

4. **التعريف الإجرائي:** المشكلة الاجتماعية هي خلل في البناء أو إحراف داخل إطار المجتمع أو موقف يواجه المجتمع أفراداً أو جماعات أو نظم وتعجز هذه النظم الاجتماعية عن مواَجهتها مما يؤثر ذلك على المصالح الرئيسة لكثير من أفراده. أو تحدث ضرراً لهم فتصبح من الحاجات الاجتماعية الواجب التفكير في إيجاد حلول لها سواء بواسطة نظم اجتماعية جديد أو بدعم النظم الاجتماعية.

الدراسات السابقة:

1) دراسة ليلى عبد الوهاب 1994 (العنف الاسري): [31]

هدفت هذه الدراسة الي الوقوف على اَسباب ظاهرة العنف الاسري، واَبرز العوامل تأثيرا في نموها وانتشارها، ومن ثم آثارها الاجتماعية على الفرد والاسرة والمجتمع، وتوصلت الى اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الى أن الزوجات تمثل غالبية ضحايا العنف الاسري من النساء، وتأتي بعدهن نسبة الضحايا من الامهات فالأبناء الاناث فالأخوات، كما توجد نسبة من الضحايا ذات صلات قرابة اَخرى كالحماة وزوجة الاَب، وابنة الخال أو العم. تأتي الاسباب الاقتصادية على راس الاسباب المؤدية لوقوع العنف ضد المراءة داخل الاسرة. إن العنف ضد المراءة في الاسرة يتخذ صوراً واشكالاً مختلفة، فهو يتدرج من أقل الصور حدة كالسب والهجر لتتصاعد حدته عند الضرب والطرد من المنزل ليصل الي اقصى درجاته عند القتل، ومن اهم الاسباب الاجتماعية المؤدية الي العنف الاسري ضد المراءة يبرز تعدد الزوجات، وأن هناك علاقة بين انتشار العنف ضد المراءة في الاسرة وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي للزوج والزوجة.

2)دراسة تغريد بسرحان: [32]

هدفت الدراسة الى بيان المفاهيم المرتبطة بالعنف الجسدي الواقع على الاطفال من داخل الاسرة بشكل عام، اثراء القارئ بمعلومات عن اسباب العنف الجسدي الواقع على الاطفال وموقف قانون العقوبات الاردني من إيقاع الايذاء الجسدي على الاطفال من داخل الاسر، وتوصلت الدراسة وتوصلت الى اهم النتائج الى ان اهم الاسباب المؤدية الى الإيذاء الجسدي ضد الأطفال تتمثل في الاسباب الاجتماعية، الثقافية، البيئية، الاقتصادية، النفسية، والصحية واسباب ناتجة عن مخاطر التقنيات الحديثة والثورات التكنولوجية السريعة التي غزت الاسر الاردنية وتبين ان أكثر الفئات العمرية ارتكابا للإيذاء الجسدي هي الفئة العمرية بين (28-37) سنة تليها الفئة العمرية بين (38 – 47).

3) دراسة عاطف حسن العسلي [33]:

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في أنها ارادت التعرف على الظروف المجتمعية والبيئية المختلفة المسببة لجرائم الاغتصاب في الفترة ما بين 1995 – 2005م وذلك من خلال تعرفها على الاسس الاجتماعية السوسيو أنثروبولوجيا المحيطة باقتراف مثل هذا النوع من الجرائم، وهدفت الدراسة الى السعي وراء تقديم اضافات جديدة لدراسات الجريمة في مجال العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني، وتوصلت الى اهم النتائج الى أن عدم وجود اخصائي اجتماعي مع عدم وجود

دور الخدمة الاجتماعية في سجن غزة المركزي، ولا توجد فروق في متغير الحالة الاجتماعية بين مرتكبي جرائم الاغتصاب وايضا في متغير المحافظة وطبيعة السكن وعدد الافراد الاسرة ومتغيري التعليم والمهنة. ولكن توجد فروق في متغير العمر لصالح الشباب من عمر (19 – 35) عام، وفي متغير السكن لصالح من يعيشون مع اهاليهم من المبحوثين.

4)دراسة المجلس الاعلى للأمومة والطفولة اليمني [34]:

هدفت الدراسة التعرف على ظاهرة العنف ضد الاطفال في اليمن بمختلف اشكاله الجسدية والنفسية والإهمال وسوء المعاملة والاعتداءات الجنسية، المباشرة وغير المباشرة المتعمدة وغير المتعمدة، في الاسرة والمجتمع المحلي ودور الرعاية الاجتماعية، وقد اظهرت نتائج الدراسة العديد من اشكال العنف المباشر وغير المباشر والمتعمد وغير المتعمد الممارس ضد الاطفال والذي يتفاوت بين العقاب الجسدي والنفسي وسوء المعاملة والاهمال كالضرب والتوبيخ والإهانة والتحرش الجنسي والذي يختلف على نحو نسبي بين الذكور والإناث وبين الريف والحضر، كما اظهرت الدراسة ان الاباء يميلون الى استخدام اساليب العقاب في التعامل مع اطفالهم. وان هناك تأثير لمتغيرات المستوى التعليمي ونوع العمل وحجم الاسرة على طبيعة اساليب رعاية الاطفال من القائمين على رعايتهم من الاباء والامهات كما ظهرت مؤشرات ملموسة لمعاناة الاطفال في دور التوجيه الاجتماعي من العنف وسوء المعاملة والافتقار الى الرعاية السليمة.

5)دراسة فاطمة المؤقت: [35]

هدفت الدراسة على التعرف على الاعتداءات الجنسية داخل الاسرة عن طريق الربط بين الواقع والقانون، وهذه الدراسة نوعية من وجهة نظر نسوية. كما هدفت الدراسة ايضا التعرف على مدى الفهم الاجتماعي وأثره في قضايا الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة، وتوصلت الدراسة الى النتائج أهمها الى ان هنالك خلل واضح في فهم القانوني لجرائم الاعتداءات الجنسية داخل الاسرة، حيث يسود فهمها على انها سفاح قربى في ان هنالك فرق واضح بين جريمة سفاح القربى الواردة في القانون وهذه الاعتداءات، وقد وجدت الدراسة أن هنالك ستار من السرية يحيط بجرائم الاعتداءات الجنسية داخل الاسرة، كما وجد هنالك قصور في التناسب بين جرائم الاعتداءات الجنسية داخل الاسرة والعقوبات المنصوص عليها بالقانون.

الدراسة الميدانية:

أولاً: نبذة تعريفية عن أقسام حماية الاسرة والطفل بولاية الخرطوم:

انشئت في العام (2008م) بمبادر من شرطة ولاية الخرطوم وبتوجيه من المجلس القومي لرعاية الطفولة، كشرطة متخصصة ترتكز على اساليب عصرية ومعايير قانونية دولية تراعي قيم المجتمع في حماية الاسرة والطفل من كافة اشكال العنف والانتهاكات والإساءات من خلال تبني برامج وانشطة مدروسة نابعة من قيم المجتمع السوداني وفقا للتشريعات السارية والتزامات الدولة بالاتفاقيات الدولية والإقليمية عبر شراكات مع الاجهزة العدلية ، حيث توفر خدمات شاملة للأطفال الضحايا وللأطفال الجانحين و الاطفال الشهود يشرف عليها ضباط من الشرطة واطباء

وباحثين اجتماعين ونفسين ، يقدموا الدعم النفسي والاجتماعي في كل المراحل القانونية . [36] وتهدف لحماية الاطفال من الانتهاكات الجنسية والعاطفية والإهمال، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا واسرهم، ورفع الوعي لدى الاسرة والمجتمع بالكشف المبكر عن الانحرافات السلوكية والاخلاقية وكيفية التعامل معها.

ظهرت الحاجة لضرورة توسيع نطاق العمل الجغرافي لوحدة حماية الاسرة والطفل لتشمل افتتاح اقسام في مدينتي بحري وام درمان الكبرى وقد بأشرة عملها في يناير(2009م)، تبع ذلك صدور قرار من مدير عام قوات الشرطة بعد وقوفه على نجاح تجربة الوحدة في ولاية الخرطوم في (2008م) بأنشاء وحدات لحماية الاسرة والطفل بولايات السودان وحتى الان تم انشاء (18) وحدة تباشر عملها. [37] وتتعامل هذه الاقسام مع الحالات من عمر يوم الى 18 سنه في كافة انواع المشكلات الاسرية من الاعتداءات الجسدية والجنسية والعاطفية والمشكلات الاجتماعية كالإهمال الاسري والتسرب الدراسي والاطفال التائهين ومشاكل ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الطلاق.

أهداف وحدة حماية الاسرة والطفل:

لوحدة حماية الاسرة والطفل العديد من الاهداف التي تسعى لتحقيقها في إطار عملها في مجال حماية الاسرة والطفل اهمها.

1. حماية المرأة الطفل من الانتهاكات الجنسية والجسدية والعاطفية والإهمال ومعالجة أثارها النفسية والاجتماعية.
2. تقدم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا واسرهم.
3. رفع الوعي لدى الاسرة والمجتمع بالكشف المبكر عن الانحرافات السلوكية والاخلاقية وكيفية التعامل معها.
4. رفع الوعي لدى الأسرة والمجتمع والإحاطة بالأثر السالبة للعنف والإساءات
5. تدريب الكوادر العاملة في مجال حماية الاسرة والطفل.
6. إجراءات البحوث والدراسات عن حالات الجنوح والانتهاكات ضد الاطفال ورصد المعلومات عن الظواهر الاجتماعية السالبة ورفعها لجهات الاختصاص مع التوصيات المناسبة.

المبادئ العامة للوحدة: -

هنالك العديد من المبادئ التي ترتكز عليها وحدات حماية الاسرة والطفل في إطار عملها في مجال تخصصها وهي:

1. العمل وفق الجوانيين والانظمة الدولية السارية.
2. مراعات قيم وثقافة المجتمع السوداني بكافة مكوناته. [38]
3. اعتبار مصلحة الطفل الفضلى فوق كل اعتبار ومراعاة ذلك في جميع مراحل الاجراءات.
4. المحافظة على سرية التعامل مع جميع الحالات.

5. تامين الحماية الضرورية للمساء إليهم.
6. العمل على ترسيخ اهمية الرعاية الاسرية بديلان مؤسسات لرعاية اخرى.
7. العمل بروح الفريق الواحد.
8. الاستجابة السريعة وضمان المساندة للضحايا.
9. تحقيق العدالة للأطفال الجانحين أو المجني عليهم.
10. مشاركة اليـاء امـور الاطفـال المجنـي عليهـم والجنـاة واطلاعهـم عـلى كافـة الإجـراءات.
11. بادل المعلومات والتعاون والتنسيق بين الاطراف ذات الصلة.

اهمية انشاء وحدات حماية الاسرة والطفل:

1. ازدياد الاساءات الجسدية والجنسية والنفسية والاهمال ضد الاطفال.
2. ازدياد جنوح الاطفال وتزايد عدد الاطفال المعرضين لخطر الجنوح.
3. ضرورة تغيـر اسـاليب التحقيـق والمقابـلات مـع ضحايـا هـذه القضايـا وتحفيزهـم بالتقـدم بالشـكوى الى الاجهـزة المعنيـة.
4. تجسـيدا لتوجيهـات الدولـة بإيـلاء قطاعـي الطفولـة والاسرة الاهتـمام الـكافي لتقديـم أفضـل الخدمـات لهـم نظـرا لأهميـة الطفـل في بنـاء المجتمـع.
5. توقيـع السـودان عـلى اتفاقيـة حقـوق الطفـل والتـي تنـص عـلى انشـاء شرطـة خاصـة لحمايـة الطفـل
6. لزيـادة تفعيـل الـدور الإنسـاني والاجتماعـي للشرطـة في متابعـة ومعالجـة قضايـا العنـف الاسري والاعتـداءات عـلى الاطفـال [39]

كيفية وصول الحالات الى الوحدة:

يتم الوصول لوحدات حماية الاسرة والطفل بإحدى الوسائل الاتية:

1. الحضور الشخصي للضحايا أو عن طريق ذويهم.
2. بواسطة الهاتف المجاني **(9696)** على مدارا أربع وعشرون ساعة.
3. التحويل من اقسام الشرطة في انحاء الولاية.
4. التحويل من المستشفيات أو المدارس.
5. عن طريق المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بحماية الطفل.
6. من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

اسـتطاعت الوحـدة خـلال فـترة وجيـزة كـسر حاجـز الصمـت عـن الجرائـم المسـكوت عنهـا والتـي ظلـت طـي الكتـمان وسـط المجتمـع السـوداني المحافـظ الـذي يـولى الجرائـم المتعلقـة بالـشرف، ويفضـل الجهـود التوعويـة الإعلاميـة التـي تبنتـه الوحـدة وعـى المجتمـع عـن دور الوحـدة في حمايـة الاطفـال وأصبـح التبليـغ فوريـا.

حظيت الوحدة باستجابة مجتمعية كبيرة وينعكس ذلك من خلال الطلب المتزايد للمحاضرات والندوات والخدمات التي تقدمها الوحدة لشرائح المجتمع المختلفة [40]

تختص شرطة حماية الأسرة والطفل بالآتي:

1. إجراء التحريات في المخالفات المنسوبة للأطفال وفقاً لما هو منصوص عليه في هذا القانون أو أي قانون آخر.
2. إجراء التحريات في المخالفات والجرائم التي ترتكب ضد الأطفال.
3. اتخاذ التدابير الكفيلة بوقاية الأطفال وحمايتهم من كافة أشكال الانتهاكات وإجراء التحريات ورفعها لنيابة الأطفال.
4. البحث عن الأطفال المفقودين والمستدرجين والهاربين من أسرهم أو من المؤسسات التربوية والخيرية أو أي مؤسسات أخرى تختص بشئون الأطفال وذلك بناء على التبليغ الصادر من تلك الجهات.
5. إجراء التنسيق اللازم مع الجهات ذات الاِختصاص لتقديم العلاج الاجتماعي والنفسي للأطفال الضحايا والمجني عليهم بناء على ما توصلت إليه التحريات وحيثيات المحاكمة.
6. إجراء البحوث والإحصائيات بالاستعانة بالمختصين عن حالات الجنوح والانتهاكات بالنسبة للأطفال ورفعها على جهات الاختصاص مع التوصية المناسبة بشأنها [41].

ثانياً: المنهجية:

استخدمت الدراسة عدة مناهج هي المنهج الوصفي والمسح الاجتماعي ودراسة الحالة.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

تم اجراء الدراسة الميدانية في: (اقسام وحدة حماية الأسرة والطفل بولاية الخرطوم).

عينة الدراسة وحجمها:

أولا: عينة الاسر (اسر الضحايا): تم اختيار العينة قصدية المتاحة نسبة لاعتبارات مهمة :

- دراسة الحالة كانت في وحدات نظامية شرطية لا تسمح بأدلاء معلومات وبيانات نسبة للوائح ونظم حماية الاسرة والطفل.
- تم اختيار العينة من اسر الضحايا الذين قدموا لهم خدمات من قبل الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين.
- تم إجراء الدراسة الميدانية مع حجم العينة بلغ (200) اسرة من الذين جاءوا في لوحدات حماية الاسرة والطفل وقدمت لهم خدمات.

ثانيا: عينة الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين.

- تم اخذ عينة متاحة شاملة من الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين العاملين بأقسام الحماية الثلاث والذي بلغ عددهم (30).

رابعاً: ادوات جمع البيانات:

اعتمدت الورقة علي اداتين لجمع البيانات وهما: (الاستبيان والملاحظة)، حيث تم تطبيق الملاحظة المقننة، في عدة مراحل: حيث تم اجراء ملاحظة اولية في القسم من حيث الإجراءات الادارية والقانونية، وتدوين طبيعة عمل الممارسين للمهنة، اما في المرحلة الثانية كانت مبنية علي الملاحظات والموضوعات التي تم تدوينها في المرحلة الاولي (ملاحظة عابرة) ثم في المرحلة الثالثة والاخيرة كانت التعمق في الملاحظة من خلال تفاعل المبحوثين واستجاباتهم واستنكاراتهم وايماءتهم واشاراتهم وتم استخلاص عدد من الملاحظات حول موضوع الدراسة؛ حيث تمت الاستفادة منها في التحليل والتفسير للنتائج الميدانية. كما تم اجراء مقابلات؛ حيث قامت الدراسة بتصميم استمارتين، حوت كل استمارة عدداً من الأسئلة المستمدة من تساؤلات الدراسة، الاستمارة الاولي تستهدف الاطفال الضحايا وأسرهم، اما الاستمارة الثانية فكانت خاصة بالأخصائيين الاجتماعيين والكوادر الأخرى العاملة في القسم.

خامساً: تحليل البيانات

أن النتائج التي نود عرضها جمعت من الاستبيان والمقابلة ولقد تم تبويب البيانات في جداول بسيطة سنتناول عرضها فيما يلي:

جدول رقم (7) لديكم برامج توعوية إرشادية لحل المشكلات الإجتماعية والنفسية للاطفال المعتدى عليهم داخل وخارج الوحدة

البيان	التكرار	النسبة
نعم	30	100.0
المجموع	30	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

من خلال بيانات الجدول رقم (7) نلاحظ أن نسبة 100 % من الاخصائيين الاجتماعيين المبحوثين أن لديهم برامج توعوية وارشادية لحل المشكلات الاجتماعية والنفسية للأطفال المعتدى عليهم داخل وخارج الوحدة ، وهذا ما لاحظته الباحثة أيضا.

جدول رقم (8) البرامج المتوفرة بالوحدة

البيان	التكرار	النسبة
برنامج إمتصاص الصدمة	9	30.0
النصح والإرشاد والدعم النفسي والإجتماعي	12	40.0
التنوير لدرء المخاطر للطفل .	9	30.0
المجموع	30	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

يوضح الجدول رقم (8) 40 % من الأخصائيين الإجتماعيين ذكروا أن البرامج المتوفرة بالوحدة االنصح ولارشاد والدعم النفسي والإجتماعي وأن 30 % منهم ذكروا أن البرامج المتوفرة برنامج

إمتصاص الصدمة و30 % منهم ذكروا التنوير لدرء المخاطر للطفل، اوضحت الدراسة الميدانية أن أكثر البرامج المتوفرة بوحدات حماية الاسرة والطفل للاطفال الضحايا هي النصح الارشاد والدعم النفسي والإجتماعي ويليها برامج إمتصاص الصدمة وبرنامج التنوير لدرء المخاطر للطفل بنسب متساوية.

جدول رقم (9) لديكم برامج توعوية وإرشادية لاسر الاطفال المعتدى عليهم

البيان	التكرار	النسبة
نعم	30	100.0
المجموع	30	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

من خلال بيانات الجدول رقم (9) نلاحظ أن نسبة 100 % من الاخصائيين الاجتماعيين المبحوثين لديهم برامج توعوية وإرشادية لاسر الاطفال المعتدى عليهم، وتتم العملية التوعوية غالباً داخل وحدات حماية الاسرة والطفل عند قدوم تلك الأسر إليها بعد الإعتداء على أطفالهم، وتعتبر هذا البرامج علاجية فقط، فالأسر محتاجة لبرامج توعوية وقائية خاصة بحماية الأطفال تكون شامل لكل أفراد المجتمع حتى نقلل نسبة الأطفال الضحايا في مجتمعنا.

جدول رقم (10) لديكم برامج توعوية للاسر في كيفية التعامل مع الطفل المعتدى عليه من ناحية نفسية وإجتماعية وإزالة الوصمة التي تعرض لها

البيان	التكرار	النسبة
نعم	30	100.0
المجموع	30	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

من خلال بيانات الجدول رقم (10) نلاحظ أن نسبة 100 % من الاخصائيين الاجتماعيين المبحوثين بأن لديهم برامج توعوية للاسر في كيفية التعامل مع الطفل المعتدى عليه من ناحية نفسية وإجتماعية وإزالة الوصمة التي تعرض لها.

جدول رقم (11) البرامج القائمة كافية و شاملة لحل كل المشكلات الإجتماعية والنفسية

البيان	التكرار	النسبة
نعم	6	20.0
لا	24	80.0
المجموع	30	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

من خلال بيانات الجدول رقم (11) نلاحظ أن نسبة 80 من الاخصائيين الاجتماعيين المبحوثين أكدوا أن البرامج القائمة غير كافية وغير شاملة لحل كل المشكلات الإجتماعية والنفسية للأطفال المعتدى عليهم ، بينما أجاب 20 % من الأخصائين أن البرامج كافية وشاملة.

أوضحت غالبية إجابات المبحوثين أن البرامج التوعوية والارشاية الخاصة بحل المشكلات

الإجتماعية والنفسية لدي الاطفال الضحايا غير شاملة وغير كافية لهم ، ويرجع ذلك إلى محدودية عدد وحدات حماية الأسرة والطفل مقارنة بحجم مجتمع الولاية والكثافة السكانية فيها، كما تؤكد الباحثة أنها فعلاً غير كافية من خلال الملاحظة أثناء الدراسة الميدانية.

جدول رقم (12) كانت الاجابة بلا ماهي مقترحاتك لجعل البرامج أكثر نجاحاً

البيان	التكرار	النسبة
الإهتمام بالبرامج التوعوية عبر الإعلام والمدارس لجعلها أكثر نجاحاً.	27	90.0
لم يجاوب	3	10.0
المجموع	30	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

يتضح من الجدول رقم (12) أن 90 % من الاخصائيين الاجتماعيين المبحوثين يقترحون الاهتمام بالبرامج التوعوية عبر الإعلام والمدارس لجعل البرامج أكثر نجاحاً، كما نجد أن 10 % من المبحوثين لم يجاوب، أكد معظم الاخصائيين الاجتماعيين العاملين بوحدات حماية الاسرة والطفل أن التوعية الفعالة والشاملة لجميع الاطفال والاسر بالمجتمع يجب أن تكون عبر الإعلام المرئي والمقروء المسموع وعن طريقة المدارس بأضافة المواد القانونية الخاصة بحقوق الاطفال في المناهج الدراسية حسب الفئات العمرية بالأضافة للندوات والمحاضرات داخل الاحياء السكنية، ويرجع عدم إقتراح (10 %) من المبحوثين لأي حلول نسبة لحداثتهم في العمل بوحدات حماية الاسرة والطفل .

جدول رقم (13) لديكم تنسيق واضح مع الجهات المختصة والجهات التي تتعامل مع مشكلات الطفولة

البيان	التكرار	النسبة
نعم	21	70.0
لا	9	30.0
المجموع	30	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

من خلال بيانات الجدول رقم (13) نلاحظ أن نسبة 70 % من الاخصائيين الاجتماعيين المبحوثين أجابوا بأن لديهم تنسيق واضح مع الجهات المختصة والجهات التي تتعامل مع مشكلات الطفولة، مايدل على أن هنالك تنسبق واضح مع الجهات المختصة، بينما نفي 30 % منهم وجود تنسيق مع الجهات ذات الصلة بمشكلات الطفولة.

جدول رقم (14) الجهات المختصة والجهات التي تتعامل مع مشكلات الطفولة.

البيان	التكرار	النسبة
المجلس القومي للطفولة واليونسيف و دور الايتام	21	70.0
لم يجاوب	9	30.0
المجموع	30	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

مـن خـلال بيانـات الجـدول رقـم (14) نلاحـظ أن نسـبة 70 % مـن الاخصائيـين الاجتماعيـين المبحوثـين أكـدوا أن الجهـات التـي تتعامـل مـع مشـكلات الطفولـة و لديهـم معهـا تنسـيق هـي المجلـس القومـي لرعايـة الطفولـة واليونسـيف دور الايتـام و30 % مـن الاخصائيـين الإجتماعـين لم يذكـروا أي جهـة لانهـم نفـوا وجـود اي تنسـيق مـع الجهـات المختصـة في الجـدول السـابق .

جدول رقم (15) لديك إهتمام بمتابعة التشريعات القانونية الخاصة بحقوق الطفل

البيان	التكرار	النسبة
نعم	30	100
المجموع	30	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

مـن خـلال بيانـات الجـدول رقـم (15) نلاحـظ أن نسـبة 100 % مـن الاخصائيـين الاجتماعيـين المبحوثـين أكـد أن لديهـم إهتـمام بمتابعـة التشريعـات القانونيـة الخاصـة بحقـوق الطفـل، ويعـزى هـذا إلى أن الأخصائـين الإجتماعـين العاملـين بوحـدات حمايـة الاسرة والطفـل لهـم إهتـمام كبـير بمتابعـة التشريعـات القانونيـة الخاصـة بحقـوق الطفـل مـما يجعلهـم أكـثر إدركاً بتلـك الحقـوق .

جدول رقم (16) في حالة الأجابة بنعم ما مصدرك لمتابعة هذه التشريعات

البيان	التكرار	النسبة
عن طريق الكتب والمنشورات القانونية	30	100.0
متابعة الاخبار في الأذاعتي المرئية والمسموعة	15	50.0
المجموع	30	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

مـن خـلال بيانـات الجـدول رقـم (16) نلاحـظ أن نسـبة 100 % مـن الاخصائيـين الاجتماعيـين المبحوثـين أن مصادرهـم لمتابعـة التشريعـات الخاصـة بحقـوق الطفـل عـن طريـق الكتـب والمنشـورات القانونيـة، مـا يـدل عـلى أنهـم أكـثر إلماماً بتلـك الحقـوق عـن طريـق الكتـب والمنشـورات القانونيـة، في حيـث أن 50 % مـن مجمـوع الأخصائـين الإجتماعـين يهتمـون بمتابعـة الاخبـار في الإذاعتـين المرئيـة والمسـموعة.

جدول رقم (18) أهم الصعوبات التي واجهتك في عملك كأخصائي إجتماعي بالوحدة.

البيان	التكرار	النسبة
ضعف الميزانية	15	50.0
عدم توفير معينات العمل	21	70.0
عدم التنسيق بين الأطراف	9	30.0
كل ما ذكر	9	30.0
المجموع	54	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

يوضح الجدول رقم (18) أن 70 % من الاخصائيين الاِجتماعيين المبحوثين أكدوا أن أهم الصعوبات التي واجهتهم في عملهم كأخصائين إجتماعيين بالوحدة تتمثل في عدم توفير معينات العمل و50 % منهم أكدوا ضعف الميزانية العمل و30 % أجابوا بأن هنالك عدم تنسيق بين الاطراف المختصة و30 % من الأخصائيين الإجتماعين أجابوا بأن الصعوبات التي تواجههم تتمثل في كل ما ذكر من ضغف ميزانية وعدم توفير معينات العمل وعدم تنسيق بين الاطراف.

جدول رقم (19) أهم الإيجابيات التي وجدتها في عملك كأخصائي إجتماعي بالوحدة .

البيان	التكرار	النسبة
تجاوب الأسر	20	66.6
التعاون بين العاملين بالوحدة	30	100.0
المجموع	50	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

يوضح الجدول رقم (19) أن 100 % من الأخصائيين الاِجتماعيين المبحوثين أكدوا أن أهم الاِيجابيات التي وجدوها في عملهم كأخصائي إجتماعي بالوحدة تتمثل في التعاون بين العاملين بالوحدة و66.6 % منهم أكدوا أن أهم الإجابيات تجاوب الاسر معهم، نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن أهم الإجابيات التي وجدها الأخصائي الإجتماعي في عمله تتمثل في تجاوب الأسر والتعاون بين العاملين بوحدات حماية الاسرة والطفل، لم يذكروا أي إجابيات أخرى لها علاقة بالإدارة أو المؤسسات ذات الصلة.

جدول رقم (20) افضل لك كأخصائي إجتماعي ان تكون وحدات حماية الطفول تابعة لمؤسسات مدنية ام عسكرية

البيان	التكرار	النسبة
مدنية	15	50.0
عسكرية	15	50.0
المجموع	30	100

المصدر: الدراسة الميدانية للباحثة 2022م

يوضح الجدول رقم (20) أن 50 % من الأخصائيين الاِجتماعيين المبحوثين يرغبوا في أن تكون وحدة حماية الاسرة والطفل مؤسسة مدنية، أما 50 % منهم يريد بقاءها عسكرية، وترجع رغبة الأخصائين الإجتماعين في تحويل وحدة حماية الأسرة إلى مؤسسة مدنية لإدراهم التامه بأهمية أنها يكون مدنية كما هو موجود في معظم الدول المتقدمة في هذا المجال، والذين يريد بقاءها عسكرية، نظروا على أن الجناة الذين انتهكوا حقوق الاطفال واعتدوا عليهم يجب أن يتم ردعهم عبر المؤسسة العسكرية .

مناقشة تساؤلات الدراسة على ضوء النتائج:

الإجابة على التساؤل الرئيسي:

ماهي برامج التوعية والارشاد التي يقوم بها للأخصائيين الاجتماعيين لحل المشكلات الاجتماعية للأطفال وأسرهم داخل وحدة حماية الأسرة والطفل للأطفال واسرهم.

من الجدول رقم (7) أجاب جميع الأخصائيين الاجتماعيين المبحوثين بأن لديهم برامج توعوية وإرشادية لحل المشكلات الاجتماعية للأطفال المعتدى عليهم داخل وخارج الوحدة. وعلى الرغم من تأكيد المبحوثين بأن هنالك برامج توعوية الا أنه يتضح من الجدول رقم (8) 40 % من الأخصائيين الاجتماعيين أكدوا أن البرامج المتوفرة بالوحدة الارشاد والدعم النفسي و30 % برنامج امتصاص الصدمة والتنوير لدرء المخاطر للطفل، في ما يختص بالبرامج التوعوية والإرشادية لأسر الاطفال المعتدى عليهم أكد جميع المبحوثين بأن لديهم تلك البرامج من خلال إجاباتهم في الجدول (9)، من الجدول رقم (10) أكد جميع الاخصائيين الاجتماعيين المبحوثين لديهم برامج توعوية للأسر في كيفية التعامل مع الطفل المعتدى عليه من ناحية نفسية واجتماعية وإزالة الوصمة التي تعرض لها. أن البرامج القائمة غير كافية وغير شاملة لحل كل المشكلات الاجتماعية والنفسية للأطفال المعتدى عليهم، حيث يتضح من إجابات المبحوثين التي تمثل 80 % من الجدول رقم (11)، بالرغم من أن 20 %/ أجابوا بأنها كافية وشاملة لحل المشكلات الاجتماعية.

الإجابة على التساؤل الأول:

ما مدى التفاعل بين المجتمع ووحدة حماية الاسرة والطفل:

يتمثل التفاعل بين المجتمع ووحدة حماية الأسرة والطفل في معرفتهم بالدور الذي تقوم به ونوع الخدمة التي تقدمها لهم، والوصول لمواقعهم ومدى معرفتهم بالقوانين والتشريعات وهل هنالك قصور اما لا. يتضح كل ذلك من خلال إجابات اسر الاطفال الضحايا.

يتضح من إجابات اسر الاطفال أن لديهم معرفة عن دور وحدات حماية الاسرة والطفل بسبة بلغت 59 % من الجدول (46) وأكدت 41 % من أسر الاطفال ليس لديهم أي معرفة عن دور وحدات حماية الاسرة والطفل، فيما يتعلق بالحماية التي تقدمها وحدة حماية الاسرة والظلف، نجد أن 75 % من الجدول (47) من المبحوثين أجابوا بأن وحدة حماية الاسرة والطفل قدمت لهم الحماية الكافية من العنف الذي تعرض له أطفالهم في حين أن 35 % من المبحوثين أكدوا أن وحدة حماية الاسرة والطفل لم تقدم لهم الحماية الكافية لأطفالهم الذين تعرضوا للاعتداء.

من الجدول (48) أكد 50 % من المبحوثين أن البرامج التي قدمتها لهم وحدة حماية الأسرة والطفل تملست في القبض على الجاني و30 % من المبحوثين أن البرامج تمثلت في الإرشاد والنصح من قبل الباحثين الاجتماعيين و 30 % من البرامج تمثلت في جلسات علاجية داخل الوحدة للطفل المعتدى عليه، كما أجاب المبحوثين بأن الوصول الي مواقع وحدات حماية الأسرة والطفل ليس سهل بنسبة بلغت 74 % من الجدول (49) ويرجع ذلك لبعد المسافة وعدم معرفتهم

بالعنوان في حين أن 26 % منهم أكدوا عدم ووجود أي صعوبة في الوصول اليها .فيما يختص بعرفتهم بالتشريعات والقانون السوداني ، حيث أكد 52 % من الجدول (51) من المبحوثين لا يعرفون التشريعات الخاصة بقانون الطفل السوداني . أما عن حقوق الأطفال المتضمن في قانون الطفل السوداني، حيث ظهرت أوابات المبحوثين ما نسبته 52 % جدول (52) لا يعرفون تلك الحقوق بينما 25 % يعرفون بعضها و 21 % يعرفونها ، وهذا يؤكد قصور كبير في الوعي بقانون الطفولة حيث اكد من الجدول (53) 69 % من المبحوثين أن الدعم الاجتماعي لا تكفله لهم الوحدة حسب الموجهات القانونية، ومن الجداول (54 -55) أتضح أن أغلب المبحوثين غير راضين عن أداء وحدات حماية الاسرة والطفل بنسبة 69 % ويرجع ذلك إلى قصور من إدارة وحدات حماية الأسرة والطفل بنسبة بلغت 70 % و 30 % قصور من الأخصائيين الاجتماعيين ، أما بالنسبة القصور في الخدمات التي حددها القانون ، مجد من الجدول (56) أن 40 % من المبحوثين لا يعلم اذا كان هنالك قصور اما لا و37 % أكدوا أنه يوجد بعض قصور .

الإجابة على التساؤل الثاني:

هل يعاني الاطفال من مشكلات الاجتماعية بعد الاعتداء عليه؟:

تشير نتائج الدراسة الميدانية في الجدول (57) بأن الاطفال الذين تم الاعتداء عليهم يعانون من مشكلات اجتماعية و نفسية بعد الاعتداء عليهم حيث أكد 58 % أن الطفل يفضل العزلة دائما، و71 % إظهار بعض التصرفات الجنسية، و75 % يحاول دائما ارضاء الأخرين،77 % ضعف الثقة بالنفس وشعوره بالذنب، و58 % يعاني من الخجل الشديد ، 84% يشعر بعدم الأمان دائما، و72 % يعاني من الوجوم والصمت المفرطان، من الجدول (58) 88 % من المبحوثين لم يستقبلهم الأخصائي الاجتماعي عند مجيئهم الى وحدات الحماية، وأن عدم استقبال الأخصائي الاجتماعي للطفل وتأخره في تحويل إلى مكتب الدعم النفسي بسبب الإجراءات القانونية يذيد من الازمة النفسية التي يعاني منها الطفل ، من الجدول (59) يوضح مساعدة الأخصائي الاجتماعي لهم في حل المشكلات التي يعاني منها الاطفال الضحايا ، 54 % وجدنا اهتمام كافي حتى تعافي تماما ، و87 % بصرنا الاخصائي الاجتماعي بالوضع القانوني للطفل والمعتدي ، 100 % لم يساعدنا في الحصول على دعم مادي من منظمات أو جهات رسمية ، 84 % ساعدنا الأخصائي الاجتماعي كثيراً حتى أصبح أفضل مما كان عليه في السابق ،92 % هنالك اهتمام كبير جدا من قبل الأخصائي الاجتماعي بالوحدة ، 8 % أكد عدم وجود اهتماما وما زال الطفل يعاني من الكثير من المشكلات النفسية والاجتماعية

الإجابة على التساؤل الثالث:

ما دور الإعلام في رفع مستوى الوعي بحقوق الطفل في المجتمع؟

يتضح من الجدول رقم (17) وجود قصور من جانب الاعلام في حماية الأطفال حيث أكد 60 % من الأخصائيين الاجتماعين إغفال الأجهزة الإعلامية عن الأطفال والاهتمام بهم 80 %عدم اهتمام الصحافة بقضايا الأطفال ومشكلاتهم، تقصير الإعلام في التوعية بأهمية تطبيق قوانين

حقوق الطفل و70 % أكد أن التغطية الإعلامية لمشكلات الأطفال والاعتداء عليهم غير كافية، و60 % لا توجد تغطية إعلامية للأحداث العالمية الخاصة بالأطفال والاستفادة من تجاربهم.

فيما يتعلق بالبرامج الثقافية التي تسهم في التوعية بحقوق الطفل تشير إجابات المبحوثين من الجداول (61 -64) م 71 % من المبحوثين لا يشاهدون البرامج الثقافية التي تساهم في التوعية بحقوق الطفل، أن غالبية المبحوثين لا يدركون أهمية البرامج الثقافية والتوعوية التي تسهم في توعيتهم بحقوق أطفالهم، 9 % من المبحوثين لا يهتمون بحضور الندوات العلمية الخاصة بالتوعية عن حقوق الاسرة والطفولة.

لاحظت الباحثة من الدراسة الميدانية أن عدم حضور المبحوثين للندوات العلمية يرجع لندرة تلك الندوات أو أنها شبه معدومة في الأحياء وليس لعدم الاهتمام بها وهذا يؤكد قصور الاعلام الواضح في قضايا الطفولة.

توصلت من الدراسة الميدانية أن غالبية المبحوثين لا يدركون أهمية البرامج الثقافية والتوعوية التي تسهم في توعيتهم بحقوق أطفالهم.

الخاتمة:

تم اجراء الدراسة الميدانية بالتطبيق على وحدة حماية الاسرة والطفل بولاية الخرطوم باستخدام ثلاثة مناخ المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة، والتي هدفت الى التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي في التنسيق مع بعض الجهات المختصة لحل المشكلات الاجتماعية لدى الأطفال وأسرهم داخل الوحدة. وايضا التعرف على البرامج المقدمة التي يسهم فيها الأخصائيين الاجتماعيين لحل المشكلات الاجتماعية للأطفال، وقد تلخصت نتائج الدراسة في الآتي:

النتائج:

1. أكد جميع الاخصائيين الاجتماعيين المبحوثين أن لديهم برامج توعوية للأسر في كيفية التعامل مع الطفل المعتدى عليه من ناحية نفسية واجتماعية وإزالة الوصمة التي تعرض لها، الا أنها غير كافية وغير شاملة لحل المشكلات الاجتماعية والنفسية.
2. أسفرت الدراسة على أن الاناث أكثر عرضة للاعتداء من الذكور وخاصة جرائم الاغتصاب والتحرش أن أكثر الاطفال عرضة للاعتداء بأنواعه هم دون سن الثامنة، وأن أكثر أنواع الاعتداء الذي يعاني منه الاطفال الاغتصاب ويليه الاعتداء الجسدي والفظي
3. أسفرت الدراسة أن الاطفال الذين تم الاعتداء عليهم يعانون من مشكلات اجتماعية ونفسية بعد الاعتداء عليهم بنسب متفاوتة فمنهم من يفضل العزلة دائما، ومنهم يظهر بعض التصرفات الجنسية وآخرين يحاول دائما ارضاء الأخرين، وفيهم من يعاني ضعف الثقة بالنفس وشعوره بالذنب، وبعضهم يعاني من الخجل الشديد، ومنهم يشعر بعدم الأمان دائما، ويعاني من الوجوم والصمت المفرطان.
4. وجود قصور من جانب الاعلام في حماية الأطفال إغفال الأجهزة الإعلامية عن الأطفال

والاهتـمام بهـم، عـدم اهتـمام الصحافـة بقضايـا الأطفـال ومشـكلاتهم، تقصـير الإعـلام في التوعيـة بأهميـة تطبيـق قوانـين حقـوق الطفـل والتغطيـة الإعلاميـة لمشـكلات الأطفـال والاعتـداء عليهـم غـير كافيـة، ولا توجـد تغطيـة إعلاميـة للأحـداث العالميـة الخاصـة بالأطفـال.

الهوامش:

(1) معجم لسان العرب لابن منظور – فصل الدال، حرف الراء، ج5، ص382.

(2) محمد مصطفى خاطر– تطبيقات في مجالات الخدمة الاجتماعية–دار المكتب الجامعي الكبير للنشر والتوزيع–الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية– بدون تاريخ، (د.ط)، ص 9

(3) د عبد المنصف حسن علي رشوان، ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال الاسرة والطفولة، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ط، 1 2008 م ص67.

(4) اقبال ابراهيم مخلوف: الرعاية الاجتماعية وخدمات المعوقين، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990 م ص13

(5) محمود كشناوي وخالد أحمد حجر، الخدمة الاجتماعية، دار المطابع الأهلية للنشر والتوزيع، للأوطسة، ط13، 1991م، ص15.

(6) عبد الحليم رضا عبد العال، البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة: دار ا لحكيم للطباعة والنشر 1993م، ص93

(7) عدلي سليمان، الأسس النظرية والتطبيقية للعمل مع الجماعات الإنسانية، القاهرة: مكتبة عين شمس للنشر والتوزيع، 1996م، ص337.

(8) أحمد محمد السنهوري: الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة الجزء الاول، ط3، 2002م، ص65

(9) سيد منصور، عبد المجيد وآخرون، الأسرة على مشارف القرن 21، (القاهرة: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع) 2000م، ص15.

(10) د. يري خليل الجميلي وبدر الدين كما عبده، المدخل إلى الممارسة المهنية في مجال الأسرة والطفولة، الإسكندرية المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، 1995م، ص9-10.

(11) د. سناء الخولي، الأسرة عالم متغير، بيروت: دار الهيئة العامة للكتاب للنشر والتوزيع ،1974م، ص33-34.

(12) د. أحمد مصطفى اطر، الخدمة الاجتماعية نظرة تاريخية، مناهج الممارسة المجالات، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009م، ص338-339.

(13) رضا الماضية، د. بكر المواجد، الطفل والاسرة والمجتمع، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1 2006 م ص47

(14) طلعت ابراهيم: دراسات في علم الاجتماع التجائي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2008 م ص342

(15) داليا مؤمن: دور الاسرة والعلاج الاسري، دار السحاب للنشر، القاهرة، ط2، 2008 م، ص6.

(16) ابن منظور، معجم لسان العرب المجلد الخامس، ط3، 2003م، القاهرة، ص616.

(17) د. إسلامي عماد الدين أحمد حمد الله، التعليق على قانون الإثبات السوداني في ضوء آراء الفقه الإسلامي والمقارن وأحكام القضاء، القاهرة: دار النهضة العربية 2012م، ص117.

(18) د-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

القاهـرة، 1997م ص55.

(19) سورة النور – الآية «31».

(20) سورة النور – الآية «59».

(21) سورة غافر الآية «67».

(22) حسـن نصـار، تشريعـات الطفولـة (حقـوق الطفـل)، منشـاء المعرفـة الاسـكندرية، جمهوريـة مـصر العربيـة ، ص18

(23) Https; // WWW. Edarabia. Com.

(24) علي اسماعيل: العنف الاسري الاسباب والعلاج، القاهرة، مكتبة الانجلو، ط1، 2006 م، ص23.

(25) عبد الغني الخطيب، الطفل المثالي في الإسلام، ط1، المكتب الإسلامي للنشر، 1979م، ص7.

(26) قانون الطفل لسنة 2010م ص4.

(27) خالـد مصطفـى فهمـي النظـام القانـوني لحمايـة الطفـل ومسـؤوليته الجنايـة والمدنيـة، دار الفكـر الجامعـي، الاسـكندرية مـصر 2012م ص19.

(28) د: محمـد بخيـت توفيـق وحسـن الديـب، الخدمـة الاجتماعيـة مـع الأسر والطفولـة والمسـنين، القاهـرة: مكتبـة الانجلـو المصريـة، 1998م، ص56

(29) د: حسـين عبـد الحميـد أحمـد رشـوان، الأسرة والمجتمـع، الإسـكندرية: مؤسسـة شـباب الجامعـة، 2003م، ص87.

(30) د: أحمـد العمـوش ود: حمـود العليـمان، المشـكلات الاجتماعيـة، الشركـة العربيـة للتسـويق والتوريـدات بالتعـاون مـع جامعـة القـدس المفتوحـة 2008م، ص7.

(31) ليـلى عبـد الوهـاب، العنـف الاسري (دراسـة نظريـة وميدانيـة عـلى العنـف الموجـه ضـد المـرأة)، مركـز البحـوث والدراسـات القانونيـة القاهـرة، 1994م.

(32) تغريـد ابـو سرحـان، الايـذاء الجسـدي الواقـع عـلى الاطفـال مـن داخـل الاسرة، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، جامعـة الاردن، بـدون سـنة

(33) عاطـف حسـن العسـلي، دور الخدمـة الاجتماعيـة في الكشـف عـن خصائـص مرتكبـي جرائـم الاغتصـاب، رسـالة دكتـوراه، غـير منشـورة، جامعـة السـودان 2011م.

(34) المجلـس الاعـلى للأمومـة والطفولـة اليمـن والمنظمـة السـويدية لرعايـة حقـوق الاطفـال، العنـف ضـد الاطفـال في اليمـن، 2006م.

(35) فاطمـة المؤقـت: الاعتـداءات الجنسـية داخـل الاسرة بـين الواقـع والقانون، دراسـة قانونيـة اجتماعية، مركز الدراسـات النسـوية، برنامـج تدريب الباحثـات الفلسـطينيات، 2003م.

(36) شرطة ولاية الخرطوم، وحدة حماية الاسرة والطفل، نبذة تعريفية عن وحدة حماية الاسرة والطفل.

(37) شرطة ولاية الخرطوم، وحدة حماية الاسرة والطفل، نبذة تعريفية عن وحدة حماية الاسرة والطفل.

(38) 38 شرطـة ولايـة الخرطـوم، وحـدة حمايـة الاسرة والطفـل، نبـذة تعريفيـة عـن وحـدة حمايـة الاسرة والطفـل.

(39) نبذة تعريفية عن وحدة حماية الاسرة والطفل، نفس المصدر.

(40) شرطة ولاية الخرطوم، وحدة حماية الاسرة والطفل، الميثاق الاخلاقي لوحدة حماية الاسرة والطفل.

(41) قانون الطفل لسنة 2010م، المادة 54 و55.

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

(1) ابن منظور، معجم لسان العرب المجلد الخامس، ط3، 2003م، القاهرة.

(2) أحمد العموش ود: حمود العليمان، المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة 2008م.

(3) أحمد محمد السنهوري: الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة الجزء الاول، ط3، 2002م.

(4) أحمد مصطفى اطر، الخدمة الاجتماعية نظرة تاريخية، مناهج الممارسة المجالات، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009م.

(5) إسلامي عماد الدين أحمد حمد الله، التعليق على قانون الإثبات السوداني في ضوء آراء الفقه الإسلامي والمقارن وأحكام القضاء، القاهرة: دار النهضة العربية 2012م.

(6) اقبال ابراهيم مخلوف: الرعاية الاجتماعية وخدمات المعوقين، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1990م.

(7) حسن نصار، تشريعات الطفولة (حقوق الطفل)، منشاء المعرفة الإسكندرية.

(8) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأسرة والمجتمع، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003م.

(9) خالد مصطفى فهمي النظام القانوني لحماية الطفل ومسؤوليته الجناية والمدنية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر 2012م.

(10) د عبد المنصف حسن علي رشوان، ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال الاسرة والطفولة، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث ط1 2008م.

(11) د. سناء الخولي، الأسرة عالم متغير، بيروت: الهيئة العامة للكتاب ،1974م.

(12) داليا مؤمن: دور الاسرة والعلاج الاسري، دار السحاب للنشر، القاهرة، ط2، 2008 م.

(13) رضا الماضية، د. بكر المواجد، الطفل والاسرة والمجتمع، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، ط1 2006م.

(14) سيد منصور، عبد المجيد وآخرون، الأسرة على مشارف القرن 21، (القاهرة: دار الفكر العربي) 2000م.

(15) شرطة ولاية الخرطوم، وحدة حماية الاسرة والطفل، الميثاق الاخلاقي لوحدة حماية الاسرة والطفل.

(16) طلعت ابراهيم: دراسات في علم الاجتماع التجائي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2008 م.

(17) عبد الحليم رضا عبد العال، البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة: دار ا لحكيم للطباعة والنشر 1993م.

(18) عبد الغني الخطيب، الطفل المثالي في الإسلام، ط1، المكتب الإسلامي للنشر، 1979م.

(19) عدلي سليمان، الأسس النظرية والتطبيقية للعمل مع الجماعات الإنسانية، القاهرة: مكتبة عين شمس 1996م.
(20) علي اسماعيل: العنف الاسري الاسباب والعلاج، القاهرة، مكتبة الانجلو، ط1، 2006م.
(21) قانون الطفل لسنة 2010م.
(22) المجلس الاعلى للأمومة والطفولة اليمن والمنظمة السويدية لرعاية حقوق الاطفال، العنف ضد الاطفال في اليمن، 2006م.
(23) محمد بخيت توفيق وحسن الديب، الخدمة الاجتماعية مع الأسر والطفولة والمسنين، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1998م.
(24) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1997م.
(25) محمد مصطفى خاطر-تطبيقات في مجالات الخدمة الاجتماعية- المكتب الجامعي الكبير- الاسكندرية - بدون تاريخ.
(26) محمود كشناوي وخالد أحمد حجر، الخدمة الاجتماعية، المطابع الأهلية، للأوطسة، ط13، 1991م.
(27) معجم لسان العرب لابن منظور - فصل الدال، حرف الراء، ج5.
(28) 28. يري خليل الجميلي وبدر الدين كما عبده، المدخل إلى الممارسة المهنية في مجال الأسرة والطفولة، الإسكندرية المكتب العلمي للكمبيوتر النشر والتوزيع، 1995م.

ثانياً: الرسائل الجامعية

(1) ليلى عبد الوهاب، العنف الاسري (دراسة نظرية وميدانية على العنف الموجه ضد المرأة)، مركز البحوث والدراسات القانونية القاهرة.
(2) عاطف حسن العسلي، دور الخدمة الاجتماعية في الكشف عن خصائص مرتكبي جرائم الاغتصاب، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة السودان 2011م.
(3) فاطمة المؤقت: الاعتداءات الجنسية داخل الاسرة بين الواقع والقانون، دراسة قانونية اجتماعية، مركز الدراسات النسوية، برنامج تدريب الباحثات الفلسطينيات، 2003م.
(4) تغريد ابو سرحان، الايذاء الجسدي الواقع على الاطفال من داخل الاسرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاردن، بدون سنة.

ثالثاً: المواقع الالكترونية: 1.Https; // WWW. Edarabia. Com

علاقة الرقابة وتوجيه الوقت في رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين بشركات سوداني للاتصالات

د.عيسى مطر مأمون

كلية العلوم الإدارية- جامعة الضعين

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة الرقابة وتوجيه الوقت برفع كفاءة الإنتاجية للعاملين بشركات سوداني للاتصالات. حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كذلك استخدم المنهج التاريخي باعتباره مرجعية. مجتمع الدراسة من مجتمع حجمه(300) فرد من موظفي شركة سوداني للاتصالات في السودان. وتم توزيع (150) مائة وخمسون استمارة لعينة الدراسة وكانت أهم الفرضيات, توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجيه الوقت والكفاءة الإنتاجية للعاملين بشركة سوداني للاتصالات. وتوصل الباحث إلي عدة نتائج أهمها أن لتوجيه الوقت اثر واضح في رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين بشركات الاتصالات بالسودان.

الكلمات المفتاحية : الرقابة, توجيه الوقت , الكفاءة, الإنتاجية.

The relationship of supervision and time management to raising the production efficiency of Sudan communication companies.

Dr.Issa Matar Mammon Masuood

Abstract

The study aimed to examine the relationship between control and time management in raising the productivity of telecommunications companies employee in Sudan. The study also used the descriptive analytical approach and used the historical approach as a reference. The sample consists (300) Sudanese Telecommunications company employees in the Sudan. the researcher select (150) from the total number. Employee were Selected simple using random sampling. The most important hypotheses, there is a statistically significant relationship between control and time management in raising the productivity of telecommunications companies employee in Sudan. The researcher has reached several results, the most important of which is that time planning has a significant impact on time management, which means that planning has a clear impact on raising the production efficiency of telecommunications companies .

Key words: Censor and Time guidance Efficiency production **.**

المقدمة :

ولقد ازداد الاهتمام بموضوع الرقابة وتوجيه الوقت بشكل كبير ، باعتباره التحدي الأساسي الذي تواجهه المجتمعات ، وبدأت تظهر العديد من الأبحاث والدراسات والمقالات والكتب في هذا المجال ، وقد كان للتطورات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي أحدثت أثرا كبيراً في زيادة الاهتمام بموضوع إدارة الوقت وخاصة التطورات التقنية في مجال الاتصالات والمواصلات وارتفاع مستوي المعيشة وارتفاع معدلات الاستثمارات في المشروعات والمؤسسات وارتفاع تكاليف الإنتاج وغيرها ناهيك عن التحديات الحضارية في عصر تحتدم المنافسة فيه بين الدول المحكومة أصلا بعوامل الوقت . ويعتبر الوقت عنصراً ومورداً ثميناً في الحياة يمتلكه كل البشر بالتساوي ' فالوقت عنصري حيوي هام بالنسبة للإنسان فهو الوعاء لكل عمل وإنتاج ، فالفرد الذي له غايات يسعى إلى تحقيقها في مختلف مجلات حياته ، لا يستطيع التصرف دون النظر إلى عنصر الوقت ومراعاته ، فلما كان الوقت هو الأساس لكل عمل أو نشاط يقوم به الإنسان قصد هدف ما ، فلابد لهذا أن يحسن استغلاله وذلك من خلال حسن إدارته بطريقة جيدة والتي تسمح له باستغلاله بما يعود عليه بالنفع ، وذلك بإعطاء قيمة الوقت وتجنب مختلف العوامل التي تعمل على تضييعه فإذا تمكن الفرد من الرقابة و إدارة وقته والسيطرة عليه بشكل فعال فإن هذا سيسمح له بالوصول إلى أهدافه وتحقيق الكثير من الإنجازات .

مشكلة الدراسة:

تتداخل الرقابة وتوجيه الوقت مع عوامل رفع الكفاءة الإنتاجية بحيث يصعب تميزها وعزلها عنها ، وكذلك فان اتساع الإدارة كحقل متخصص جعل إدارة الوقت تتداخل مع وظائف المنظمة ، من فاعلية الوقت وعدم وجود رقابة وبرامج للاستفادة منه وبالتالي فان الجدل والحوار حول مستقبل الإدارة كعلم يعتمد بالدرجة الأولي علي عنصر الوقت وتعتبر هذه إشكالية فكرية وواقعية تستوجب البحث والدراسة العلمية التي تمكن الباحث من التعرف علي الأسباب التي تعوق مسيرة الإدارة حول استخدام الوقت الاستخدام الأمثل بوضع الرقابة والبرامج وتنفيذها بدقة وموضوعية والاستفادة من وظائف الإدارة .

السؤال الرئيسي :

إلي أي مدي تؤثر الرقابة وتوجيه الوقت في الكفاءة الإنتاجية للعاملين بشركات الاتصالات ؟

الأسئلة الفرعية :

ما تأثير رقابة الوقت في الكفاءة الإنتاجية للعاملين بشركة سوداني للاتصالات بالسودان؟

هل هناك أثر لتوجيه الوقت في الكفاءة الإنتاجية للعاملين بشركة سوداني للاتصالات بالسودان ؟

أهداف الدراسة:

التعرف على مستوى الرقابة وتوجيه الوقت في شركة سوداني للاتصالات

التعرف على الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني للاتصالات .

قياس علاقة الرقابة وتوجيه الوقت في الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني .

أهمية ا الدراسة:

من البحوث القليلة وربما يوفر مرجعا للدارسين

تبرز أهمية الرقابة وتوجيه الوقت حيث تعتبر إدارة الوقت عنصراً أساسيا في جميع نشاطات شركة سوداني للاتصالات

بالإضافة إلى ذلك ممكن أن تسهم الدراسة في بيان أهمية الوقت في شركات الاتصالات ومدي تأثير ذلك علي رفع الكفاءة الإنتاجية وصولا إلي تحقيق مستوي أفضل من الكفاءة

يوفر بيانات ومعلومات لمتخذي القرار .

الفرض الرئيسي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة وتوجيه الوقت والكفاية الإنتاجية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة بالسودان .

الفروض الفرعية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توجيه الوقت والكفاية الإنتاجية في شركة للاتصالات المحدودة بالسودان .

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة وتوجيه الوقت والكفاية الإنتاجية للعاملين بشركة سوداني للاتصالات المحدودة بالسودان .

منهج الدراسة :

يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كذلك استخدم المنهج التاريخي باعتباره مرجعية

الدراسات السابقة : دراسة : تيسير حسن احمد حسن (2013م)[1]

هدفت مشكلة الدراسة في معرفة استغلال الوقت وساعات الدوام الي افصي ما يمكن، والبحث في عدم اهتمام العاملين بالمؤسسات ب أهمية الوقت وعدم وجود ضوابط كافية لقياس الوقت لدي الشركات والمنظمات . وعدم وجود برامج تدريب من قبل الادارة في مجال الوقت .

تأتي أهمية الوقت في تحديد المسؤولية للاختيار الجيد للعاملين وتدريبهم ، وترسيخ مفهوم إدارة الوقت لدي العاملين .

هدفت الدراسة إلى إيجاد أفضل الوسائل لتحفيز العاملين ودفعهم للإنتاج ، وكذلك تخفيض نسب دوران العمل .وضعت الدراسة عدة فرضيات منها أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قواعد إدارة الوقت ورفع الكفاءة الإنتاجية ، أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معوقات الوقت ورفع الكفاءة الإنتاجية ، وكذلك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طرق وأساليب إدارة الوقت ورفع الكفاءة الإنتاجية .

نتائج الدراسة أن الوقت هو المال وان كانت التكاليف الخاصة به لا تظهر مباشرة .وان إدارة الوقت تمكن الإداريين من انجاز اكبر قدر ممكن من الأعمال ، إن المدير في أي مستوي إداري لا يستطيع تحقيق الأهداف بدون تخطيط ، أن التنظيم الجيد يقلص الزمن المطلوب للإنتاج .

أوصت الدراسة علي أدارت الشركات المبحوثة بمختلف مستوياتها تخصيص أموال كافية في سبيل تطبيق مفاهيم وأنظمة إدارة الوقت لتحقيق الربحية مستقبلا.

دراسة : نجاة علي إبراهيم محمد (2017م)[2]

هدفت هذه الدراسة أثر استراتيجيات إدارة الموارد البشرية على كفاءة إنتاجية العاملين بالتطبيق على شركة سكر كنانة ، تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف الاهتمام بتصميم وتنفيذ استراتيجيات إدارة الموارد البشرية على المدى الطويل بالمنظمات السودانية ، الأمر الذي ينعكس سلباً على مدى تطور الكفاءة الإنتاجية للعاملين بهذه المنظمات ، ومعرفة واقع عملية الربط والتكامل بين ذلك المفهوم والإدارة المنظمة ، اعتمدت الدراسة على المنهج الميداني المسحي بشقية الوصفي لتحليل البيانات ، التاريخي لتتبع الظاهرة موضوع البحث . واختار الباحث الفرضيات التالية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق استراتيجيات إدارة الموارد البشرية وزيادة الكفاءة الإنتاجية للعاملين بالمنظمات الصناعية السودانية ، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية تخطيط القوى العاملة والكفاءة الإنتاجية للعاملين في المنظمات الصناعية السودانية . من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة تعمل إدارة الموارد البشرية بالشركة على إقامة علاقات جيدة ما بين الإدارات المختلفة .

مفهوم الوقت:

ورد الوقت في القران الكريم بأسماء مختلفة نسبة لأهميته منها الوقت ، العصر ، الدهر، الحين ، الآن ، الميقات ، السرمد والساعة وجاء ارتباط الإنسان بالوقت في صياغة كل هذه المعاني

ليؤكد استغلاله واستثماره للوقت أو انقضائه أو إهداره . قال تعالي :(هل أتي علي الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكوراً)(سورة الإنسان الآية 1) .قال تعالي :(قال ربي فأنظرني إلى يوم يبعثون * إلى يوم الوقت المعلوم) (سورة الحجر، الآيتان 37؛38).اقسم الله سبحانه وتعالي بالوقت ومثال ذلك (والعصر إن الإنسان لفي خسر) سورة العصر (1ـ2) وقال تعالي (والليل إذا يغشي والنهار إذا تجلي) (سورة الليل الايتان1ـ2) .

العلاقة بين الوقت والإدارة ما يلي[3]:

تتضح العلاقة بين الوقت والإدارة من خلال إبراز أهميته ومكانته في كل من مفهوم الإدارة ونظريتها وعملياتها ، ويوضح مفهوم الإدارة المعاصرة أن الإدارة عملية مستمرة تستند إلى مفاهيم وأساليب عملية تهدف إلى تحقيق نتائج محددة باستخدام الموارد المتاحة للمنشأة بأعلى درجة من الكفاءة والفاعلية في ظل الظروف الموضوعية المحيطة.

وظائف إدارة الوقت متمثلة في الأتي[4] :

الإدارة بالمفهوم العام هو عبارة عن مجموعة من العمليات المتمثلة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتي يراد من خلالها إنجاز الأعمال بشكل منظم ومنسق للوصول إلى أهداف محددة بأفضل الوسائل ، وبالتالي يمكن القول إن الاستخدام الأمثل للوقت في المنظمات .

تعريف الوقت :[5]

إلى أنه من الصعب تقديم تعريف محدد ودقيق للوقت ولكن يمكن أراك بعض خصائصه، فمنذ قديم الزمان رأي العلماء أن الوقت يمر بسرعة محددة وثابتة وأنه يسير إلى الأمام بشكل متتابع وأنه يتحرك بموجب نظام معين محكم لا يمكن إيقافه كأنه سهم متحرك إلى الأمام على خط مستقيم مبتدئ من ماض بعيد ومتجه إلى مستقبل غير معلوم .

يمثل الوقت احد الموارد المهمة والنادرة والثمينة لأي إنسان في هذا العالم الكبير . وقد ارتبط مفهوم ندرة الوقت بالقاعدة الاقتصادية المعروفة بندرة الموارد المتاحة في المجتمع ، وكما يصر الاقتصاديون أن تستغل هذه الموارد بشكل فعال لتحقيق الأهداف التي يسعي بشكل عام. والوقت كأحد هذه الموارد المتاحة لأي شخص دون استثناء وبشكل متساو يفترض أن يستغل بطريقة فعالة من خلال استغلال كافة الإمكانات والمواهب والقدرات الشخصية المتاحة للوصول إلي الأهداف[6] وبرزت اختلافات جوهرية في كيفية النظر لمفهوم الوقت وأهميته وقيمته في المجتمعات المتقدمة نجد أن هناك اهتماما اكبر وعناية أكثر بموضوع الوقت ، وحرصا أفضل

علي كيفية توزيعه واستغلاله فيما يضمن تحقيق الأهداف العامة والخاصة .

التوجيه في إدارة الوقت :

التوجيه هو الكيفية التي تتمكن الإدارة من خلالها تحقيق التعاون بين العاملين وتحفيزهم للعمل لبذل أقصى طاقاتهم ، وتوفير البيئة الملائمة التي ستمكنهم من إشباع حاجاتهم ورغباتهم ويتم من خلال عمليات القيادة والاتصال . مرتكزة على فهم طبيعة السلوك البشري والإنساني ومحاولة توجيه هذا السلوك نحو تحقيق الأهداف بفاعلية وكفاءة[7] إن سلامة التوجيه

الإيجابي يؤدي إلى أفضل السبل وأقلها جهداً لتحقيق الإنجاز المطلوب حيث يصبح الوعي بالآخرين وما لديهم هو أساس التوجيه وليس السلطة ويصبح التوجيه مزيج من خلق الدافع والحافز على العمل ومن الحصول علي كم من المنافع وتجنب كم من الأضرار ، ومن ثم يتم الحصول على درجات الإنجاز والأداء وبشكل سلس.

الرقابة على الوقت وتنفيذه :

الرقابة هي عبارة عن جهد منظم لوضع معايير الأداء مع أهداف التخطيط لتصميم نظم معلومات تغذية عكسية لمقارنة الإنجاز الفعلي بالمعايير المحددة مسبقاً لتقدير ما إذا كان هناك انحرافات وتحديد أهميتها ولاتخاذ أي عمل مطلوب للتأكد من أن جميع موارد المنظمة يتم استخدامها بأكثر الطرق فعالية وكفاءة ممكنة في تحقيق المنظمة إن الرقابة وسيلة للحماية والرقابة من الانحراف ، وإدارة تامين المشروع ضد أي قصور ، ومن ثم توفير للوقت ، وخاصة وقت الإعادة والتصحيح والتصويب فضلا عن وقت التنفيذ ذاته حيث تعمل إدارة الوقت على الاهتمام بتفعيل الرقابة والمتابعة من خلال زيادة عنصر الرقابة الذاتية والنابعة من ضمير الفرد ذاته وإعلاء دور الضمير الحي اليقظ القائم على الولاء والانتماء الكامل للمشروع . كما أنه من ناحية أخري تعمل إدارة الوقت على تطبيق مبادئ الرقابة الوقائية لمنع أي قصور أو خطأ ، وعدم السماح بحدوثه.

مهارات الوقت:

يحتوي الوقت على عدة مهارات منها[8]

ويقصد بالتخطيط وضع مجموعة من الافتراضات حول الوضع في المستقبل ثم وضع خطة تبين الأهداف المطلوب الوصول إليها خلال فترة محددة مع تقدير الاحتياجات المادية والبشرية لتحقيق الأهداف بفاعلية

وتخطيط الوقت يعني وضع إطار مسبق للوقت ، والتنبؤ بالوقت الذي يتطلب نشاط معين وتحديد أفضل السبل لتحقيق هذا النشاط بصورة تؤدي إلي توفير الوقت وتنبع أهمية تخطيط من كثرة النشاطات التي تواجه الموظف أو المدير والتي تحتاج إلي تفكير ذهني مسبق في ترتيبها وتسلسل إنجازها .

2ـ مهارة تحديد الأولويات:

وهي مهارة مهمة جداً تخدم أغراض عديدة من بينها تحسين التعامل مع مود الوقت ومن بينها أيضا تحسين القدرة على صنع القرارات وتمكن أهمية تحديد الأولويات من وجهة نظر إدارة الوقت في تحديد ، ترتيب وتنفيذ عدد من المهام المعروضة على فرد أو فريق مطلوب تنفيذها ضمن إطار زمني محدد ، أو أن تنفذ أو لا تنفذ

3ـ مهارة سرعة إنجاز العمل :

يقاس أي عمل بمقياسين أساسيين وهو مدة إنجازه ومدى مطابقته لما صنع من اجله أي الجودة . وهذا ما يعطي أهمية خاصة لمهارة سرعة إنجاز العمل كما أن مهارة سرعة إنجاز العمل

لها أبعاد حضارية ولها دلالات عميقة فهي تتم عن طريق تقدير الفرد للوقت واحترامه ولا يوجد ما يسمو على هذه القيمة كمؤشر حضاري لذلك ينبغي علينا جميعاً أن نتدرب على العمل بسرعة سواء كان الواحد منا مديراً أو ربة منزل أو عامل إنتاج جميعنا نتفق على أهمية الوقت .

4ـ مهارة اختيار الوقت المناسب:

لكل قرار يتخذ توقيت مناسب لتنفيذه ، ما يكون اختيار التوقيت المناسب أحد أهم عوامل نجاح مضمون القرار لذلك ينبغي على صانعي القرارات أن ينمو لديهم مهارة حسن التوقيت .

5ـ مهارة المحافظة على المواعيد :

تتحقق هذه المهارة بتحقق الرغبة لدي الشخص المعني ، الرغبة القائمة على القناعة والتفهم لأهمية أن يراعي المواعيد ويتجنب الإحراج والخسائر وفقدان الاحترام الناجم عن عدم مراعاة المواعيد ، وتحتاج مهارة مراعاة المواعيد امتلاك المرء لمهارة الحس السليم[9]

بالوقت وهي أن يعي على الدوام كم مر من الوقت وكم تبقي منه في أي ظرف وأثناء القيام بأي عمل ، كما تعني تطوير القدرة على احتساب الوقت المطلوب ، أو تقديره لأي عمل يقوم به . وتحقق مهارة المحافظة على المواعيد عن طريق ضبط النفس وترويضها بالابتعاد عن التكاسل والتأجيل .

6 ـ مهارة الإحساس بالوقت :

الإحساس بالوقت ليس من بين الحواس التي يتمتع بها الإنسان ، ولكن هذه الحاسة موجودة بشكل متفاوت واختياري لدى بعض الناس ، ولكن لا ترتقي إلى مستوي الحواس الأخرى الموجودة لدى غالبية الناس فالإنسان لا يمكن أن يستشعر حجم الوقت ومقداره بشكل دقيق لا يمكن أن يحل محل الساعة مثلاً أو يستغني عنها ، ولكن يمكن أن يتقن مجموعة من القرارات التي أن تشكل لديه مهارة الإحساس الكافي بالوقت تدعم مهارته الأخرى المتعلقة بالوقت والتعامل معه .

7 ـ مهارة تحديد موعد بدء العمل :

تعتبر مهارة مهمة تشبه لحد كبير مهارة الإحساس بالتوقيت ولكنها لها أبعاد أخرى فأن كثير من حالات التأخير تنجم عن تأخير بدء العمل وليس التأخير (البطء) في تنفيذه وينجم تأخير البدء عن أسباب كثيرة بعضها لا مبرر له ، فلا يتعدى أن يكون كسل ولامبالاة وحسابات خاطئة والبعض الآخر قد يكون ناجم عن تأخير في الأعمال السابقة للعمل والتي يعتمد عليها ويشكل استمراراً لها بناء عليها وبدء مشروع أو مرحلة من مشروع أو تنفيذ مهمة في موعده يمنح المشروع فرصة اكبر أن ينتهي في موعده المحدد[10]

مفهوم الكفاءة الإنتاجية :

يجب التنويه أولاً بأنه كثير ما تختلط مصطلحات أخرى بفكرة الكفاءة الإنتاجية ، فهناك الكفاءة الهندسية ، وهي الكفاءة من وجهة نظر الهندسة ، ويمكن تعريفها بأنها نجاح آلة ،

مثلاً ، في تحقيق مستوى الأداء الذي يدعي المصنع الذي أنتج هذه الآلة أنها ستحققه ، وهناك أيضاً الكفاءة الاقتصادية التي تعرف بأنها تنسيق النشاط الاقتصادي بالطريقة التي تحقق رغبات الجماعة ، أو هي استغلال الموارد المتاحة لإنتاج السلع والخدمات التي تفضلها الجماعة ، ثم توزيع الناتج لإشباع حاجات الجماعة ذات الأولوية بالنسبة لها ، يمكن دراسة الكفاءة الإنتاجية وتجميعها في ثلاثة مجموعات رئيسية وهي :

1. الكفاءة الإنتاجية كنسبة بين المدخلات والمخرجات
2. الكفاءة الإنتاجية كدرجة من درجات الكفاءة ، أي أن الإنتاجية مسألة نسبية تعبر عما أنتج فعلاً منسوباً إلى مقياس نظري لما يجب أن يكون قد أنتج .
3. الكفاءة الإنتاجية ككفاءة استخدام الموارد

أما الآثار المترتبة على رفع الكفاءة الإنتاجية فهي :

1. زيادة الناتج الكلي للمنشأة أو الصناعة المعنية
2. ميل قوى إلى انخفاض إنتاج كل وحدة من وحدات الناتج ، ومن ثم ميل سعر الوحدة من الناتج إلى الانخفاض (أثر مباشر)
3. انخفاض نفقة إنتاج الوحدة من منتجات بعض الصناعات الأخرى ، إذا كان المنتج الأولى لهذه الصناعات هو المنتج النهائي للصناعة المعنية (أثر غير مباشر).

أهمية الكفاءة الإنتاجية :

يحتل عامل الكفاءة الإنتاجية أهمية خاصة في المجتمعات والنظم الاقتصادية ، بوصفه الوسيلة الوحيدة في يد الإدارة لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج والخدمات بأقل التكاليف الممكنة ، نظراً لما تتميز به الموارد الاقتصادية من ندرة بالنسبة للاحتياجات الكبيرة المتصارع عليها ،ومن هنا فإن مسألة الحصول على أقصى العوائد من استغلال هذه الموارد تصبح ضرورة ملحة لما لها من تأثيرات على الجوانب المختلفة من الحياة الاقتصادية سواء للمنتج أو المستهلك او الاقتصاد الوطني ككل . وقد أحدثت السنوات الأخيرة من القرن الماضي كثيراً من التغيرات في تركيبة المجتمع العالمي ، فقد أدى النمو الاقتصادي السريع ،والزيادة في عدد السكان، ودخول معظم الدول النامية في مرحلة التصنيع متطلعة إلى مستوى معيشي أفضل ، وإلى تسليط الأضواء على الإنتاجية، لأنها تعتبر من أهم أهداف الإدارة الصناعية[11] ظهرت نواة الإنتاجية منذ ظهور ونظريات التي اقترحت أنه يمكن زيادة الإنتاج وخفض التكاليف رهن بمدى ما يمكن أن يحققه كل باب من أبواب النفقات الإنتاجية عن طريق التخلص من عوامل التزوير والضياع في الوقت والجهد والمال ، ويؤدي إلى خفض أسعار المنتجات ، ومن ثم تنشط القوة الشرائية وزيادة الدخل القومي ، ما يعود على المنتج والعامل والمستهلك الأخير بالخير العميم إن أهمية الكفاءة الإنتاجية في هذا المجال تتمثل قي حدوث عنصر التكلفة التي يجب خفضها وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للمواد المستخدمة والاستفادة القصوى من وسائل الإنتاج كالآلات والمعدات والتقدم لتكنولوجي وضع معايير وبنود صرف لكل ما هو متعلق بالإنتاج[12].

العوامل المؤثرة على الإنتاجية فهي[13]:

1 ـــ عدم إمكانية حصر جميع العوامل المؤثرة على الإنتاجية2

2 ـــ صعوبة التعبير الكمي عن هذه العوامل.

3 ـــ صعوبة الحصول على بيانات ومعلومات تفصيلية لأجراء التشخيص والتحليل .

الهيئة القومية للاتصالات:

النشأة والتطور:

جاءت الهيئة القومية للاتصالات كنتيجة للبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي . حيث كانت من مقتضيات ذلك البرنامج تكوين لجنة عليا للتصرف في المرافق والتي قررت باستخصاص المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية وتكونت على أثر ذلك القرار لجنة فنية لوضع تصور لتنفيذه وقد شملت توصيات تلك اللجنة على إنشاء جهاز قومي بمهام رقابية وأخرى إشرافية لتنظيم الاتصالات في البلاد.

إنشاء جهاز بهذا الوصف يعنى الفصل التام بين المهام التنظيمية والرقابية وبين المهام التشغيلية وتقديم الخدمات . بحسب ما سبق في فقرة استخصاص قطاع الاتصالات فإن المهام التشغيلية ذهبت إلى الشركة السودانية للاتصالات المحدودة «سوداتل» . بينما تولى المهام التنظيمية والرقابية المجلس القومي للاتصالات في سبتمبر 1996م بموجب قانونه لعام 1994م. تأخر المجلس في تولي المهام التنظيمية والرقابية لمدة تقارب ثلاث سنوات مقارنة مع بداية تشغيل الشركة السودانية لسوق الاتصالات «فبراير 1994» ولعل ذلك يرجع إلى احتكار الشركة لسوق الاتصالات وفقاً للامتيازات التي منحت لها إلى جانب استخدامها لمعظم الكوادر الفنية والهندسية والإدارية التي كانت تعمل في المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية وبالتالي ربما لم تظهر حاجة ملحة لجهاز تنظيمي لانتفاء المنافسة أو وجود جهاز رقابي طالما الشركة تعمل وفقاً لرؤية الدولة. في 2001م صدر قانون الاتصالات لسنة 2001م كأول قانون للاتصالات بينما كانت القوانين السابقة المنظمة لقطاع الاتصالات تحمل أسماء المؤسسات التي تتولي قطاع الاتصالات تشغيلاً أو تنظيماً ورقابة . بموجب هذا القانون الجديد تم إلغاء قانون المجلس القومي للاتصالات وإنشاء الهيئة العامية بديلاً للمجلس القومي للاتصالات[14].

شركة سوداني الاتصالات "Sudan":

تأسست كعلامة لسوداتل في 2005م وطرحت في السوق 2006م وحققت مبيعات كبيرة جداً عوضت سوداتل جزءاً من عائداتها المفقودة بسبب تراجع الحصة السوقية للهاتف الثابت. تحولت سوداني إلى شركة مستقلة تحت مظلة مجموعة سوداتل في عام 2009م وتعمل في مجال الهاتف السيار مستخدمة شبكات الجيل الثالث التي تعتبر أحدث التقنيات المتاحة في مجال الاتصالات والمعلومات عالمياً، بل أصبحت سوداني على مشارف شبكات الجيل الرابع الذي لم ير النور بعد تجارياً بإطلاقها لخدمة سوداني ون مستخدمة تقنية 3.75 G. تقدم سوداني لمشتركيها خدمات متكاملة تغطى أكثر من «800» موقع لاسلكياً بما فيها القرى النائية والطرق السريعة

لتجاوز عدد مشتركيها المليونية الرابعة بنهاية 2009م الذي شهد إطلاق خدمة ون رنين والتي تعتبر أحدث خدمات التفاعل الصوتي في المنطقة. كذلك شهد 2009م افتتاح صالة سوداني ون لكبار الزوار بمطار الخرطوم الدولي تتمثل الخدمات المتعددة التي تقدمها سوداني في الآتي:-[15]

- خدمة الهاتف السيار بتقنية 3.75G والتي تتيح صوت عالي النقاء للمشتركين والدخول إلى الإنترنت بسرعة تصل إلى 7.2mbps.
- خدمة SMO خدمة خاصة تمكن مستخدميها من التواصل والتواجد داخل شبكاتهم الخاصة من أي مكان تتوفر فيه تغطية شبكة سوداني بحيث يمكن لمستخدم الخدمة أن ينجز عمله بكامل التطبيقات من أي مكان كأنه داخل مكتبه.
- خدمة "Push To Talk" PTT خدمة تقدم عبر نظام وأجهزة "GOTA" الذي يتقبل إعداداً كبيرة من المشتركين في المجموعة الواحدة وتقسيمها إلى مجموعات فرعية عديدة. كما يدعم هذا النظام إجراء كل المكالمات الهاتفية والخدمات الإضافية فضلاً عن إمكانية إجراء المكالمة الفردية وإرسال الرسائل القصيرة والتحدث إلى المجموعة في آن واحد.
- خدمة شبكة الموبايل الافتراضية الخاصة MVPN.
- خدمة تمكن مجموعة من المشتركين من عمل شبكة افتراضية خاصة بهم عبر الشبكة للتمكن من إجراء المكالمات الهاتفية فيما بينهم بتعرفه منخفضة عن التعريفة الأساسية.
- خدمة One TV: تمكن المشترك من مشاهدة القنوات التلفزيونية المباشرة عبر خدمة الفيديو عند الطلب.
- خدمة One Business: تمكن مشتركيها من إجراء مكالمات صوتية ومرئية بنصف القيمة داخل الشبكة ومع الهاتف الثابت.
- خدمة One Premium: تتيح استخدام غير محدود لخدمة الإنترنت والمكالمات الصوتية مقابل قيمة شهرية ثابتة.
- خدمة One Connect: تقدم خدمة الإنترنت لاسلكياً بتقنية 3.75G سواء باستخدام الهاتف السيار أو جهاز الكمبيوتر.

ثبات وصدق أداة الدراسة:

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح وحيث

قام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبانة عن طريق معادلة ألفا-كرونباخ وكانت النتيجة كما في الجدول(4/2/1) الآتي: الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة على الاستبيان لعدد (2) محاور للدراسة.

الجدول (4/2/1)

البيان	عدد العبارات	الثبات	الصدق
الاستبانة	12	0.947	0.973

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية ، برنامج spss,2022 م

نتائج الجدول أعلاه أن معاملي الثبات والصدق لإجابات أفراد الدراسة على العبارات المتعلقة بفرضية الدراسة تدل على أن استبانة الدراسة تتصف بالثبات (0.947) والصدق (0.973) العاليين بما يحقق أغراض الدراسة، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة و للتحقق من فرضياتها , تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- التوزيع التكراري للإجابات
- الأشكال البيانية
- الوسيط
- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات
- معامل ألفا كرونباخ

للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان , تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS و الذي يشير اختصارا إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences إن كل ما سبق ذكره و حسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، و بعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاى لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة على عبارات فرضية الدراسة.

اختبار صحة فرضية الدراسة:

توجيه الوقت:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة علي عبارات المحور الثالث

الجدول (4/3/5)

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتم أخذ تأثير الأطراف المتعاملة مع شركة سوداني	51 % 40.5	61 % 48.4	13 % 10.3	1 % 0.8	0 % 0.0

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
2	يتم تحديد الموازنات السنوية لتنفيذ الخطة شركة سوداني	53 % 42.1	70 % 55.6	2 % 1.6	1 % 0.8	0 % 0.0
3	توجد خطط بديلة عند حدوث تغيرات في البيئة المحيطة بالشركة	43 % 34.1	78 % 61.9	2 % 1.6	3 % 2.4	0 % 0.0
4	يتم التأكد من ملائمة أنشطة الشركة لعملية التخطيط	33 % 26.2	89 % 70.6	1 % 0.8	3 % 2.4	0 % 0.0
5	يتم مواجهة تهديدات البيئة الخارجية للشركة	37 % 29.4	82 % 65.1	4 % 3.2	3 % 2.4	0 % 0.0

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية ، برنامجSPSS ,2022 م

النتائج أعلاه لا تعنى أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إعداد (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق، لا أوافق بشدة) للنتائج أعلاه تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الدراسة في المحور الثالث.

الجدول(4/3/6) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات: (توجيه الوقت)

الجدول (4/3/6)

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الوسيط	التفسير
1	يتم أخذ تأثير الأطراف المتعاملة مع شركة سوداني	80.1	0.000	4	أوافق
2	يتم تحديد الموازنات السنوية لتنفيذ الخطة شركة سوداني	118.9	0.000	4	أوافق
3	توجد خطط بديلة عند حدوث تغيرات في البيئة المحيطة بالشركة	126.3	0.000	4	أوافق
4	يتم التأكد من ملائمة أنشطة الشركة لعملية التخطيط	160.3	0.000	4	أوافق
5	يتم مواجهة تهديدات البيئة الخارجية للشركة	131.7	0.000	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية ، برنامج spss, 2022م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- يتم أخذ تأثير الأطراف المتعاملة مع شركة سوداني حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولي (80.1) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.
- يتم تحديد الموازنات السنوية لتنفيذ الخطة شركة سوداني حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (118.9) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.
- توجد خطط بديلة عند حدوث تغيرات في البيئة المحيطة بالشركة حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (126.3) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.
- يتم التأكد من ملائمة أنشطة الشركة لعملية التخطيط حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (160.3) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.
- يتم مواجهة تهديدات البيئة الخارجية للشركة حيث بلغت قيمة أخبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (131.7) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.

يستنتج الباحث من التحليل أعلاه تحقيق المحور القائل (توجيه الوقت) هذا يعني أن توجيه الوقت له الأثر في رفع الكفاءة الإنتاجية.

رقابة الوقت:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة علي عبارات المحور الرابع

الجدول (4/3/7)

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	توجد نظم مراجعة متكاملة للأداء عند تنفيذ الخطة	54 % 42.9	69 5 4 . 8 %	2 % 1.6	1 % 0.8	0 % 0.0

2	تتم مراجعة الأهداف عند الكشف عن انحرافات في الشركة	55 % 43.7	68 54.0 %	2 % 1.6	1 % 0.8	0 % 0.0
3	يتم تصحيح الانحرافات في الزمن المناسب	47 % 37.3	74 58.7 %	3 % 2.4	2 % 1.6	0 % 0.0
4	يتم وضع رقابة دائمة في الشركة	47 % 37.3	75 59.5 %	1 % 0.8	3 % 2.4	0 % 0.0
5	يتم تقييم النتائج النهائية في الشركة	50 % 39.7	72 57.1 %	2 % 1.6	2 % 1.6	0 % 0.0
6	توجد معايير لإدارة الوقت في الشركة	42 % 33.3	78 61.9 %	3 % 2.4	3 % 2.4	0 % 0.0

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية ، برنامج spss, 2022م

النتائج أعلاه لا تعني أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إعداد (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق، لا أوافق بشدة) للنتائج أعلاه تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الدراسة في المحور الرابع، الجدول (4/3/8) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات: (رقابة الوقت)

الجدول (4/3/8)

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الوسيط	التفسير
1	توجد نظم مراجعة متكاملة للأداء عند تنفيذ الخطة	117.9	0.000	4	أوافق
2	تتم مراجعة الأهداف عند الكشف عن انحرافات في الشركة	117.0	0.000	4	أوافق

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الوسيط	التفسير
3	يتم تصحيح الانحرافات في الزمن المناسب	118.4	0.000	4	أوافق
4	يتم وضع رقابة دائمة في الشركة	123.0	0.000	4	أوافق
5	يتم تقييم النتائج النهائية في الشركة	118.2	0.000	4	أوافق
6	توجد معايير لإدارة الوقت في الشركة	123.7	0.000	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية ، برنامج spss, 2022م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- توجد نظم مراجعة متكاملة للأداء عند تنفيذ الخطة حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (117.9) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.
- تتم مراجعة الأهداف عند الكشف عن انحرافات في الشركة حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (117.0) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.
- يتم تصحيح الانحرافات في الزمن المناسب حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (118.4) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.
- يتم وضع رقابة دائمة في الشركة حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (123.0) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.
- يتم تقييم النتائج النهائية في الشركة حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (118.2) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.

- توجد معايير لإدارة الوقت في الشركة حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السادسة (123.7) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.

يستنتج الباحث من التحليل أعلاه تحقيق المحور القائل (رقابة الوقت) بدرجة عالية هذا تأكيد أن رقابة الوقت تؤثر في رفع الكفاءة الإنتاجية .

الكفاءة الإنتاجية:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة علي عبارات المحور الخامس

الجدول (4/3/9)

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني متطورة	56 % 44.4	62 % 49.2	5 % 4.0	3 % 2.4	0 % 0.0
2	الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني في تحسن مستمر محققة أهداف الشركة المالية	35 % 27.8	88 % 69.8	1 % 0.8	1 % 0.8	1 % 0.8
3	الكفاءة الإنتاجية تعتبر مؤشر علي نجاح شركة سوداني	49 % 38.9	72 % 57.1	3 % 2.4	2 % 1.6	0 % 0.0
4	الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني مرضية لجمهور العملاء	40 % 31.7	76 % 60.3	7 % 5.6	3 % 2.4	0 % 0.0
5	يمكن القول أن الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني ذات مستوي مرتفع	30 % 23.8	88 % 69.8	5 % 4.0	3 % 2.4	0 % 0.0

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية ، برنامج spss, 2022م

النتائج أعلاه لا تعنى أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق، لا أوافق بشدة) للنتائج أعلاه تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الدراسة في المحور الخامس

الجدول(4/3/10) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات: (الكفاءة الإنتاجية)

الجدول (4/3/10)

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الوسيط	التفسير
1	الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني متطورة	96.67	0.000	4	أوافق
2	الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني في تحسن مستمر محققة أهداف الشركة المالية	230.0	0.000	4	أوافق
3	الكفاءة الإنتاجية تعتبر مؤشر علي نجاح شركة سوداني	115.2	0.000	4	أوافق
4	الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني مرضية لجمهور العملاء	110.0	0.000	4	أوافق
5	يمكن القول أن الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني ذات مستوي مرتفع	149.5	0.000	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية ، برنامج spss, 2022م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني متطورة حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولي (96.67) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.
- الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني في تحسن مستمر محققة أهداف الشركة المالية حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (230.0) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.
- الكفاءة الإنتاجية تعتبر مؤشر علي نجاح شركة سوداني حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (115.2) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.
- الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني مرضية لجمهور العملاء حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة

الرابعة (110.0) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.

- يمكن القول أن الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني ذات مستوي مرتفع حيث بلغت قيمة اختبار مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (149.5) وبقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي المعنوية (0.05) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين.

يستنتج الباحث من التحليل أعلاه تحقيق المحور القائل (الكفاءة الإنتاجية) هذا يعني أن إدارة الوقت تؤثر في رفع الكفاءة.

الخاتمة:

تناولت الدراسة علاقة الرقابة وتوجيه الوقت في رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين بشركات سوداني للاتصالات ، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة ، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في شركة سوداني للإتصالات وبلغ عددهم (150) عامل .واستخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية ((SPSS لمعالجة البيانات و توصل إلى أهمها أن تخطيط الوقت له اثر كبير في إدارة الوقت وهذا يعني أن للتخطيط اثر واضح في رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين بشركات الاتصالات.

النتائج:

1/ يتم توفير القيادات الملائمة طبقاً لمتطلبات تنفيذ الخطة
2 / يتم التأكد من ملائمة الثقافة السائدة لعملية التخطيط
3/ يتم اخذ تأثير الأطراف المتعاملة مع شركة سوداني
4 / توجد نظم مراجعة متكاملة للأداء عند تنفيذ الخطة
5 / يتم تصحيح الانحرافات في الزمن المناسب
6 / توجد رقابة دائمة في شركة سوداني
7 / إن الكفاءة الإنتاجية في شركة سوداني متطورة
8 / الكفاءة في شركة سوداني في تحسن مستمر محققة أهداف الشركة المالية
9 / الكفاءة في شركة سوداني مرضية لجمهور العملاء .

التوصيات

بناءاً على النتائج السابقة توصي الدراسة بالاتي :.

1. الاهتمام بدراسة البيئة الخارجية للتنبؤ بالمتغيرات التي قد تحدث هدراً لمورد الوقت
2. ضرورة وجود قيادات إدارية تدرك أهمية الوقت وإدارته حتى يتم استثماره في المفيد
3. ضرورة وجود هيكل تنظيمي يتسم بالمرونة أو الاستجابة للتغيرات في جدولة الأنشطة

4.ضرورة العمل على تثبيت ثقافة المحافظة على الوقت حتى تصبح جزء من الثقافة التنظيمية للمؤسسات .

5.ضرورة وضع معايير للرقابة وتوجيه الوقت بالشركات أو المؤسسات .

الهوامش:

(1) تيسير حسن احمد حسن ، إدارة الوقت ودورها في رفع أداء العاملين ، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا : رسالة دكتوراه ، 2013.) ، غير منشورة ، السودان .

(2) نجاة علي إبراهيم محمد ، أثر استراتيجيات إدارة الموارد البشرية على كفاءة إنتاجية العاملين، (جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة دكتوراه ، 2017م) غير منشورة

(3) مجلة البحوث المالية والتجارية ، العلاقة بين الوقت والإدارة ، (جامعة بورسعيد : د ن ، 2015م)، ص 5

(4) فارس علي مكاحله و رولا علي الضامن ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، (جامعة بورسعيد : د ن ، 2015) ، ص 5

(5) علوان قاسم واحميد نجوى رمضان ،إدارة الوقت مفاهيم ـ عمليات ـ تطبيقات ، ليبيا ، ط2 ، (جامعة التحدي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009)، ص 34

(6) إدارة الوقت وأثرها في الأداء الوظيفي ، (بغداد: جامعة واسط ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 20س15)، ص 414

(7) جامعة البصرة ،مجلة الاقتصادي الخليجي مرجع سبق ، ذكره ص ص ، ص 243 244 245 .

(8) جامعة البصرة ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، 245

(9) محمد عبد التواب ابوالنور ، آمال جمعة عبدالفتاح ، مهارات القيادة في الالفية الثالثة ، (جامعة الفيوم د ن ،2015) ، ص ص 230ـ231

(10) محمد عبد الوالتواب أبو النور ، آمال جمعة ، مرجع ، سبق، ذكره ، ص ص 232 ــ233

(11) نادر أحمد ابوشيخة ، أهمية الكفاءة الإنتاجية ، عمان ، دار المسرة ، 2008 م ، ص 30

(12) جورج صول ، العمال والأجور ، ترجمة ماهر نسيم ،(القاهرة : دار المعارف ،دت) ، ص ص 16 ـ 1

(13) رضاء هاشم حمدي ،إدارة الإنتاج والعمليات ، (عمان : دار الراية للنشر، 2010) ، ص 253 .

(14) www.ntc.gov.sd.february.2018.p.5:36pm

(15) www.sudatel.sd.ann rep 2009 February,2019 ,p33

الأزمة الاقتصادية في السودان
(دراسة تحليلية 2017 - 2018م)

د. مهدي عبدالله محمد موسى — المراجعة الداخلية- شركة النيل للسمنت المحدودة

د. موسى عبدالله محمد موسى — أستاذ مشارك- جامعة السودان التقانية

د. عبدالرحمن عمر أحمد محمد — أستاذ المحاسبة والتمويل المشارك جامعة بحري

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية معالجة الأزمة النقدية ومعرفة أسبابها. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بتفسير ظاهرة الأزمات النقدية من خلال جمع المعلومات والبيانات من الكتب، والدوريات، والمجلات، المؤتمرات والندوات والاستعانة بتحليل الخبراء الإقتصاديين. مشكلة الدراسة انحصرت في محاولة فهم أسباب وكيفية معالجة هذه الأزمة وتداعياتها الحالية والمستقبلية. فرضيات الدراسة تمثلت في عدم وجود نظام للدفع الإلكتروني ساعد في تفاقم الأزمة النقدية، الإجراءات التي تمت من البنك المركزي أثرت على الأزمة النقدية. من نتائج الدراسة هناك تدخل حكومي في سياسات البنك المركزي، لا تتوفر تقنية إلكترونية كافية تساعد في التقليل من استعمال النقد. من التوصيات عدم تدخل الحكومة في سياسات البنك المركزي، تطوير تقنية وسائل الدفع الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: الأزمة النقدية، السياسة النقدية.

The Economic Crisis in Sudan (Analyitical Study 2017 – 2018)

Dr.Mahdi Abdalla Mohammed Musa
Dr.Musa Abdulla Mohamed Musa
Dr.Abdalrahman Omar Ahmed Mohamed

Abstract

The study aimed to find out how to deal with the monetary crisis and its causes. The study relied on the analytical descriptive approach to explain the phenomenon of monetary crises by collecting information and data from books, periodicals, magazines, conferences and seminars, and using the analysis of economists. The problem of the study was limited to trying to understand the causes and how to address this crisis and its current and future repercussions. The hypotheses of the study were represented in the absence of an electronic payment system that helped exacerbate the monetary crisis. The measures taken by the Central Bank affected the monetary crisis. Among the results of the study, there is government interference in the policies of the central bank, and there is not enough electronic technology to help reduce the use of cash. Among the recommendations is the non-interference of the government in the policies of the Central Bank, the development of electronic payment methods technology.

Keywords: monetary crisis, monetary policy.

المقدمة:

المظاهر المشاهدة للأزمة النقدية التي تعصف بالسودان، يلحظ فيه أزمة نقص السيولة لدى الجهاز المصرفي، وإنهيار في أسعار سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأخرى، وإنفلات في أسعار السوق المحلي، أدى إلى ضائقة في معاش الناس نتيجة لأسباب إقتصادية، وسياسية، ومجتعية. هذه الأزمة أفضت إلى حاجة ملحة لاعادة ترميم وإصلاح النظام المالي والنقدي السوداني من خلال معالجة التدهور المالي والإقتصادي والاصلاح السياسي وتحقيق إنجازات ملموسة على الصعيد الاجتماعي للفراد. ومن ثم فإن هذه الأزمة تعكس أزمة نظام أكثر من كونها أزمة نقدية، سرعان ما تم تجاوزها من خلال وضع خطط للانقاذ المالي من خلال دراسة الابعاد الإقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أدت إلى الأزمة النقدية والتي يجب أن تتبناها الدولة. إن هذه الدراسة تحاول الربط بين أسباب الأزمة النقدية السودانية ومكامن حدوثها من جهة وكيفية إصلاحها من خلال إيجاد الحلول الإقتصادية والسياسية والاجتماعية من جهة أخرى.

فهل هي أزمة كان لابد لها أن تحدث بإعتبار أن مثل هذه الأزمات هي سمة ملازمة لحركة تطور النظام النقدي نفسه من حيث بنيته وإطاره الفكري وفعله السياسي، أم أنها لا

تتعدى حدود أزمة (نقص سيولة) عانى منها الجهاز المصرفي والسوق المحلي السوداني وأنها ستكون عابرة لأن هناك خطط إنقاذ مالية كفيلة بالمعالجة.

إن مثل هذا التساؤل ومحاولة الاجابة عليه يمثل جوهر هذه الدراسة بإعتبار أن الدراسة تحاول الربط بين أسباب الأزمة النقدية ومكامن حدوثها من جهة وكيفية إصلاحها من خلال إيجاد الحلول الإقتصادية والسياسية والمجتمعية من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة:

إن توصيف الأزمة النقدية السودانية بإعتبارها أزمة مالية تعرضت لها البنوك والمؤسسات المالية بسبب سياسات غير موفقة (إقتصادية - سياسية - مجتمعية) أدت لنقص حاد في السيولة لدى المصارف، وفقدان ثقة المتعاملين مع المصارف بمراكز سيولتها وقدرتها على الوفاء بإلتزاماتها تجاه الغير وإنهيار سعر صرف الجنيه، وفوضى أسعار السوق المحلي، إن هذا لوحده لا يكفي لتشخيص الأزمة وكيفية معالجتها بل لابد من معرفة الأسباب الحقيقة والعميقة التي أدت لحدوث هذه الأزمة.

في إطار الواقع الإقتصادي تم طرح التساؤل التالي: ماهي الوسائل الكفيلة بإصلاح الأزمة النقدية في السودان؟

إن مشكلة الدراسة تنحصر في محاولة فهم أسباب وكيفية معالجة هذه الأزمة وتداعياتها الحالية والمستقبلية ونتائجها المباشرة وغير المباشرة على السياسات النقدية السودانية، من خلال آلية الإصلاح:

1. إعادة تنظيم النظام النقدي في السودان ليكون أكثر مرونة.
2. إعادة النظر في عمليات الصادر والوارد وتسوية المدفوعات.
3. وضع حد لتجاوزات السياسات النقدية التي تخدم المصلحة الخاصة.
4. التحكم في سعر الذهب بحدود معينة.
5. سداد الدين الخارجي.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال تناولها لأحد أهم الأزمات النقدية المعاصرة والتي تفوق من حيث حدتها، وعمقها، وشمولها كافة الأزمات النقدية السودانية السابقة لها. إن هذه الأزمة تركت آثارها ونتائجها على السوقين المالي والمصرفي السوداني من خلال نقص حاد في السيولة لدى الجهاز المصرفي وإنهيار سعر صرف الجنيه السوداني، مما أدى لانفلت الاسعار بالسوق المحلي وإنعكاس ذلك سلباً على معاش الناس، لذلك لابد من معرفة هذه الأزمة وكيفية تفعيل إصلاحها ونتائجها الحالية والعمل على تفادي حدوثها مستقبلاً.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى كيفية إصلاح الأزمة النقدية السودانية ومعرفة أسباب الأزمة النقدية التي بدأت بنقص حاد في السيولة لدى المصارف من خلال دراسة أسباب الخلل في المنظومة

الإقتصاديـة والسياسـية والمجتمعيـة السـودانية التـي أدت لتفاقـم الأزمـة النقديـة.

كـما تهـدف الدراسـة إلى متابعـة وقائـع وأحـداث هـذه الأزمـة ونتائجهـا الحاليـة والمسـتقبلية وصـول إلى إصـلاح الجهـاز المـصرفي وكيفيـة المعالجـة مـن الآثـار عـلى الصعيـد المـالي والإقتصـادي.

فرضيات الدراسة:

يمكن حصر فرضيات الدراسة كما يلي:

1. إن الأزمـة النقديـة الحاليـة هـي أزمـة نقـص سـيولة يمكـن تجاوزهـا بأقـل الخسـائر مـن خـلال خطـط الإنقـاذ والتدخـل الحكومـي.
2. عدم وجود نظام للدفع الآجل ساعد على تفاقم الأزمة النقدية.
3. الإجراءات التي تمت من البنك المركزي أثرت سلباً على الأزمة النقدية.

منهجية الدراسة:

إعتمـدت الدراسـة عـلى المنهـج الوصفـي التحليـلي والمنهـج التاريخـي والمنهـج الاسـتقرائي مـن خـلال تحليـل وتفسـير ظاهـرة الأزمـات النقديـة بجمـع المعلومـات والبيانـات مـن الكتـب، الدوريـات، المجـلات، المؤتمـرات والنـدوات والاسـتعانة بتحليـل الخـبراء الإقتصاديـين، لدراسـة ظاهـرة الأزمـة النقديـة في السـودان وكيفيـة إصلاحهـا.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية للدراسة: العام 2017م – 2018م

الحدود المكانية للدراسة: جمهورية السودان.

الدراسات السابقة:

دراسة: نضال رؤوف أحمد (2013م)[1]

يهتـم هـذا البحـث بدراسـة تحليليـة لمخاطـر السـيولة، وتنشـأ مخاطـر السـيولة مـن عـدم قـدرة المـصرف عـلى تمويـل إحتياجاتـه الماليـة أي عـدم قدرتـه عـلى توفـير نقـد لتسـديد إلتزاماتـه بالأجـل القصـير بـدون تحقيـق خسـائر ملموسـة أو عـدم القـدرة عـلى توظيـف الأمـوال بشـكل مناسـب وتظهـر مخاطـر السـيولة في حالـة قصـور التدفقـات النقديـة الداخلـة للمـصرف عـلى مقابلـة التدفقـات النقديـة الخارجـة، هـدف البحـث إلى تحليـل مخاطـر السـيولة بإسـتخدام كشـف التدفـق النقـدي وتحديـد مـدى تأثـيره عـلى كفايـة رأس المـال وتقديـم دراسـة تطبيقيـة في مـصرف الرافديـن، تمثلـت مشـكلة الدراسـة في أن المصـارف تكـون عرضـة لمشـاكل تتعلـق بالسـيولة سـواء تلـك التـي تنشـأ مـن طبيعـة المـصرف ذاتـه أو مـن مـا يسـتدعي ضرورة تنبـه تلـك المصـارف إلى تلـك المخاطـر عـين طـرق المشـاكل التـي تؤثـر عـلى الأسـواق عمومـاً، وإنتهـت الدراسـة بمجموعـة مـن الاسـتنتاجات منهـا، إن الغـرض مـن معيـار كفايـة رأس المـال المـصرفي هـو التأكـد مـن أن المـصرف يحتفـظ بحـد أدنى مـن أموالـه بغيـة إسـتيعاب أيـة خسـائر قـد تصاحـب نشـاطه، مـع إعطـاء الذاتيـة لمواجهـة المخاطـر التـي يتعـرض لهـا أصحـاب المصـارف والمديريـن حافـزاً لإدارة المـصرف عـلى النحـو السـلبي. مـن التوصيـات ضرورة قيـام المـصرف بصياغـة إسـتراتيجية واضحـة للمحافظـة عـلى رأس المـال عنـد المسـتوى المناسـب والمطلـوب لمواجهـة مخاطـر السـيولة.

التحليل النظري للدراسة:

يحتوى التحليل النظري للدراسة على تعريف وأهمية السياسات النقدية. بالإضافة لتناول السياسة النقدية في السودان، وإصلاح الأزمة النقدية في السودان.

تعريف أهمية السياسات النقدية:

أولاً: تعريف السياسة النقدية:

بأنها ما تقوم به الحكومة من عمل " L.G Bash" عرفها الإقتصادي يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية "Kent" تجارية. عرفت أيضاً بأنها مراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف إقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل[2].

عرفت بأنها تشمل تنظيم عرض النقد عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي أو الخزينة[3].

ثانياً: أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك عبر التأثير على جملة من المتغيرات الإقتصادية كالنمو الإقتصادي وميزان المدفوعات ومستوى الأسعار وأسعار الصرف. قسم العديد من الإقتصاديين أهداف السياسة النقدية إلى الأهداف التالية:

1.أهداف أولية:

هي عبارة عن مجموعة من المتغيرات التي يحاول البنك المركزي التحكم فيها بقصد التأثير على الأهداف الوسيطة، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، مجموعة الحتياطات النقدية ومجموعة ظروف سوق النقد.

مجموعية الحتياطات النقدية: تشمل القاعدة النقدية كل من النقود المتداولة لدى الجمهور والحتياطات المصرفية، تتكون النقود المتداولة من الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون الاحتياطات المصرفية من ودائع البنوك لدى البنك المركزي والحتياطات الاجبارية والحتياطات الإضافية والنقود الموجودة في خزائن البنوك[4] .

2. أهداف نهائية:

تأتي الأهداف النهائية للسياسة النقدية كمحصلة أو كنتيجة لتحقق كل من الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة، فالسلطات النقدية تقوم أولاً بتحديد الأدوات النقدية التي تستخدم في التأثير على الأهداف الأولى ومن ثم التأثير على الأهداف الوسيطة بقصد الوصول إلى الأهداف النهائية، والتي سيتم إبرازها فيما يلي[5]:

أ.استقرار سعر صرف العملة المحلية:

يعتبر من بين الأهداف التقليدية للسياسة النقدية حيث تسعى السلطات النقدية إلى الحد من التوسع المفرط في عرض النقود وبالتيالي من آثاره السلبية على قيمة العملة الوطنية، وبالمقابيل سيلتزم أيضاً البنك المركزي بالاحتفاظ بحجم مناسب من الحتياطات بالعملات الجنبية من جهة وعدم التوسع في إقراض الحكومة من جهة أخرى.

ب. استقرار الأسعار:

تسعى السلطات النقدية إلى محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار لما لهذه الأخيرة من تأثيرات سلبية على قيمة النقود وبالتالي آثار سلبية على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الإقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الإقتصادي.

ج. تشجيع النمو الاقتصادي:

تسعى جميع الحكومات إلى تحقيق هذا الهدف سواء كانت في دول نامية أو دول متقدمة ويقصد به زيادة مستمرة و ملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي متوسط دخل الفرد الحقيقي.

تحدث السياسة النقدية تغيرات في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي في عرض النقود بواسطة التحكم في سعر الفائدة الذي يحدد بدوره حجم الاستثمار حيث أن السياسية النقدية التوسيعية تستطيع المحافظة على سعر فائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان و النمو الإقتصادي. إن تحقيق السياسة النقدية لمستوى عالي من الاستثمار.

النمو الإقتصيادي و لمحافظ عليه مرتبط بتوفر عوامل أخرى غير نقدية كالموارد الطبيعية والقوى العاملة المؤهلة والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة، وبالتالي فإنه على السياسة النقدية التنسيق مع كل هذه العوامل بالإضافة إلى السياسة المالية التي يجب أن لا تناقض السياسة النقدية[6].

د. تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

عرف ميزان المدفوعات بأنه سجل تدون فيه كل المعاملات الإقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلد أخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. يكون ميزان المدفوعات إيجابياً بالنسبة للدولة لما يكون ما يستلمه من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح[7].

هـ. تحقيق مستوى عالي من الاستخدام (العمالة):

يرى الإقتصاديون بأن مستوى العمالة الكاملة هو ذلك المستوى الذي يجد فيه كل راغب وقادر على العمل فرصة عمل، كما يعرف أيضاً بأنه مستوى العمالة الذي يتحقق بفعل الاستخدام الكفء لقوى العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساساً عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الإقتصادي.

و. تلبية الاحتياجات المالية للنشاط الاقتصادي:

يسعى البنك المركزي إلى تلبية المتطلبات المالية لمختلف القطاعات الإقتصادية عبر توفير الإئتمان اللازم لتحريك العجلة الإقتصادية يبرز هذا الدور خصوصاً في فترات الرواج حيث تحتاج فيه القطاعات الإقتصادية إلى مزيد من الإئتمان[8] .

ز. المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية:

تعمل السياسة النقدية على تطوير المؤسسات البنكية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات أي السوق المالي والسوق النقدي وهذا بما يكفل النهوض وتطوير الإقتصاد

الوطني. تسعى السياسة النقدية إلى بلوغ هذا الهدف عبر التأثير في عاملين أساسيين لحياة ونشاط المؤسسات المالية والبنكية ألا وهما الادخار والاستثمار، إذ تحاول السياسة النقدية رفع معدلات الادخار بالنسبة إلى إجمالي الدخل القومي من خلال جميع الادخارات المحلية بواسطة المؤسسات المالية والبنكية القائمة في البلد، كما تحاول السياسة النقديية أيضاً توجيه الاستثمارات إلى تلك القطاعات التي هي في حاجة إلى رفع معدلات نموها وبالتالي زيادة نسبة الاستثمارات إلى الدخل القومي.

ح. التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية:

يمر إقتصاد الدول في العالم خاصة الرأسمالية منها بمراحل مختلفة مثل مرحلة الركود ومرحلة الانتعاش، وتسعى السياسة النقدية إلى إخراج الإقتصاد من مرحلة الركود عبر إتباع سياسة ائتمانية توسعية تسمح بزيادة الاستثمار وتفعيل الطلب وتخلق مناصب شغل، أما في مرحلة الرواج فالسياسة النقدية تنتهج سياسة ائتمانية تقيدية للحد من الضغوطات التضخمية.

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية:

تعتمد السياسة النقدية في تحقيق أهدافها على مجموعة من الأدوات التي تمكن البنك المركزي من التأثير والسيطرة على عرض النقود، وتسمح له بإدارة حجم الإئتمان الممنوح وتحديد شروطه[9]. يمكن تعريف أدوات السياسة النقدية بأنها تلك الوسائل والطرق التي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية والنقدية، أي تلك الإجراءات النقدية والإقتصادية والقيود الادارية والقانونية التي تستخدمها السلطات النقدية بغية التأثير والتحكم في أهداف السياسة النقدية والتمويلية المرغوب فيها.

رابعاً: الإجراءات التي تساهم في الحفاظ على الستقرار المالي:

بين مجموعتين من الاجراءات Wood " و " 2006 " Allen" يميز الإقتصاديين الإجراءات الوقائية التي تستعمل تصحيح إختلالات النظام قبل أن تتحول إلى ظاهرة عدم استقرار مالي، والاجراءات التصحيحية التي يجب أن تستعمل في حالة فشل الاجراءات الوقائية ودخول النظام المالي في مرحلة عدم استقرار[10]:

أ.الاجراءات الوقائية : ينظر إلى هذه الإجراءات على أنها جزء من الهيكل المالي تقوم بتقليل خطر عدم الاستقرار المالي وهذا بغض النظر عما إذا كانت هذه الاجراءات تشير إلى مشاكل المؤسسات المالية أول تشير إليها.

i. القوانين: تبين القوانين على سبيل المثال الإجراءات الواجب إتباعها في حالات معينة، كما تشجع القوانين على إتباع تصرف حذر قيد يؤدي في بعض الأحيان إلى كبح الاستثمارات، وعليه يجب أن يؤخذ الاستقرار المالي بعين الاعتبار في مرحلة وضع القوانين.

ii. الوكالات الرسمية وتشريعاتها: أنشئت في عدة دول وكالات عديدة كلفت برقابة الاستقرار المالي، وتتمتع هذه الوكالات باستقلالها عن البنك المركزي ويكمن دورها

الرئيسي في تنظيم نشاط المؤسسات المالية مثل (صندوق النقد الدولي الذي يؤدي دوراً رقابياً على القطاع المالي العالمي).

iii. نشر المعلومات العمومية: تكمن هذه الوسيلة في إصدار مجلات وتقارير شهرية تظهر الأوضاع الإقتصادية الكلية وكذلك الحتياطات المتخذة من طرف الحكومية والبنك المركزي، وتهدف هذه المعلومات المقدمة إلى تبرير التوجه المتبع في مجال السياسة الضريبية والسياسة النقدية، كما تهدف أيضاً إلى تقديم مختلف التقديرات المتعلقة بالمخاطر الرئيسية المحيطة بالستقرار المالي ومن ثم محاولة التأثير على تصرفات القطاع الخاص وتسليط الضوء على بعض الاخطار.

iv. اتفاقيات السوق: تهدف هذه التفاقيات إلى تجنب حالات سوء التفاهم، كما يمكن تغييرها حسب الاوضاع والتشريعات السائدة، وتفترض هذه التفاقيات احترام القواعد والتصرفات الصحيحة المطورة من طرف كل الفاعلين في السوق[11].

ب.الإجراءات التصحيحية: عادة ما تظهر حالة عدم الاستقرار المالي أو تهدد بالظهور إذا فشلت الاجراءات الوقائية في أداء دورها، وتخص إجراءات التدخل المتعلقة بالمؤسسات المالية دور المقرض الاخر وهنا يجب أن التمييز بين دعم السيولة ودعم الملاءمة[12].

السياسة النقدية في السودان:

أول: تطور أهداف البنك المركزي:

يرى الإقتصادي " Volcher Paul" بأن استقرار الاسعار لم يكن الهدف الرئيس للبنوك المركزية عند نشأتها ويقدم الحتياطي الفدرالي الامريكي FEDكمثال على ذلك، حيث كان يهيدف هذا الاخير في البداية إلى ضمان الاستقرار المالي قبل أن يتحول إلى ضمان الاستقرار النقدي. يقدم الإقتصادي Richet1994 رأياً مخالفاً نوعاً ما عن الرأي السابق فهو يقبل بدور البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي ولكنه يرى في نفس الوقت بأن الدور الاساسي للبنوك المركزية قد كان منذ نشأتها الحفاظ على بأنه من بين الثلاث وظائف الرئيسية التي يرى Trichet تؤديها البنوك المركزية: الحفاظ على استقرار الاسعار، الحفاظ على استقرار الإقتصاد الكلي.

يرى نفس الإقتصادي بأن بنك البنوك، بنك الحكومة، تعتبر الوظيفة الأولى أهم هذه الوظائف ، وظيفة بنك البنوك تندرج في مفهوم واسع يسعى إلى ضمان استقرار القطاع البنكي، بينما تهدف وظيفة استقرار الإقتصاد الكلي إلى ضمان استقرار الأسعار[13].

ذهب الإقتصادي Goodhart , 2000 في نفس الاتجاه السابق حيث يرى بأن للبنوك المركزية ثلاث وظائف أساسية ألا وهي تحقيق الاستقرار النقدي، تحقيق الاستقرار المالي، تقديم الدعم المالي للحكومة في حالة الحروب[14].

ثانياً: التضخم في السودان:

واصلت أسعار المستهلك(التضخم) في السودان انفلاتها، بعدما وصلت إلى 70% على أساس سنوي خلال نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، في ظل استمرار موجة الغلاء بفعل الصعود الكبير لسعر

صرف الدولار وعدم قدرة الحكومة على إنهاء المضاربات.

قال الجهاز المركزي للحصاء في بيان له، إن معدلات التضخم بلغت % 68.93الشهر الماضي، مقابل 68.44 % على أساسي سنوي في أكتوبر/ تشيرين الأول، مشيراً إلى أن أكثر السلع التي أثرت على التضخم كانت اللحوم والبصل والزيوت والالبان.

ولفت جهاز الاحصاء إلى أن ولاية البحر الأحمر شرق سجلت أعلى معدل للتضخم بين ولايات السودان الـ18 ، حيث سجلت 98.24 % مقابل 97.86 في أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

أجازت الحكومة السودانية في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حزمة من الأجراءات الإقتصادية، بينها تحديد سعر صرف جديد للجنيه السوداني، بعد إنشاء آلية جديد مستقلة من خارج الحكومة، لتحديد سعر الصرف، تتكون من عدد من مديري المصارف وأصحاب متاجر الصرافة وخبراء اقتصاد. وأقرت آلية صناع السوق 47.5 جنيهاً سعراً رسمياً للمصارف التجارية والصرافات،

لجذب حصيلة الصادرات ومدخرات السودان العاملين بالخارج والحد من المضاربات على النقد الجنبي في السوق السوداء، ليزيد السعر الجديد بنسبة 64 % عن آخر سعر رسمي حدده البنك المركزي قبل عمل الآلية الجديدة والبالغ 29 جنيهاً. ولم تفلح الإجراءات الحكومية في الحد من السوق السوداء للنقد الأجنبي، ليقفز سعر الدولار وفق متعاملين في سوق الصرف، إلى نحو 65 جنيهاً.

أدت الحملات الأمنية لملاحقة تجار العملة في أسواق الخرطوم إلى اختفاء التجار من الأماكن المعتادة بوسط السوق العربي وإلى شح المعروض من الدولار، وأصبحت المعاملات تتم بعيداً عن الأسواق بمقابل أعلى.

ثالثاً: أسباب إنهيار الجنيه السوداني أمام الدورلار :

تتمثل في الآتي[15]:

1.أول الأسباب التي جعلت الجنيه السوداني يفقد قيمته بهذه الطريقة هي الفجوة الكبيرة بين المعروض والمطلوب من الدولار، إذ أن الإيرادات في موازنة 2017م لم تزد على 3 مليارات دولار بينما تجاوزت الواردات 8 مليار دولار، فبعد انفصال الجنوب وفقدان عائدات النفط لم يعد لدى الحكومة السودانية موارد تذكر لشراء النقد الأجنبي غير القليل من الصادرات الزراعية وكميات محدودة من الذهب وهذا الأخير مملوك في الغالب الأعم لشركات تعمل في التنقيب بالإضافة إلى بعض المعدنين التقليديين.

2.التراجع المتواصل لأداء القطاعات الحقيقية الرئيسية (الزراعة والصناعة)، رغم الموارد الهائلة التي تتمتع بها البلد، بل على النقيض تماماً وضعت الدولة العراقيل أمام المنتجين والمزارعين، إذ أثقلت كواهلهم بالرسوم والجبايات المتنوعة حتى وصل الحال بالسلطات إلى فرض ضريبة على المياه التي تروي المساحات المزروعة. لجأت الحكومة إلى الإيرادات السهلة وامتصاص جيوب المواطنين من خلال زيادة أسعار المحروقات والدواء تحت مسمى (رفع الدعم).

3.تسببت السياسات التي انتهجتها الحكومة السودانية في دمار البنية التحتية لإقتصاد

البلد، مما أدى إلى انهيار المشروعات الكبرى، كمشروع الجزيرة (أكبر مشروع زراعي في إفريقيا)، بسبب إهمال الانتاج وتوريط البلد في قروض دولية من أجل مشروعات وهمية، مثل سد مروي الذي قيل عنه ذات يوم إنه سيكون "نهاية الفقر في السودان"، لم يجني المواطن من ورائه شيئاً غير السراب، حتى الكهرباء التي توقع الناس استقرارها بعد افتتاحه أصبحت تتذبذب وتكثر قطوعاتها، خصوصاً في فصل الصيف.

4.الفساد المستشري الذي ضاعت بسببه موارد البلد، فقد اختفت وتبخرت عائدات البترول المقدرة بنحو 80 مليار دولار، فلم يعرف بالتحديد أين ذهبت تلك الأموال الضخمة حيث لا توجد شفافية ولا مصارحة بل إن المشروعات التي يتحجج بها منسوبو الحكومة من طرق وكباري تم تشييدها بواسطة قروض وديون تتوارثها الأجيال بفوائدها الضخمة وليست بأموال البترول الضائعة.

5.لجأت الحكومة إلى الايرادات السهلة وامتصاص جيوب المواطنين من خلال زيادة أسعار المحروقات والدواء تحت مسمى (رفع الدعم)، كما زادت ضريبة القيمة المضافة لتصل إلى 17 % وضريبة التصالات لتصبح 35 %، فضلاً عن زيادة ضريبة القطاع التجاري وأرباح الأعمال ودولار الجمارك. وبكل تأكيد، أدت تلك الإجراءات إلى خروج عدد من الشركات والاستثمارات ورفع نسبة التضخم الذي وصل الجنيه إلى 46% [16].

6.من أسباب تدهورإقيمة الجنيه اعتماد السودان على المعونات والودائع من الدول الشقيقة والصديقة، بدل من تنويع الإقتصاد ووضع خطة عاجلة لتأهيل مشروع الجزيرة ودفع عجلة الانتاج عموماً بجانب تشجيع صغار المنتجين ورواد الأعمال.

7.الأعداد المهولة من الدستوريين الذين تضمهم المؤسسات الحكومية بدءاً من رئاسة الجمهورية ثم مجلس الوزراء وحكومات الولايات، بغرض الترضيات والمحاباة لأعضاء الحزب الحاكم والأحزاب الموالية له، فليس هناك من داع لهذه الجيوش الجرارة من الولاة والوزراء المركزيين والولائيين وغيرهم. عندما رفعت أمريكا العقوبات الإقتصادية لم تكن البلد مستعدة لتلك المرحلة، فلم تجهز خطة لرفع الانتاج وتشغيل البنية التصنيعية المتوقفة بنسبة % 80[17].

8.بسبب عدم ثقة المواطنين في الحكومة تضع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج المقدرة بنحو 6 مليار دولار سنوياً، فمهما حاولت حكومة السودان استقطابها لتتم عبر الجهاز المصرفي لا تجد آذاناً صاغية لعدم ثقة المغترب في أجهزة الحكومة التي تذيقه الأمرين في دفع الرسوم والجبايات والضرائب المتنوعة[18].

ثالثاً: ندوة حوار المستقبل

الندوة بمشاركة كل من الدكتور/ بشير ادم رحمة، الدكتور/ عبدالله الرمادي، السيد/ صديق الصادق المهدي، الدكتور/ التجاني الطيب، الدكتور/ ناجي مصطفى، ملخص الندوة كالآتي:

إن المشكلة الإقتصاد السوداني سياسية لأن الفساد السياسي المتمثل في سياسة التمكين والوصول للمنصب نتيجة الولاء السياسي وليست الكفاءة، وفي أن تهريب الذهب والمنتجات المحلية

تتم بحماية من مسؤلين في الدولة، وأن 30% من صادات الذهب تورد لبنك السودان 70 % من الذهب المصدر تبقى عائداته خارج السودان. يجب الجلوس على طاولة تجمع الجميع للوصول إلى صيغة ترضى الجميع لانقاذ الإقتصاد السوداني بدل من تكوين حكومات ترضيات ومحاصصات. حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق تمثل 10 % من قيمة الذهب لتتناسب مع الحوجة الفعلية للنقود -25% ، لذلك يجب أن يتم طباعة العملة لتصل إلى % 20لأن التعامل بالنقد ضرورة في مناطق كثيرة من السودان كمناطق إنتاج الذهب وأسواق المحاصيل والمواشي حيث لاتوجد مصارف يتم تداول النقد من خلالها[19].

اصلاح الأزمة النقدية السودانية:

لحل الأزمة الحالية، يطالب الخبراء بضرورة إجراء إصلاحات جذرية

1.في البلد :

حامد التجاني، إقتصادي بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، طالب بإصلاح أكثر جذرية وشمولاً للإقتصاد السوداني يركز على زيادة الانتاجية ودعا الحكومة لإحياء مشاريع التنمية واسعة النطاق المتوقفة منذ مخطط الجزيرة، وهو مشروع يقترب عمره من قرن دعمه البنك الدولي في السابق، ويقضي باستخدام مياه النيل الأزرق لري الأراضي الزراعية في ولاية الجزيرة، فضلاً عن الاستثمار في إقطاع المواصلات. قال التجاني أيضاً إن الحكومة بحاجة إلى بذل المزيد لإقناع المجتمع الدولي بإسقاط حوالي 50 مليار دولار من الديون الخارجة للسودان، وقال إن الفوائد المتوقعة من رفع العقوبات الأمريكية لم تتحقق بعد لكن التجاني قال لموقع Middle East Eye إن جذور المشكلات الإقتصادية للسودان سياسية بشكل كبير، وإن حكم البشير المستمر هو العقبة الأساسية أمام حل هذه المشكلات[20].

كيف يتم إيقاف التدهور ورفع قيمة الجنيه؟

فشلت حكومة الخرطوم فشلاً ذريعاً في وقف تدهور قيمة الجنيه السوداني وفي إدارة الإقتصاد الكلي لاتباعها سياسة «رزق اليوم باليوم» فلا يوجد من يضع لها الخطط والسياسات الثابتة، بل قام الحزب الحاكم بإسناد المناصب لأصحاب الولاء وغالبيتهم غير مختصين في إدارة الإقتصاد. لكن إذا أرادت الحكومة السودانية وقف انهيار الجنيه السوداني فإن الحل سهل لكنه يحتاج إلى إجراءات وإقرارات شجاعة تعيد ثقة المواطن ومن بينها السعي إلى إيقاف الحرب وإحلال السلم في ربوع البلد وبذلك يتوقف صرف الموال الطائلة على القتال والخراب لتتحول إلى التنمية ومشروعات البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي بتوفير المناخ الملائم من سياسات وقوانين وبنية تحتية قوية من طرق وموانى وطاقة وغيرها من السياسات، إلى جانب اتخاذ قرار جرئ بحل الحكومة الحالية وتسريح الأعداد الهائلة من المسؤولين وشاغلي المناصب من المستشارين وولاة الولايات وغيرهم، فيكفي أن يكون بالبلد ستة أقاليم فقط هي الإقليم الشمالي، الشرقي، دارفور، كردفان، الإقليم الأوسط وتكون للعاصمة وضعها الخاص[21]. الأهم من ذلك محاربة الفساد الذي استشرى في العهد الحالي حتى حاز السودان على مرتبة متقدمة في قائمة

الدول الأكثر فساداً في العالم، فضلاً عن ضرورة إقالة الطاقم الذي يدير إقتصاد الدولة، الذي كان أحد أسباب هذا الفشل والتدهور، بدلاً عنهم يتم الاستعانة بكفاءات سودانية خالصة «تكنوقراط» لا علاقة لهم بالاحزاب ولا الكيانات السياسية، فضلاً عن توجيه القطاع المصرفي والمؤسسات المعنية بتمويل الإنتاج والصناعة، وإعداد خطة لتأهيل مشروع الجزيرة واستغلال أكبر حيز من المساحات الصالحة للزراعة التي تبلغ 200 مليون فدان. بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بتوفير المناخ الملائم من سياسات وقوانين وبنية تحتية قوية من طرق وموانى وطاقة وغيرها من الساسيات، بجانب الدخول في شراكات مع دول صديقة للاستثمار في القطاعات الانتاجة المشار إليها، وتحريك قطاع السياحة المهمل الذي بإمكانه سد الفجوة في النقد الأجنبي. ويشير إلى أن الحلول الأمنية ومحاولة تخويف الناس من التعامل في السوق السوداء وبيع وشراء العملات لن تجدي ولن تخفض السعر، ببساطة لأن الحكومة ليس لديها نقد أجنبي لسد حاجة المواطنين لذلك سيلجأ المتعاملون للسوق السوداء بطرق ملتوية وقد تتم عملية تسلم وتسليم النقد الأجنبي خارج حدود الوطن[22].

في هذا الشأن يقول الخبير الإقتصادي التجاني الطيب: الاصلاح الإقتصادي يجب أن يكون حزمة واحدة من الإجراءات والسياسات المتكاملة، بعيداً عن الحلول الجزئة التي تعقد الحلول وتفاقم الأوضاع المالية والإقتصادية المتأزمة أصلاً ، فمحاولة معالجة سعر الصرف دون معالجة عدم التوازن في الإقتصاد الكلي أشبه بمعالجة السرطان بالأسبرين، مما يؤدي إلى زيادة وتيرة تدهور العملة السودانية مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى المتداولة، لذا، بات من اللازم إعادة النظر بصورة جادة في السياسات والأنظمة المالية والنقدية.

يرى الباحثون أن إصلاح الأزمة النقدية السودانية تكمن في عدم تدخل السياسيين في الشأن المالي، ووضع برنامج إصلاح مالي من خلال إستراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى تحدث التحول الإيجابي في إصلاح الأزمة النقدية، بدلاً من ترك الأمر لاجتهادات الأحزاب السياسية، وضرورة فصل السلطات الثلاث التنفيذية، القضائية، التشريعية، لتكون هناك رقابة ذاتية منعاً للفساد المالي والإداري بالدولة.

الدراسة الميدانية:

أولاً: التحليل النظري للدراسة:

شهد الإقتصاد السوداني تدهور مستمر لأسباب متعددة ذلك من واقع قراءة الدراسة النظرية التي أظهرت أن الفساد السياسي المستشري المتمثل في التهريب وعدم إستقلالية البنك المركزي في تنفيذ سياساته بتدخل السياسيين (وزارة المالية)، وأن محاولة معالجة سعر صرف الجنيه دون معالجة التوازن في الإقتصاد الكلي يزيد من وتيرة تدهور العملة، ولابد من إيقاف الحروب التي أنهكت إقتصاد البلد، والتصالح مع المجتمع الدولي لتعود المساعدات والقروض الميسرة والمنح، ومعالجة الفساد الإداري بإختيار كفاءات تدير البلد، ولتعافى إقتصاد البلد المنهك لابد من إيقاف الصرف على الترهل الحكومي وتوجيه الصرف إلى قطاع الإنتاج والخدمات، وممارسة الحكومة

الضغوط على الجهات التي تمتلك السيولة النقدية لايداعها بالمصارف، بالإضافة لطباعة العملة لسد الفجوة في السوق حتى تعود الثقة بين العملاء والمصارف، والعمل على إعادة ثقة المغتربين لتحويل مدخراتهم للبلد.

بناءاً على ذلك يخلص الباحثون إلى المؤشرات التالية:

1. الحصار الإقتصادي الخارجي، والإقتصاد الريعي وليس الإنتاجي، عدم إستعمال وسيلة الدفع الإلكتروني، والفساد الإداري، وسياسات البنك المركزي، ساهم بنسبة كبيرة في الأزمة النقدية السودانية، الأمر الذي إنعكس سلباً على إقتصاد البلد.
2. تداعيات الأزمة النقدية أدت لإنهيار البنية التحتية لإقتصاد البلد (مشروع الجزيرة)، والتراجع المتواصل لأداء القطاعات الحقيقية (الزراعة، الصناعة).

الخاتمة:

استعرضت هذه الدراسة الأزمة النقدية التي تعصف بالسودان والتي تتمثل في نقص السيولة لدى الجهاز المصرفي، وإنهيار في أسعار سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأخرى، وإنفلات في أسعار السوق المحلي، كما استعرضت أسباب هذه الأزمة والتي تتمثل في الأسباب الإقتصادية والسياسية، والمجتمعية. مما دعا إلى معالجة التدهور المالي والإقتصادي والإصلاح السياسي بتبني إجراءات اقتصادية ومالية فعالة لتقليل التضخم منها زيادة الواردات وزيادة نشاط القطاعات الرئيسية خاصة الزراعية والصناعية مع دعم الصناعات التحويلية وتسكينها بالبلاد كي يتعافى النظام المالي والنقدي السوداني. عليه قدم الباحثون العديد من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:

ثانياً: النتائج

1. يحتاج الإقتصاد السوداني من الحكومة معالجة الترهل الحكومي، والفساد السياسي والإداري، وإيقاف الحروب، والتصالح مع المجتمع الدولي، وإسترداد ثقة المغتربين بتحويل مدخراتهم للبلد، ليسترد الإقتصاد السوداني عافيته.
2. هناك تدخل حكومي في سياسات البنك المركزي المتمثلة في ضبط سعر الصرف والإئتمان القروض وغيره، نتج عنه التضخم في السوق، وعدم ضبط سعر الصرف.
3. لا تتوفر تقنية إلكترونية كافية تساعد في التقليل من استعمال النقد.

ثالثاً: التوصيات:

1. عدم تدخل الدولة (وزارة المالية) في سياسات البنك المركزي.
2. تطوير تقنية وسائل الدفع الإلكتروني للتقليل من إستعمال النقد.
3. العمل على محاربة الفساد الإداري والسياسي، والترهل الحكومي، وأيقاف الحروب، والتصالح مع المجتمع الدولي، وإسترداد ثقة المغتربين بتحويل مدخراتهم للبلد.
4. تصحيح مسار الحكم التحادي في السودان لخفض الإنفاق العام.
5. العمل على تحريك الطاقات الكامنة في الإقتصاد لزيادة الإنتاج.

الهوامش:

(1) نضال رؤوف أحمد، **المحاسب القانوني دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين**، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013م).

(2) صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2005م)، ص 198 .

(3) زكرياء الدوري، ويسرى السامراني، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، (عمان: دار اليازوري، 2006م)، ص . 2185

(4) أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك**، (عمان: دار المستقبل، 2009م)، ص. 178

(5) أنس البكري، وليد صافي، **المرجع السابق**، ص. 178

(6) هيل عجمي جميل العناني، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009م)، ص. 1260

(7) إسماعيل شلبي، **التجارة الدولية**، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، 1982م)، ص. 295

(8) المرجع السابق، ص 296.

(9) بنك السودان المركزي، **توثيق تجربة السودان في مجال المصارف، المؤسسات المالية الاسلامية**، الخرطوم، 2006م، ص. 22

(10) المرجع السابق، ص. 22

(11) Claudiu Tiberiu Albulescu, The Role of the Monetery Polcy in Asset Prices Volatility Correction, 2009, , p.p.93.94

(12) Ibid, p.p.94.95

(13) Ibid, p.154

(14) Goodhart C.A.E, **Which Lender of Last Resort for Europe?**, Edition Central Banking Publications, Londres, 2000

(15) محمد مصطفي جامع ، **كيف انهار الجنيه السوداني امام الدولار**، ن. بوست مقالات 17 ديسمبر2017 م www.noonpost.com/content/21205

(16) http://lusailnews.qu/article/23/10/

(17) http://lusailnews.qu/article/23/10/

(18) http://lusailnews.qu/article/23/10/

(19) ندوة برنامج (حوار المستقبل) في تلفزيون النيل الأزرق يوم الثنين 25 مارس 2019 م الساعة التاسعة مساء

(20) الصفحة الرئيسي الشرق الأوسط، عربي بوست 2018/9/15م، https://arabicpost.net/politics/2018/9/15

(21) محمد مصطفي جامع، **كيف انهار الجنيه السوداني امام الدولار**، ن بوست، مقالات 17 ديسمبر2017 م، www.noonpost.com/content/21205

(22) المرجع السابق ذكره.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

(1) إسماعيل شلبي، **التجارة الدولية**، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، 1982م).

(2) أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك**، (عمان: دار المستقبل، 2009م).

(3) بنك السودان المركزي، **توثيق تجربة السودان في مجال المصارف، المؤسسات المالية الاسلامية**، الخرطوم، 2006م.

(4) زكرياء الدوري، ويسرى السامراني، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، (عمان: دار اليازوري، 2006م).

(5) صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2005م).

(6) ندوة برنامج (حوار المستقبل) في تلفزيون النيل الأزرق يوم الثنين 25 مارس2019 م الساعة التاسعة مساء

(7) نضال رؤوف أحمد، **المحاسب القانوني دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين**، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013م).

(8) هيل عجمي جميل العناني، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009م).

المراجع الاجنبية:

(1) Claudiu Tiberiu Albulescu, **The Role of the Monetery Polcy in Asset Prices Volatility Correction**, 2009.

(2) Goodhart C.A.E, **Which Lender of Last Resort for Europe?**, Edition Central Banking Publications, Londres, 2000

المواقع الإلكترونية

(1) محمد مصطفي جامع ، **كيف انهار الجنيه السوداني امام الدولار**، ن. بوست مقالات 17 ديسمبر2017 م www.noonpost.com/content/21205

(2) http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/

(3) http://ara.reuters.com/article/businessNews/idarakc

(4) الصفحة الرئيسي الشرق الأوسط، عربي بوست 2018/9/15م، https://arabicpost.net/politics/2018/9/15

(5) http://lusailnews.qu/article/23/10/

دور نظم المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات (دراسة حالة مجموعة شركات دال الغذائية)

أ.عفـراء محمـد عبد الجبـار محمد خير
باحث – جامعة بخت الرضا

المستخلص:

تناولـت الدراسـة دور نظـم المعلومـات التسـويقية عـلى اتخـاذ القـرارات التسـويقية، وذلـك بالتطبيـق عـلى مجموعـة شركات دال الغذائيـة .تمثلـت مشـكلة الدراسـة في محدوديـة اهتـمام منظـمات الأعـمال السـودانية بالمـوارد المعلوماتيـة ولاسـيما نظـام المعلومـات التسـويقية بشـكلها لحقيقـي المتكامـل ضمـن إطـار نظميـم هيـكل يمكـن لإدارتي التسـويق والمشـتريات في الاسـتفادة منـه والاعتـماد عليه بشـكل رئيـس عنـد اتخـاذ القـرارات التسـويقية اللازمـة لتأديـة جميـع نشـاطاتها. هدفـت الدراسـة إلى التعـرف عـلى دور نظـم المعلومـات التسـويقية في اتخـاذ القـرارات بـشركات دال للمـواد الغذائيـة. واسـتخدمت الدراسـة المنهـج الوصفـي التحليـلي، التعليمـي. ومـن أهـم النتائـج التـي توصلـت لهـا الدراسـة وجـود تبايـن حـول أبعـاد نظـم المعلومـات التسـويقية إلا أن جميعهـا كانـت بمسـتوى مرتفـع. وجودعلاقـة ذات دلالـة إحصائيـة بـين نظـام السـجلات الداخليـة في اتخـاذ القـرارات التسـويقية بـشركات دال للمـواد الغذائيـة، وجـود علاقـة ذات دلالـة إحصائيـة بـين نظـام الاسـتخبارات التسـويقية في اتخـاذ القـرارات التسـويقية بـشركات دال للمـواد الغذائيـة.

الكلـمات المفتاحيـة: نظـم المعلومـات التسـويقية، اتخـاذ القـرارات التسـويقية ، منظـمات الأعـمال ، السـجلات الداخليـة ،الاسـتخبارات التسـويقية.

The role of marketing information systems in decision making (Case study of Dal Food Group)

Afra Mohamed Abd Aljbar Mohamed Kear

Abstract

The study dealt with the role of marketing information systems on making marketing decisions, by applying it to Dal Food Group. The problem of the study was the limited in**teres**t of Sudanese business organizations in informational resources, especially the marketing information system in its real integrated form within a structured systemic framework that the marketing and procurement departments can benefit from and rely on mainly when making the necessary marketing decisions to perform all their activities. The study aimed to identify the role of marketing information systems in decision-making in Dal Foodstuff companies. The study used the descriptive, analytical, educational approach. One of the most important findings of the study is that there is a discrepancy in the dimensions of marketing information systems, but all of them were at a high level. The existence of a statistically significant relationship between the internal records system in making marketing decisions in Dal Foodstuff companies, and the existence of a statistically significant relationship between the marketing intelligence system in making marketing decisions in Dal Foodstuff companies.

Words key:marketing information systems - making marketingdecisions -business organizations -marketing intelligence -internal records

مقدمة:

أن بيئة الأعمال في الوقت الحاضر تتعرض إلى تغيرات سريعة نتيجة لتأثيرات العولمة والابتكارات التقنية والتغيرات الاجتماعية والسياسية، وزيادة الوعي والمتطلبات لدى العملاء. إذ تؤدي هذه التغيرات إلى وجود بيئة تنافسية حادة ويسودها الغموض البيئي مما تعد من الصعوبات التي تواجه استمرار وبقاء منظمات الأعمال مما يلزمها إلى ضرورات مواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية واستغلالها والاستفادة منها لإنجاز أعمالها، فضلاً عن قيام منظمات الأعمال بإدارة المستقبل، من خلال استخدام المعلومات المكتسبة من الماضي والحاضر.

أن نشاط منظمات الأعمال التسويقي يقترن بطبيعة القرارات المتخذة التي تستند على الحقائق والبيانات والمعلومات التي تعكس البيئة التسويقية الداخلية والخارجية للمنظمة من أجل مواجهة التهديدات التسويقية واستغلال الفرص المتاحة، جعل السرعة والدقة والموضوعية في

المعلومات من الأمور الواجب أخذها بعين الاعتبار، فحاجة المنظمة للمعلومات لا تعني أن كل المعلومات مهمة لها، فقد تظهر مشكلات في جمعها، وتشغيلها ونشرها، لذا كان على المنظمة تشخيص هذه البيئة واكتشاف حاجات ورغبات عملائها.

تحتاج إدارة منظمات الأعمال إلى وجود نظام معلومات تسويقي بغية تأمين جميع المعلومات الواردة من مصادرها المتنوعة وخزنها وتحليلها وتوزيعها إلى مراكز اتخاذ القرارات بشكل فعال في وفي الوقت المناسب، وبالشكل المناسب ليتسنى اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية لمنظمات الأعمال. لذا أصبح الاعتماد على أنظمة المعلومات التسويقية سبباً من أسباب بقاء المنظمة ونموها وتطورها

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في محدودية اهتمام منظمات الأعمال السودانية بالموارد المعلوماتية ولاسيما نظام المعلومات التسويقية بشكله الحقيقي المتكامل ضمن إطار نظمي مهيكل يمكن لإدارتي التسويق والمشتريات في الاستفادة منه والاعتماد عليه بشكل رئيس عند اتخاذ القرارات التسويقية اللازمة لتأدية جميع نشاطاتها.

بناءً على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في ما هو دور نظم المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات بشركات دال للمواد الغذائية؟

يندرج تحت هذا السؤال المحوري عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

1. هل يؤثر نظام السجلات الداخلية في اتخاذ القرارات بشركات دال للمواد الغذائية؟
2. هل يؤثر نظام الاستخبارات التسويقية في اتخاذ القرارات بشركات دال للمواد الغذائية؟
3. هل يؤثر نظام بحوث التسويق في اتخاذ القرارات بشركات دال للمواد الغذائية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال الآتي:

1. **رفد المكتبة السودانية بمساهمة معرفية تربط بين نظم المعلومات التسويقية واتخاذ القرارات.**
2. **تسهم الدراسة في رسم تصور واضح لإدارة الشركة عن أهمية نظم المعلومات التسويقية ودورها في توفير معلومات لمتخذي القرارات.**
3. **أهمية اتخاذ القرارات في الشركة لمواجهة حالات عدم التأكد ومعالجة المشكلات التسويقية الحالية والمحتملة الوقوع.**

أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في دراسة والتعرف على دور نظم المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات بشركات دال للمواد الغذائية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أثر نظام السجلات الداخلية في اتخاذ القرارات بشركات دال للمواد الغذائية.

2. بيان أثر نظام الاستخبارات التسويقية في اتخاذ القرارات بشركات دال للمواد الغذائية.
3. دراسة أثر نظام بحوث التسويق في اتخاذ القرارات بشركات دال للمواد الغذائية.
4. مساعدة الإدارة العليا من خلال تقديم مقترحات للاستفادة منها في اتخاذ القرارات بالشركة.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلي اختبار الفرضية الرئيسية التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات بشركات دال للمواد الغذائية. **ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:**

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام السجلات الداخلية واتخاذ القرارات بشركات دال للمواد الغذائية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الاستخبارات التسويقية واتخاذ القرارات بشركات دال للمواد الغذائية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام بحوث التسويق واتخاذ القرارات بشركات دال للمواد الغذائية.

نموذج الدراسة:

لتحقيق الغرض من هذا البحث والوصول إلى أهدافها المحددة في تحديد أثر المتغير المستقل في المتغيرات التابعة، فقد قام الباحث بتصميم وتطوير نموذج خاص بهذا البحث اعتماداً على الأدبيات السابقة. والشكل (1) يوضح شكل النموذج لهذه المتغيرات.

شكل نموذج الدراسة

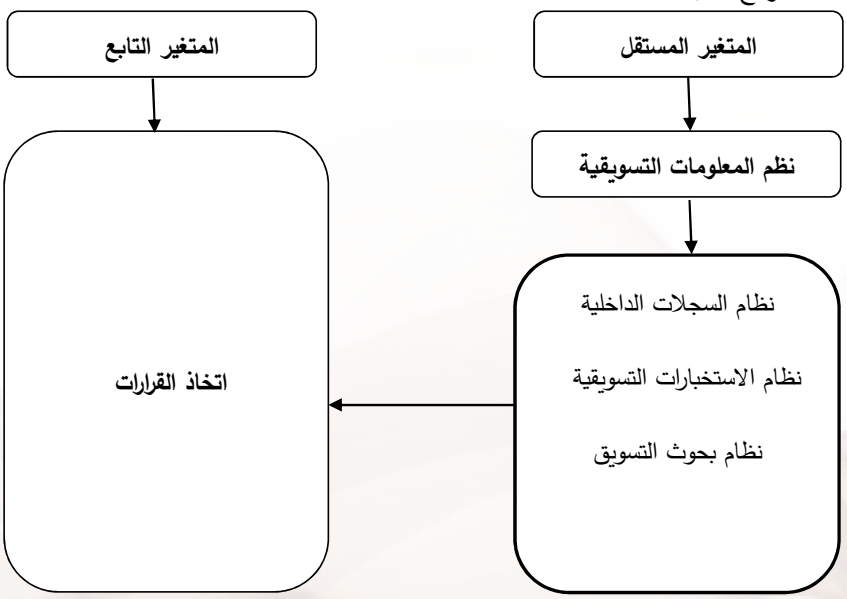

منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعان الباحث بالمنهج التاريخي.

هنالك العديد من الدراسات المتعلقة بالمجال بالمكتبات منها:

دراسة محمـــــد، 2010م:[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: هل تؤثر بحوث التسويق في اتخاذ القرارات التسويقية بالشركة. هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام بحوث التسويق في اتخاذ القرارات التسويقية.وقامت الدراسة على فرضيات أن هناك العلاقة بين المعرفة ببحوث التسويق ودرجة استخدامها، وأن هناك علاقة بين استخدام بحوث التسويق وتحسينأدائهاالتسويقي. استخدمت الدراسة المنهجالوصفيالتحليلي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع (100) استبانة على موظفي إدارة التسويق بشركة نجدية. أشارت نتائج الدراسة في إدارة التسويق بشركة نجدية للتسويق المحدودة إلى قلة عددية الكوادر من حملة الشهادات الجامعية وزوي الخبرة في مجال التخصص، مما يؤثر في التطبيق العملي والعلمي لاستخدامات بحوث التسويق في اتخاذ القرارات التسويقية، وأوصت الدراسة بالاعتماد على بحوث التسويق في اتخاذ القراراتا لتسويقية وإنشاء قسم متخصص لبحوث التسويق وذلك من خلال زيادة برامج التدريب والتأهيل في ما يخص وظيفة التسويق واستخدامات بحوث التسويق في ظل عالم متطور تكنولوجياً.

دراسةثريا، 2014م:[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من أن هناك بعض التقديم التقني الذي تستخدمه المصارف التجارية في السودان في ممارسة أنشطتها إلا أن هناك بعض القصور في مقدرتها على جذب العملاء المرتقبين وتحويلهم إلى عملاء حاليين وذلك لعدم إيلاء إدارات هذا المصارف الاهتمام المطلوب لبحوث التسويق. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام المصارف التجارية بالسودان بممارسة وظيفة بحوث التسويق واتخاذها وسيلة لتحسين الأداءالتسويقي. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفيالتحليلي.

تكونت عينة الدراسة من العاملين بالمصارف التجارية. خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها، أن تخصصات نسبة عالية من العاملين بإدارة البحوث التسويقية في المصارف بعيدة عن بحوث التسويق، واتضح أيضاً أن خبرتهم في هذه الوظيفة ضعيفة وأن هناك نسبة مقدرة من أفراد العينة ليس لديهم المعرفة أساساً ببحوث التسويق. أوصت الدراسة بالحرص على أن يعمل في دارة البحوث التسويقية من هو متخصص أو أقرب في تخصصه لها، وأن تدعم هذه الإدارات بأشخاص ذوي خبرة في هذا المجال وأن تهتم إدارات المصارف بمنح العاملين في إدارة التسويق والبحوث دورات تدريبية في بحوث التسويق تؤهلهم لممارسة هذه الوظيفية بطريقة أكثر كفاءة.

دراسة صابر، 2015م:[3]

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه ليس هناك ممارسة من قبل الإدارة العليا للشركة بتطبيق نظم المعلومات التسويقي في عملياتها، كما أن هناك ضعف في تدفق المعلومات التسويقية مما

يجعل صعوبة الاستفادة منها في صياغة استراتيجية قنوات التوزيع. هدفت الدراسة إلي التعرف على طبيعة العلاقة بين نظم المعلومات التسويقية وقنوات التوزيع،

مفهوم وأهمية نظم المعلومات التسويقية:

أصبحت نظم المعلومات في السنوات الأخيرة من أهم الأدوات التي يعتمد عليها القائمون على التسويق، فهي أداة فعالة في مجال التسويق فيما توفره للإدارة من معلومات وبيانات دقيقة على المستهلكين، الطلب، المنافسين، العوامل الاقتصادية وذلك للمساعدة في سرعة اتخاذ القرارات ومواجهة المشكلات التسويقية المختلفة.

أولاً: مفهوم نظام المعلومات التسويقية:

لقد ظهر مفهوم نظام المعلومات التسويقية لأول مرة في بداية الستينات، كاتجاه حديث ومتطور لإحداث تغييرات إيجابية في إدارة الأنشطة التسويقية، وهناك عدة تعاريف تنظم المعلومات التسويقية أهمها:

عرف **Kotler** نظام المعلومات التسويقية بأنه: «الهيكل المستمر والمتعامل من الأفراد والتجهيزات والإجراءات تهدف إلى جمع وتصنيف وتحليل وتقييم ونشر المعلومات الملائمة في الوقت المناسب الآتية

من مصادر داخلية وخارجية من المؤسسة والموجهة لخدمة القرارات التسويقية». [4]

كما يعرف نظام المعلومات التسويقي بأنه يتضمن التفاعل المركب بين المتخصصين والآلات المستخدمة لضمان جمع وتحليل وتدفق المعلومات التسويقية من المصادر الداخلية والخارجية، واللازمة لاتخاذ القرارات التسويقية تحت الظروف المختلفة (كاملة، ناقصة، غير متوفرة)،وذلك لخدمة مديري التسويق بالشركات التي تقوم بتقديم سلع أو خدمات من الحاضر أو المستقبل». [5]

عرف بأنه: « نظام يقدم تدفق مستمر من المعلومات والتي يمكن أن يلجا إليها المسير لاتخاذ القرارات التسويقية». كما يعرف بأنه : « مجموعة من الأجراء المترابطة التي تتفاعل مع البيئة ومع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات وانتاج المخرجات من خلال اجراء تحويلي منظم «.[6]

كما يعرف بأنه: مجموعة مهيكلة أو متفاعلة من الأفراد والآلات والاجراءات الموجهة لإنتاج تدفق منتظم من المعلومات الملائمة القادمة من مصادر داخلية وخارجية للمؤسسة والمرسلة بالأساس لخدمة القرار التسويقي «.

أن نظام المعلومات التسويقي ما هو إلا مجموعة الأجزاء،الأفراد،الآلات،البرامج، الاجراءات ... المتفاعلة فيما بينها والتي ينتج عنها تدفق منتظم للمعلومات التسويقية الهامة الصحيحة والدقيقة،والتي يتم الحصول عليها من كلا المصادر الداخلية والخارجية للمؤسسةنهدف استخدامها من طرف المحتاجين إليها في مراكز التسيير المختلفة داخل المؤسسة بغية مساعدتهم في اتخاذ القرارات التسويقية».

ثانياً: أهمية نظم المعلومات التسويقية

تتجلى أهمية نظام المعلومات التسويقية فيما يلي:[7]

1. توفر المعلومات والبيانات المطلوبة لمدراء التسويق عند تحليل البدائل لاتخاذ القرار.
2. تعتبر حلقة وصل ما بين نظم المعلومات التسويقية وسياسات المنظمة العامة.
3. ربط كافة سياسات المنشأة مع بعضها لتحليلها بشكل متكامل.
4. المساعدة على استخراج بيانات تفصيلية وبالتالي سهولة اتخاذ قرار تسويقي نحو أي منتج أو عميل.
5. توفر للمنظمة البيانات عن الزبائن والسلع ورجال البيع.
6. تعمل على تقليل الوقت اللازم لاتخاذ القرار.
7. تحقق أفضل استثمار للبيانات المتاحة.
8. الرصد المبكر للفرص التسويقية المتعلقة بالمنتجات أو الخدمات الجديد
9. امكانية تعديل المعلومات دون جهد، من خلال نظام الحاسب الآلي (Online) والاجابة على أيأسئلة تتعلق بالعملاء أو السلع ...بشكل فوري،كما يمكن أن تستخدم في تحليل نتائج النشاط اليوميموزعا جغرافيا،او طبقا لنوعية العملاء فضلا عنامكانية استخدام هذه المعلومات في تقييم كفاءة السياسات التسويقي.

مفهوم وأهمية وأنواع القرارات:

أولاً: مفهوم القرارات:

جاء في اللغة قرر بمعنى سكن واطمأن، وقر الأمر رضي عنه وأمضاه، وتقرر الأمر أي ثبت واستقر، والقرار ما انتهى إليه الآمر.

تعددت التعاريف الاصطلاحية التي قدمها كتاب ومنظرو الإدارة، وان ارتكزت وتشعبت في نواح عديدة، ويمكن عرضها كما يلي:-عرف القرار بأنه (عملية اختيار بين مجموعة من البدائل للتوصل إلى البديل المناسب بشأن مسألة أو موضوع معين.

أما اتخاذ القرارات فعرف بأنه (سلوك أو تصرف واعٍ ومنطقي وذو طابع جماعي، ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة، ويعتبر هذا البديل الأكثر كفاءة وفاعلية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذي القرار[8]

ثانياً: أنواع القرارات :

يصعب حصر القرارات كافة، بسبب تعدد المعايير التي طرحها علماء الإدارة لتحديد تلك القرارات مما ترتب عليه تنوع القرارات ووقوع تداخلات بين هذه القرارات وقد حدد البعض القرارات وفقا للمعايير الآتية:[9]

1. وفقاً للوظائف الأساسية بالشركة:

وتصنف القرارات وفق هذا المعيار الى:

أ. قرارات تتعلق بالأفراد، مثل الاختيار، التعيين، والتدريب،والترقيات.

ب. قرارات تتعلق بالوظائف الإدارية ذاتها، مثل القرارات الخاصة بالأهداف المراد تحقيقها، والإجراءات الواجب اتباعها، والسياسات،وبرامج العمال.

ج. قرارات الانتاج، مثل اختيار موقع المصنع، الالات، تصميم المنتج.

د. قرارات التسويق، مثل، الاسواق التي سيتم التعامل معها، والدعاية والإعلان.

2. وفقا لأهمية القرارات:

وتصنف القرارات وفق هذا المعيار الى ثلاثة هي:

أ. القرارات التنفيذية (التشغيلية): تتعلق بمشكلات العمل اليومي، وتعتبر من اختصاص الإدارة التنفيذية، وهذه قرارات مبرمجة تتطلب الالتزام بأساليب وقواعد وأوامر محددة.

ب. القرارات التكتيكية: تتعلق بالإدارة الوسطى، وغالبا ما تهدف هذه القرارات الى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، وبيان حدود السلطة والمسؤولية،.

ج. القرارات الاستراتيجية: تتميز بالثبات النسبي طويل الأجل، وبضخامة الاستثمارات

3. وفقا لإمكانية برمجة القرارات او جدولتها وتنقسم الى:[10]

أ. قرارات مبرمجة: القرارات التي تؤخذ بشكل روتيني ومتكرر، حيث تؤخذ بسرعة بناءً على الخبرة والمعرفة والتجربة السابقة،

ب. قرارات غير مبرمجة: القرارات المتعلقة بجوانب متعددة تتطلب الاهتمام والدراسة والتفكير والابتكار وتحتاج الى وقت طويل لاتخاذها.

ج. القرارات شبه المبرمجة: التي تكون فيها مشكلة القرار شبه محددة تماما، كأن تكون الإجراءاتمحددةمسبقاً،وهناكجوانبأخرىغيرواضحةوليستمعلومةلمتخذالقرار.

ثانياً: أهمية القرارات:

ترجع أهمية اتخاذ القرارات إلى إنها محور العملية الإدارية، وذلك لأنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها، فعندما تمارس الإدارة وظيفة التخطيط فإنها تتخذ قرارات معينة في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة سواء عند وضع الهدف أو رسم السياسات أو إعداد البرامج أو تحديد الموارد الملائمة، أو اختيار أفضل الطرق والأساليب لتشغيلها، وعندما تضع الإدارة التنظيم الملائم لمهامها المختلفة وأنشطتها المتعددة فإنها تتخذ قرارات بشان الهيكل التنظيمي ونوعه وحجمه وأسس تقسيم الإدارات والأقسام والأفراد الذين تحتاج إليهم للقيام بالإعمال المختلفة ونطاق الإشراف المناسب، وخطوط السلطة والمسئولية والاتصال، وعندما يتخذ المدير وظيفته القيادية فانه يتخذ مجموعة من القرارات سواء عند توجيه مرؤوسيه وتنسيق مجهوداتهم أو استثارة دوافعهم وتحفيزهم على الأداء الجيد أو حل مشكلاتهم، وعندما تؤدى

الإدارة وظيفة الرقابة فإنها أيضا تتخذ قرارات بشأن تحديد المعايير الملائمة لقياس نتائج الأعمال والتعديلات التي سوف تجريها على الخطة، والعمل على تصحيح الأخطاء إن وجدت،

وهكـذا تجـرى عمليـة اتخـاذ القـرارات في دورة مسـتمرة مـع اسـتمرار العمليـة الإداريـة نفسـها.[11]

نشأة وتطور مجموعة شركة دال للمواد الغذائية

أولاً: نبذة تعريفية عن الشركة:

تعتـبر مجموعـة دال مـن أكـبر تجمـع الـشركات في السـودان تحـت إدارة موحـدة وأكثرهـا تنوعـاً في الأنشـطة والأعـمال، تديـر المجموعـة أعمالهـا مـن خـلال سـتة قطاعـات رئيسـية هـي:()

1.الصناعات الغذائية.

2.الزراعية.

3.الأعمال الهندسية.

4.الإنشاءات والعقارات.

5.الخدمات الطبية.

6.التعليم.

ويلعب كل منها دوراً ريادياً في مجاله.

مجموعـة شركات دال تنتـج وتـوزع مجموعـة مـن المنتجـات والخدمـات عاليـة الجـودة للعديـد مـن السـودانيين.

ومنـذ تأسيسـها في عـام 1951م التزمـت المجموعـة وعـلى نحـو صـارم بـإدارة أنشـطتها وفقـاً لأحـدث المعايـير المعمـول بهـا عالميـاً واسـتناداً عـلى قيـم ومبـادئ مهنيـة راسـخة كانـت المجموعـة هـي الرائـدة في الحصـول عـلى عـدد مـن شـهادات الجـودة المعتمـدة عالميـاً كالأيـزو والهسـب»HACCP«.

كـما وضعـت معايـير عالميـة في مـا يتعلـق بمصـادر ومدخـلات الإنتـاج وعمليـات التصنيـع وتطويـر شـبكات التوزيـع ونظـم خدمـات العمـلاء. كـما أن مـوارد مجموعـة شركات دال البشريـة هـي أغـلى مـا تملـك مـن أصـول وتقدرهـم الجوهـري في صنـع واسـتدامة نجـاح مجموعـة جـال.

يتألـف قطـاع شركـة دال مـن شركات المجموعـة التـي تعمـل في مجـال الإنتـاج والتصنيـع والتوزيـع الغـذائي، ويضـم تحـت لـواءه أكـبر الـشركات في مجالهـا في السـودان.

منـذ عـام 2002م أصبحـت شركـة دال للصناعـات الغذائيـة هـي المعبـئ والمـوزع الحـصري في السـودان لعلامـات شركـة كوكاكـولا العالميـة (كـوكا كـولا، فانتـا وسـبرايت) ويتميـز المصنـع بأنـه الأحـدث والأكـثر تطـوراً عـلى مسـتوى أفريقيـا والـشرق الأوسـط وينتـج أيضـاً عصائـر كابي وبيبـو ومياه صافيـة المعدنيـة.[12]

وتغطـي خدمـات الشركـة كافـة مناطـق السـودان عـن طريـق شـبكات توزيـع متطـورة وتتبنـى مبـدأ المسـؤولية الاجتماعيـة في كافـة خططهـا وبرامجهـا بإسـتصحاب حاجـة المجتمعـات المحليـة في مختلـف المجـالات كالتعليـم والصحـة والبيئـة والأنشـطة الرياضيـة وتخصـص الشركـة نسـبة مقـدرة مـن فـرص التوظيـف لـذوي الاحتياجـات الخاصـة. تعتمـد دال للصناعـات الغذائيـة تجهيـزات وأنشـطة صديقـة للبيئـة كإسـتخدام الطاقـة الشمسـية ومعالجـة المخلفـات.[13]

تأسيساً علىإستراتيجية مجموعة دال الموسعة عام 2004م كان هناك تركيز على العمل معاً وتوحيد ودمج العمليات عبر مجموعة. وفي عام 2010م حدد مجلس إدارة المجموعة إستراتيجية أساسية أخري وذلك بتحديد عدد من النواحي والمبادرات الرئيسية بهدف تعزيز هذه المبادرات ودفع المجموعة إلى الأمام. وكان برنامج التفعيل الأمثل لسلسلة الإمداد هو أحد المبادرات التي تم الاتفاق على إطلاقها وقد تطرق هذا البرنامج لكل نواحي العمل في المجموعة ويعتبر نموذجاً مثالياً للعمل التعاوني.

تم تقسيم البرنامج إلي ستة مسارات عمل ركزت أحدها على الطريق إلى السوق وهي سياسة منتجات شركات قطاع دال للصناعات الغذائية. بما أن معظم هذه التغيرات في مسارات العمل هي خارج الخرطوم، لم يكن عدد كبير من العاملين في المجموعة علي علم بنجاح المشروع ومساهمته المستمرة في نمو المجموعة.

كما شهد قطاع دال للصناعات الغذائية منذ إحدي عشر عاماً شهد خلالها نمواً وتغيراً كبيرين في القطاع في ولاية النيل الأبيض. على الرغم من برنامجه المزدحم إلا انه أخذت المجموعة بعض الوقت للتعريف بمراكز التوزيع الجديدة في ربك وكيفية تأسيسها كما حدثت عن بعض المبادرات الرائعة التي تم تبنيها في المراكز.

في أواخر عام 2010م حقق فريق القطاع بولاية النيل الأبيض نجاح هو الأول من نوعه في الشركة وذلك عبر تجميع الشركات الثلاث (سيقا، كوكاكولا، وكابو) والتي كانت تدير عملياتها بشكل مستقل عن بعضها البعض في منطقة كوستي ودمجها في مركز توزيع موحد على مستوي عالً من الكفاءة على جانب النهر في مدينة ربك. فقد كان أول مركز للتوزيع في

السودان حيث يتم فيه توزيع منتجات الشركات الثلاث في قطاع الصناعات الغذائية بمجموعة دال.[14]

إجراءات الدراسة الميدانية:

يتناول هذا المبحث وصفا» لمنهج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وكذلك تصميم ادوات القياس المستخدمة وطرق اعدادها، كما يتضمن هذا المبحث تقييم أدوات القياس للتأكد من صلاحيتها ومدى تطبيقها بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولاً: منهج الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف الظاهرة موضوع الدراسة ولتوفير البيانات والحقائق عن مشكلة البحث، كما يتسم الأسلوب الوصفي بأنه يقرب الباحث من الواقع حيث يدرس الظاهرة كما هي على ارض الواقع ويصفها بشكل دقيق أما بشكل كمي أو كيفي.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسةمن العاملين بقسم التسويق بمجموعة شركات دال للمواد الغذائية، وبلغت عينة الدراسة (100) مفردة تم اختيارها عن طريق العينة العشوائية البسيطة، بما يخدم أهداف الدراسة وبناء اعلى معرفتهم دون أن يكون هناك قيود أو شروط غير التي يراها هو مناسبة.

ثالثا: تصميم أداء الدراسة:

عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جميع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وهناك العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على وسيلة الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة. وتعرف الاستبانة بأنها: (أداة من أدوات البحث تتألف من مجموعة من المفردات مصحوبة بجميع الإجابات الممكنة عنها، أو بفراغ للإجابة عندما تتطلب إجابة مكتوبة، وعلى الفرد أن يحدد ما يراه أو ينطبق عليه فيها، أو يعتقد أنه الإجابة الصحيحة على كل مفردة من المفردات، أو أن يكتب في الفراغ المحدد ما يعتقده أو يراه أو يشعر به تجاه ما تقيسه هذه المفردات).

هذا وجاء اعتماد الباحث على الاستبانة لمزاياها المتمثلة في الآتي:

1. إمكانية تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
3. سهولة وضع الأسئلة وترسيم ألفاظها وعباراتها.
4. توفر وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.
5. يشعر المجيبون عنها بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

تحقيقاً للغرض السابق للاستبانة قام الباحث بتصميم استمارة لدراسة دور نظم المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات التسويقية (2015-2019م)وتتألف الاستمارة من قسمين:

القسم الأول:

يحتوى على خمسة فقرات تناولت السمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في:

1/النوع.
2/ العمر.
3/ الحالة الاجتماعية.
4/المؤهل العلمي.
5/ سنوات الخبرة.

القسم الثاني:يتكون من ستة محاور وعدد 28فقرة. وذلك على النحو التالي:

جدول (1/4) توزيع محاور الدراسة

المحور	محاورالدراسة	عددالفقرات
الأول	نظام السجلات الداخلية	7
الثاني	الاستخبارات التسويقية	7
الثالث	بحوث التسويق	7
الرابع	اتخاذ القرارات التسويقية بالشركة	7
	المجموع	**28**

المصدر: إعدادالباحث،2022م

كما تم قياس درجة الاستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale)،والذي يتراوح من لا أوافق بشدة إلى اوافق بشدة،كما هو موضح في جدول (2/4).

جدول (2/4): مقياس مستوى الموافقة

الوزن	مستوى الموافقة
1	لاأوافق بشدة
2	لاأوافق
3	محايد
4	أوافق
5	أوافق بشدة

المصدر: إعدادالباحث، 2022م .

وقد تم تصحيح المقياس المستخدمة في الدراسة كالآتي:

درجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات ((1+2+3+4+5)/5 = 3).

والأوساط المرجحة لهذه الأوساط كما في الجدول التالي:

الجدول (3/4) يوضح الأوزان والأوساط المرجحة لخيارات إجابات أفراد العينة.

جدول (3/4): الوزن الوسط المرجح لمقياسالدراسة

الخيار	لاأوافق بشدة	لاأوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسطالمرجح	1.79-1.0	2.59-1.8	3.39-2.6	4.19-3.4	5-4.2

المصدر: عز عبد الفتاح،**مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1982م)،ص541.

رابعاً: تقييم أدوات القياس:

وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

1/ صدق أداةالدراسة:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجل هو بناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة، وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كلمن:

(أ). اختبار صدق محتوى المقياس (content validity)

بعد أن تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة وحتي تم التحقق من صدق محتوى أداة الدراسة والتأكد من أنهاتخدم أهداف الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (3) من المحكمين في مجال الإدارة كما هو موضح في المل حق (1)، وقد طلب من المحكمين إبداء أرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة في ما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف. وبعد أن تم استرجاع الاستبيان من جميع الخبراء تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه، مثل تعديل محتوى بعض الفقرات ، وتعديل بعض الفقرات لتصبح أكثر ملائمة ، وحذف بعض الفقرات وتصحيح أخطاء الصياغة اللغوية . وقد اعتبر الباحث الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدقالظاهري، وصدق المحتوى للأداة واعتبر الباحث أن الأداة صالحة لقياس ما وضعت له. وبذلك تمَّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية (انظر ملحق(1).

(ب) اختبارالثبات:

يقصد بالثبات هو أي أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة). في نفس الظروف والشروط وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعنى الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير في ما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وبالتالي كل ما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة ألفاكرونباخللت أكد من الاتساق الداخلي للمقاييس ،

الخاتمة :

تحتاج إدارة منظمات الأعمال إلى وجود نظام معلومات تسويقي بغية تأمين جميع المعلومات الواردة من مصادرها المتنوعة وخزنها وتحليلها وتوزيعها إلى مراكز اتخاذ القرارات بشكل فعال في وفي الوقت المناسب، وبالشكل المناسب ليتسنى اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية لمنظمات الأعمال. لذا أصبح الاعتماد على أنظمة المعلومات التسويقية سبباً من أسباب بقاء المنظمة ونموها وتطورها.

النتائج:

يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث بما يأتي:

1. وجود تباين حول أبعاد نظم المعلومات التسويقية إلا أن جميعها كانت بمستوى مرتفع.
2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام السجلات الداخلية في اتخاذ القرارات التسويقية بشركات دال للمواد الغذائية.
3. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الاستخبارات التسويقية في اتخاذ القرارات التسويقية بشركات دال للمواد الغذائية.
4. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام بحوث التسويق في اتخاذ القرارات التسويقية بشركات دال للمواد الغذائية.
5. يتمتع نظام السجلات الداخلية بالقدرة على إعداد التقارير عن العمليات الداخلية الشركة
6. يعمل نظام السجلات الداخلية على تلبية احتياجات إدارة التسويق لاتخاذ القرارات التسويقية بالشركة.
7. يوفر نظام السجلات الداخلية بيانات ومعلومات كافية عن البيئة التي تتعامل معها الشركة.
8. يزود نظام الاستخبارات التسويقية الشركة بتقارير دقيقة عن أوضاع السوق بصورة يومية لدعم قراراتها التسويقية
9. يتم إجراء البحوث التسويقية وفقاً لاحتياجات الشركة بالاعتماد على مصادر متعددة لجمع البيانات لتحقيق كفاءة القرارات التسويقية.

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة توصى الباحثة بالآتي:

1. إنشاء إدارة متخصصة في الاستخبارات التسويقية مهمتها تحليل المعلومات الخاصة بكل من (البيئة، العميل، السوق، المنتج، التنافسية).
2. زيادة الاهتمام بنظام السجلات الداخلية، لأهميتها في توفير معلومات عن البيئة التي تتعامل معها الشركة لاتخاذ القرارات التسويقية.
3. الاهتمام ببحوث التسويق باعتبارها مصدراً خارجياً للمعلومات التسويقية تجعل

الشركة قادرة على التنافس وتحقيق أهدافها في البقاء والنمو في الأسواق.

4. أن يأخذ أصحاب القرار التسويقي بملاحظات العاملين لتطويرالمنتجات وتحسين الخدمات.
5. تصميم نظام لقياس معدلات شكاوي العملاء من المنتجات المقدمة.
6. العمل على تطوير مهارات الإدارة العليا خاصة في التعامل مع البيانات والقدرة على تشخصيها وتحليلها لتحقيق كفاءة القرارات التسويقية.
7. الاستعانة بكوادر متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات التسويقية وإقامة دورات مستمرة للعاملين.
8. العمل على تحسين جودة المعلومات الواردة من نظم المعلومات التسويقية بما يحقق ترشيد القرارات التسويقية بالشركة.
9. العمل على تسهيل تدفق المعلومات لمتخذي القرارات التسويقية بالشركة.
10. مواكبة التطور في مجال نظم المعلومات التسويقية وقواعد البيانات التسويقية، بالشكل الذي يمكن الشركة من اتخاذ قرارات تسويقية رشيدة

الهوامش:

(١) محمـــــد بله محمـــــد الفكي، أثر بحوث التسويق في إتخاذ القرارات التسويقية دراسة تطبيقية على (شركة نجدية للتسويق المحدودة) المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، 2010م

(2) ثريا حسن فرح محمد، بحوث التسويق ودورها في تحقيق الأهداف التسويقية للمنظمة بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، 2014م

(3) صابر عبدالله نصر، دور نظم المعلومات التسويقية في إستراتيجية قنوات التوزيع بالسودان: دراسة حالة الشركة العربية السودانية لإنتاج الزيوت النباتية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، 2015م

(4) زير منير عبوي، نظم المعلومات التسويقية، ط1 (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2008م)، ص 661.

(5) فريد النجار، إدارة منظومات التسويق العربي والدول، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1998م)، ص 261

(6) عماد الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، (الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 13.

(7) توفيق محمد عبد المحسن، بحوث التسويق، (مصر: دار النهضة العربية، 1998م)، ص 63.

(8) حسين حريم، ثقيف حداد وآخرون، أساسيات الإدارة، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 1998م)، ص25

(9) نوافسالم كنعان، القيادةالادارية، (عمان: دارالثقافةللنشروالتوزيع، 2009م)، ص249.

(10) منعم زمزير الموسوي، بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009م)، ص17

(11) 11زينب جبار يوسف وهيفاء عبدالغني عودة، أهمية نظام التكاليف المبني على التكلفة في القرارات الإدارية،مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية،بغداد، المجلد22، العدد4، 2004م، ص935.

(13) [12]w.daymanamreen.com

(14) www.daymanamreen.com

(15) www.anasudani.net

(16) أحمد خليفة حمزة أحمد، أثر التوزيع على تسويق المنتجات الغذائية بشركات الأعمال، دراسة تطبيقية على مجموعة شركات دال للمنتجات الغذائية المحدودة (2007-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٢م، ص١٠٣

المصادر والمراجع:

1/ الكتب:

(1) ابراهيم عبد الواحد نائب، وانعام عبد المنعم باقية، نظرية القرارات (نماذج وأساليب كمية محوسبة)، (عمان: دار وائل للنشر، 2001م).

(2) أبو رمان اسعد حماد، الديوه جي ابي سعد، التسويق السياحي والفندقي، (عمان: دار الحامد للنشر، 2000م).

(3) اكرم رضا، كيف تحل مشكلاتك وتتخذ القرار الفعال، (بورسعيد: دار التوزيع والنشر الاسلامية، 2000م).

(4) أمنية محمد حسين، نظم المعلومات التسويقية، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 2004).

(5) أمين عبد العزيز حسن، استراتيجيات التسويق في القرن الحادي والعشرين، (القاهرة: دار قباع للطباعة والنشر والتوزيع، د ت).

2/ الرسائل الجامعية:

(1) آلاء عبد الحافظ حمودة، أثر بحوث التسويق علي الاستراتيجيات التسويقية (دراسة حالة ـــــ مجموعة شركات معاوية البرير للصناعات الغذائية في الفترة مابين 2006م – 2018م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة شندي، 2018م.

(2) تيسير على زاهر، فعالية نظام المعلومات التسويقي في تدعيم الميزة التنافسية لشركات الاتصالات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، 2014م

(3) ثريا حسن فرح محمد، بحوث التسويق ودورها في تحقيق الأهداف التسويقية للمنظمة بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، 2014م.

3/ المجلات العليمة:

(1) حسن علي مشرقي، دور تكنولوجيا المعلومات في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات في المنظمات الصناعية والخدمية، مجلة الاداري، مسقط، العدد 97، 2004م.

(2) خالد غازي التميمي، دور نظام التكاليف في مساندة الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، الموصل، العدد 48، 1998م.

(3) خالد مسعود الباروني وحمود محمد سعد، دور نظم المعلومات التسويقية في تحسين الميزة التنافسية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب، العدد13، 2016م.

4/ المواقع الإلكترونية:

(1) www.anasudani.net

(2) www.daymanamreen.com

(3) www.daymanamreen.com

5/ الكتب الإنجليزية:

(1) Sylie martin , jean Pierre verdine , Marketing les comptes, edition chihab, 1996.

(2) Bernard dubois ,marketing management,paris: 10eme edi, 2000.

(3) Eldon Y. li, Raymond Mcleod Jr., & John C. Rogers, Marketing Information Systems in Fortune 500 Companies: A longitudinal analysis of 1980, 1990, & 2000, Information & Management, 382001.

مستوى الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين العاملين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل-فلسطين (2022 - 2023م)

د. كمـــال خليـــل مخامـــرة
كلية التربية- جامعة الخليل - فلسطين

أ. أنـــــوار جبـــــاره جعبري
محاضر متفرغ- جامعة الخليل

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين العاملين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل، وتكمن أهمية الدراسة في أنها تهتم بشريحة مهمة في الميدان التربوي وهي المرشدين التربويين، ومن حيث توفير المعلومات للباحثين والمرشدين بحيث تبصرهم بأهمية تمتع المرشد التربوي بكفاءة إجتماعية في عمله، كما أنها قد تفيد نتائج الدراسة المسؤولين في وزارة التربية والتعليم على تكثيف أو استحداث دورات تدريبية للمرشدين التربويين تساعدهم على تطوير الكفاءة الاجتماعية. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الكفاءة الاجتماعية لجمع البيانات، وقد تم التحقق من صدقه وثباته بالطرق الإحصائية المناسبة، وتكون مجتمع الدراسة من (252) مرشداً ومرشدة، وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (100) مرشد ومرشدة، وأظهرت النتائج أن مستوى الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين العاملين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل جاء مرتفعاً، وتوصلت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغيرات: الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، المديرية.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة الاجتماعية، المرشدين التربويين، محافظة الخليل.

The level of social competence among educational counselors working in public schools in Hebron Governorate (2022 - 2023 AD)

Kamal Khalil Mohammad Makhamreh
Anwar Jbara Shaban Jabari

Abstract

This study aimed to identify the level of social competence among educational counselors working in public schools in Hebron Governorate. The importance of the study lies in the fact that it is concerned with an important segment in the educational field, which is the educational counsellors, and in terms of providing information to researchers and counselors so that it enlightens them on the importance of the educational counselor enjoying social competence in his work, educators help them to develop social competence. The researcher used the descriptive analytical method, and social competence was used to collect data, and its validity and reliability were verified by appropriate statistical methods. The study population consisted of (252) male and female counselors, and the study was conducted on a random sample of (100) male and female counselors, and the results showed that the level of social competence among the educational counselors working in public schools in Hebron Governorate was high, and the results concluded that there were no significant differences. Statistical averages of social competence among educational counselors in public schools in Hebron Governorate, due to the variables: gender, years of experience, educational qualification, and directorate.

Keywords: Social Competence, Educational Counsellors, Hebron Governorate.

المقدمة:

يعتبر الإرشاد النفسي والتربوي جانباً مهماً من جوانب العملية التربوية التي تقدمها المدرسة للطلبة دون استثناء، لما له من أثر كبير على مساعدة الفرد في مواجهة مشكلاته وما يعترض سبيل نموه السوي والمساهمة الفعالة في تنمية إمكانياته والوصول إلى أعلى مستوى من الصحة النفسية، فالمرشد التربوي بخلفيته العلمية وخبرته الميدانية يقدم خدمات تربوية وإرشادية لجميع الأفراد في المؤسسة التربوية من طلاب ومعلمين وإداريين، فدور المرشد التربوي في المدرسة دور حيوي هدفه تحقيق التوافق النفسي والتربوي والإجتماعي والمهني لمساعدة الافراد للوصول

الى أعلى مستوى من الصحة النفسية. وقد حظي مفهوم الكفاءة الإجتماعية باهتمام كبير من الباحثين في العقديين الماضيين، نظراً لأهميتها في أماكن العمل والبيئات التعليمية[1]، وتعد من العوامل الهامة في تحديد التفاعلات اليومية للفرد مع المحيطين به في مجالات الحياة المختلفة، فالكفاءة الإجتماعية تؤدي إلى النجاح الإجتماعي والتكيف السليم وتدل على التوافق، كما تعتبر معياراً للصحة النفسية للأفراد[2].

وتعد الكفاءة الإجتماعية مظلة لجميع المهارات الإجتماعية التي يحتاجها الفرد لكي ينجح في حياته وعلاقاته الإجتماعية، فالفرد ذو الكفاءة الإجتماعية توجد لديه القدرة على إختيار المهارات المناسبة لكل موقف ويستخدمها بطرق تؤدي إلى نواتج إيجابية[3].

وقد أشارت كثير من الدراسات لمفهوم الكفاءة الإجتماعية كدراسة الحجار (2015)[4]، ودراسة الطيرة (2012)[5]، ودراسة أبو حلو(2008)[6].

الخلفية النظرية:

مفهوم الكفاءة الإجتماعية:

يتحدث فرج (2003) عن العلاقة بين المهارات الإجتماعية والكفاءة الإجتماعية بقوله بأن الكفاءة الإجتماعية مرادفة للمهارات الإجتماعية وإن كان هناك من ينظر إليها على أنها أكثر عمومية من المهارات، حيث أكد (Spitzbergetal) أن الكفاءة الإجتماعية تتضمن المهارات الإجتماعية، والتوجيه الأقرب هو النظر إلى الكفاءة على أنها مؤشر لمستوى المهارة أي أنها حكم يصدره آخر وفق معايير معينة.ويرى البعض أن هناك تفريق بين المهارة والكفاءة، فالكفاءة هي مجموعة متكاملة من المعارف والمهارات الوظيفية المحددة تحديداً دقيقاً والمتعلقة بمجال تعليمي أو تدريبي معين بحيث يمكن تحقيقها وقياسها من خلال البرامج، أما المهارة وبخاصة المعقدة منها فهي نواتج مركبة تتضمن معارف وعمليات عقلية ونفسية، لذلك فهي تتطلب تحليلاً اجرائياً أو بنائيا وترتيب مكوناتها ترتيباً منطقياً يكشف عن العلاقات القائمة بينها[7]. ويرى الباحثان أن الكفاءة أشمل وأعم من المهارة وبخاصة عندما ينظر إلى الكفاءة في شكلها الكامن فهي مجموعة المهارات والمعارف التي تلتزم لأداء أي عمل من الأعمال.

كما يرى البعض أن مصطلح الكفاءة مرادف لمصطلح مهارة عندما ينظر إليها بشكلها الظاهر والذي يعني أنها الأداء الذي يمكن ملاحظته وتحليله وتفسيره وقياسه أي أنها مقدار ما يحققه الفرد في عمله، ويضيف آخرون أن أي أداء لابد أن يشتمل على قدر معين من الكفاءة والتمكن والسيطرة على الأدوات والأساليب والوسائل والمهارات التي يتم من خلالها هذا الاداء، والأداء هو السلوك يتم بقدر معين من المهارة في مجال معين فهو يتطلب قدر مناسب من التدريب والاستعداد والتهيؤ حتى يصل الفرد إلى مرحلة التمكن والكفاءة[8]. وهكذا يتضح لنا مفهوم الكفاءة الإجتماعية بأنها مجموعة من المهارات تكون في مجملها السمة الكلية، والكفاءة الإجتماعية وهي جزء من الكفاءة الكلية للشخصية فإذا ما أضفنا اليها المهارات الأكاديمية، والجسمية، والنفسية، أصبح لدينا شخصية متكاملة.

يرى المغازي (2004)[9] أن الكفاءة الإجتماعية تعتبر إحدى سمات الشخصية ومن أهم موضوعات علم النفس الإجتماعي، حيث تعتبر مظهر من مظاهر القوة الإجتماعية للفرد فالقوة الإجتماعية تمثل من ناحية نفسية دفاعاً داخلياً للإنسان يكمن في الرغبة في حفظ الذات وتأكيدها عن طريق التأثير والسيطرة على الأخرين، فهذه القوة الإجتماعية تعطي لمن يمتلكها مكاسب وامتيازات، فالكفاءة الإجتماعية تعتبر أحد جوانب القوة الإجتماعية التي تمثل نواة علم الاجتماع. وتعد الكفاءة الإجتماعية مظلة لجميع المهارات الإجتماعية التي يحتاجها الفرد لكي ينجح في حياته وعلاقاته الإجتماعية، فالشخص ذو الكفاءة الإجتماعية ينجح في اختيار المهارات المناسبة لكل موقف ويستخدمها بطرق تؤدي إلى نواتج إيجابية[10].

بحيث يعرف فورد (Ford, 2005))[11] الكفاءة الإجتماعية بأنها قدرة الفرد على تحقيق الأهداف الإجتماعية المناسبة في سياقات إجتماعية معينة مستخدماً وسائل مناسبة تؤدي إلى مخرجات إيجابية متطورة.

أما ماكبي وميلر (Mccabe & Meller, 2004)[12] يعرفون الكفاءة الإجتماعية بأنها ذخيرة من المهارات التي تتضمن المعرفة بالمعايير الإجتماعية للسلوك المقبول والقدرة على حل المشكلات الإجتماعية والتعرف على الانفعالات وفهمها والكفاءة اللغوية. ويعرف إليوت وآخرين (Elliot & others, 2001)[13] الكفاءة الإجتماعية أنها مهارات متعلقة تساعد الفرد على التواصل بفعالية مع الآخرين وتحقيق القبول الإجتماعي وتتضمن مجموعة من الاستجابات والسلوكيات المقبولة اجتماعيا.

أما تندام وفولمان (Ten dam & Volman, 2003)[14] فيعرفون الكفاءة الإجتماعية بأنها المجموع الكلي للمعرفة والمهارات والاتجاهات التي تساعد الفرد على أداء المهام وحل المشكلات في مجال محدد وتعكس السلوكيات الإجتماعية والمهارات اللازمة على نحو ملائم في الحياة اليومية. ويعرف المغازي (2004)[15] الكفاءة الإجتماعية بأنها الإحساس بالارتياح بالمواقف الإجتماعية وبذل الجهد، لتحقيق الرضى عن العلاقات الإجتماعية والشعور بالثقة تجاه السلوك الإجتماعي وتحقيق التوازن المستمر بين الفرد وبيئته لإشباع الحاجات الشخصية والإجتماعية. ويرى الباحثان أن الكفاءة الاجتماعية هي مجموعة من المهارات الاجتماعية التي تساعد الفرد على الاتصال والتواصل مع الاخرين بسهوله وأداء المهام وحل المشكلات وبناء العلاقات وإشباع الحاجات الشخصية والإجتماعية.

مكونات الكفاءة الإجتماعية:

تعددت مكونات الكفاءة الإجتماعية، فالكفاءة الإجتماعية تتحدد من خلال مدى واسع من العوامل المتعلقة بالفرد والبيئة والآخرين، ولقد قدم كافل مخططاً لنموذج متدرج ثلاثي المكونات للكفاءة الإجتماعية وهي كالاتي:

المستوى الأول:

حيث وضع التوافق الإجتماعي على هذا المدرج باعتباره المدى الذي تحقق من الأهداف الارتقائية المناسبة والمحددة اجتماعيا لكل مرحلة عمرية وذلك فيما يتعلق بالأداء الإجتماعي والإنفعالي والأسري والجوانب المتعلقة بالعلاقات الحياتية بمعنى أنه يمكن التعرف على التوافق

الإجتماعي من خلال الامور النفسية التي تعود على الفرد، من خلال الطريقة التي يسلك بها في المواقف الإجتماعية المختلفة ودرجة كفاءة أداؤه للمتطلبات الإجتماعية في المجالات المتعددة في الحياة مثل الأسرة والزواج وغيرها[16].

المستوى الثاني:

يطلق عليه اسم الأداء الإجتماعي وهو بمعنى ما الذي يفعله الشخص، ويعرف أيضاً أنه الدرجة التي يستجيب بها الفرد للمواقف الإجتماعية الأولية ذات العلاقة والتي تستوفي المحكات الإجتماعية المقبولة، ويضع كافل تميزاً بين الأداء ومهارات الأداء، فمهارات الأداء هي ما يفعله الشخص ولكنه يتضمن تقييماً في ضوء إذا كان يحكم على الاستجابة باعتبارها أنها مناسبة اجتماعيا لمهمة إجتماعية معينة أم لا[17].

المستوى الثالث:

وهي سلسلة من المهارات المباشرة والمعرفية والعلمية المتضمنة في تحديد كيف يسلك الشخص في موقف إجتماعي معين، ومن الصعب تعريف المهارات الإجتماعية لأنها تحتوي على العديد من العناصر ولكن يمكن دمجها معاً لتكوين هذا التعريف، وهي التي توجه نحو هدف، والقدرة على التحكم في الدور، والسلوك المتعلم متعلق في مواقف معينة ومتنوعة وفق السياق الاجتماعي[18].ويرى حبيب (2003)[19] أن مكونات الكفاءة الإجتماعية تشمل خمسة عناصر وهي: القدرة على تأكيد الذات، والإفصاح عن الذات، ومشاركة الآخرين في نشاطات إجتماعية، وإظهار الإهتمام بالآخرين، وفهم منظور الشخص الآخر.

نماذج مكونات الكفاءة الإجتماعية:

أدى الإختلاف بين الباحثين إلى بناء العديد من النماذج المتنوعة والمتباينة والتي تختلف عن بعضها البعض من حيث عدد وطبيعة مكوناتها وسوف نقدم بعضاً منها:

نموذج جنكيز (Jenkins):

يقدم جنكيز نموذجاً للمهارات الإجتماعية يتضمن فئتين رئيسيتين من المهارات هما:

- مهارات الإرسال: وتضمن مهارات الفرد في تقديم تدعيم للآخرين، من خلال التفاعل معهم والإفصاح عن المشاعر والآراء.
- مهارات الاستقبال: وتضمن مهارات الحصول على المعلومات عن طريق الإنصات والفهم الدقيق لما يقوله الآخر[20].

نموذج رين وماركل (Markl & Rinn):

يتضمن هذا النموذج أربعة أبعاد أساسية وهي:

- البعد الأول يشمل التعبير عن الذات.
- البعد الثاني ويشمل تحسين صورة الآخر وتشجيعه وتثمين قيمة أرائه.
- البعد الثالث يركز على المهارات التوكيدية.
- البعد الرابع يضم المهارات الاتصالية[21].

نموذج كازدان (Kazdin):

يصنف كازدان (Kazdin, 2000)[22] المهارات الإجتماعية لخمسة مكونات وهي توكيد الذات، ومهارات المواجهة، ومهارات التواصل، ومهارات عقد الصداقة، والقدرة على تنظيم المعرفة والمشاعر والسلوك.

نموذج بيلاك وآخرين (Bellack et al):

يصنف بيلاك وآخرون المهارة الإجتماعية هي مهارات المحادثة، مهارات توكيدية ـمهارات الإدراك الإجتماعي[23].

نموذج موريسون Morreson

يرى موريسون أن المهارات الإجتماعية تضمن ثلاث مكونات رئيسية وهي المكونات التعبيرية، والمكونات الإستقبالية، ومكونات الاتزان التفاعلي[24].

عناصر الكفاءة الإجتماعية:

لخص فرج (2003)[25] عناصر الكفاءة الإجتماعية على النحو الآتي:

مهارات توكيد الذات: وتتعلق بمهارات التعبير عن المشاعر والآراء والدفاع عن الحقوق وتحديد الهوية ومواجهة ضغوط الآخرين.

مهارات وجدانية: تظهر هذه المهارات في تيسير إقامة الفرد لعلاقات وثيقة وودودة مع الآخرين وإدارة التفاعل معهم على نحو يساعد على الاقتراب منهم والتعرف عليهم وتشمل على التعاطف، والمشاركة الوجدانية.

مهارات الاتصال: وتعبر عن قدرة الفرد على توصيل المعلومات للآخرين لفظية أو غير لفظية وتلقي رسائل انفعالاته وسلوكياته سواء اللفظية أو الغير اللفظية.

مهارات الضبط والمرونة الإجتماعية والانفعالية: وتشير إلى قدرة الفرد على التحكم بالمرونة في سلوكه اللفظي والغير اللفظي الإنفعالي وخاصة في موقف التفاعل مع الآخرين وتعديله وفقاً لما يطرأ من تغيرات على الموقف ومعرفة السلوك الإجتماعي الملائم للموقف واختيار التوقيت المناسب لإصداره فيه.

ويرى الباحثان أن عناصر الكفاءة الإجتماعية التي أشار إليها كثير من الباحثين متشابهة لحد كبير على الرغم من اختلاف المسميات، فمحتواها ينصب على التفاعل مع الآخرين والقدرة على التواصل معهم بنجاح.

الأبعاد الأساسية للكفاءة الإجتماعية:

يذكر المخطي (2006)[26] تلك الأبعاد على النحو التالي:

المهارات الإجتماعية العامة:

وتشمل السلوكيات المختلفة المقبولة اجتماعيا والتي يمارسها الفرد بشكل لفظي أو غير لفظي أثناء التفاعل مع الآخرين.

المهارات الإجتماعية الشخصية:

ويقصد بها التعامل بشكل إيجابي مع الأحداث والمواقف الإجتماعية المختلفة.

مهارات المبادأة التفاعلية:

وتشمل المبادرة بالحوار والمشاركة والتفاعل.

مهارة الاستجابة التفاعلية:

وتشمل القدرة على الاستجابة لمبادرات الاخرين مثل الحوار وطلب المساعدة أو المشاركة.

مهارات إجتماعية ذات علاقة بالبيئة المدرسية:

وتتمثل في إظهار المهارات اللازمة للتفاعل مع الأفراد وأحداث البيئة المدرسية وتشمل التعاون مع الطلاب، والمعلمين، والطاقم، والإدارة.

مهارات إجتماعية متعلقة بالبيئة المنزلية:

وتشمل جميع العلاقات داخل الأسرة.

ويذكر الباحثان ستيجلير وسميث (Stigler & Smith, 1985)[27] أبعاداً أساسية في الكفاءة الإجتماعية اتفقت عليها الكثير من الدراسات وهي:

التكيف مع مجتمع الرفاق، الإمتثال للقوانين والسلطة، الوعي بالأمور المتعلقة بالأمن والسلامة، تحمل المسؤولية، الاستقلالية والاعتماد على الذات، الاتصال، المشاركة الإجتماعية البناءة، المؤهلات القيادية، التحكم بالذات وضبط النفس.

أهداف الكفاءة الإجتماعية:

ويرى اليوت ومالیكي وديماري (Elliot, Malecki, & Demaray, 2001)[28] أن برامج التدخل لتنمية الكفاءة الإجتماعية تهدف إلى تحقيق الأهداف الاتية: تنمية إكتساب المهارات الاجتماعية، تسهيل أداء المهارات الاجتماعية، تخفيض السلوكيات المشكلة، وتسهيل تعميم المهارات الإجتماعية والمحافظة عليها. وقام سناتروك (Snatrock, 1983)[29] بدراسة موضوع الأطفال والكفاءة الإجتماعية وذلك بهدف دراسة تقدير الكفاءة الإجتماعية للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة، وأوضحت الدراسة أنه يمكن التدريب على الكفاءة الإجتماعية من خلال اللعب المنظم ولعب الدور والعديد من الأنشطة الأخرى وكذلك من خلال الإرشاد الأسري .

ومن البرامج التي اهتمت بتنمية الكفاءة الإجتماعية والعمل على تحسينها برنامج الخطوة التالية:

Second stepوالذي يهدف إلى تعزيز نمو المهارات الإجتماعية والانفعالية والتي تعد أساسية وهامة للأطفال والتي من شأنها مساعدتهم على تحقيق النجاح في علاقاتهم الإجتماعية مع الأقران[30].

خصائص الأفراد ذوي الكفاءة الإجتماعية:

يرى حبيب (2003)[31] أن منتفعي الكفاءة الإجتماعية أكثر قدرة على مواجهة المواقف الإجتماعية والمشاركة في الأنشطة الإجتماعية وانفتاحاً مع الآخرين أكثر من الأفراد منخفضي الكفاءة

الاجتماعية، ويمكن إيجاز هذه الخصائص بأربعة عناصر وهي: المعرفة، والرغبة، وأنشطة جيدة قابلة للتكيف، وفطنة إجتماعية.

مظاهر ضعف الكفاءة الإجتماعية:

إن الأفراد الذي يعانون الشعور بالنقص وعدم الكفاءة، يقللون من شأن أنفسهم ولا يستطيعون مقاومة القلق الناجم عن أحداث الحياة اليومية وضغوطها، ويبحثون باستمرار عن المساعدات النفسية[32].

ويتطور مفهوم الكفاءة الإجتماعية للفرد من خلال أربعة مصادر رئيسة وهي[33]:

أولا: الخبرات النشطة السائدة ذات الدلالة في حياة الفرد التي تعتبر أكثر مصادر المعلومات المتعلقة بالكفاءة الإجتماعية وكأنها تقدم الأدلة العقلية على مدى سيطرة الفرد على مجريات الأمور.

ثانيا: خبرات الإنجاز الفعلي الحقيقي عبر مدى واسع من الأنشطة.

ثالثا: القدرات الإقناعية اللفظية لمحددات الكفاءة الذاتية.

رابعا: البنية الفسيولوجية والانفعالية والصحية التي تصاحب الخبرات المختلفة أو تتبعها تساعد في تشكيل مستوى الاعتقاد بالكفاءة الذاتية.

العوامل التي تؤثر في الكفاءة الإجتماعية:

كلما تقدم الفرد بالعمر كان أكثر تكيف مع البيئة الإجتماعية ويتمثل هذا التكيف في عدد من الجوانب مثل مستوى النضج والتكيف في ضوء المواقف التي يتعامل فيها الفرد مع الآخرين وهذا ما يطلق عليه بمستوى النضج الإجتماعي أو الكفاءة الإجتماعية ويكون هذا المستوى بالدرجة التي يتحكم فيها الفرد بذاته ويعتمد عليها ويتمثل القوانين والمعايير[34].

إن نظرية التحليل النفسي تعطي المجتمع دوراً كبيراً في توجيه السلوك وتفسيره فهناك مراحل معينة للنمو يتصل الفرد من خلالها بالمجتمع ويتعامل معه بوسائله الخاصة، وتكمن أهمية التحليل النفسي في التأكيد على أهمية الخبرات الإجتماعية المبكرة في تشكيل السلوك الإنساني في حين تقدم نظرية التعلم السلمية وصفا لعملية إكتساب السلوك الإجتماعي من خلال التعلم الإجتماعي إذ يتم تشكيل السلوك الإجتماعي من خلال عمليات الإشراط والتعزيز والتعميم وما إلى ذلك من العمليات المتضمنة في مفاهيم التعلم الشرطي[35].

التدريب على الكفاءة الإجتماعية:

لقد حدد بيرمان ومونتمج (Bierman & Montming, 1993)[36] وآخرون أربع مفاهيم للتدريب على الكفاءة الإجتماعية وهي:

1. حل المشكلات الإجتماعية: وتركز على تطوير القدرات مثل ابتكار الحلول البديلة.
2. مفهوم المهارات الإجتماعية: ويفترض أن الطلاب يفتقرون إلى المهارات الضرورية لتفاعل بصورة ناجحة مع الطلاب الآخرين ويركز التدريب على الاستجابات الحركية المعقدة باستخدام التعزيز والصياغة أو تحسين التهيئة الإجتماعية من خلال كفاءات التدريب أو تعديل الإدراكات الإجتماعية غير الملائمة.

3. اتخاذ منظور إجتماعي يركز على فهم التفاعل من خلال منظور شخص آخر.
4. التدريب على التحكم الذاتي ويركز على تقييم السلوك الخاص بالفرد قبل تطبيق السلوك.

النظريات المفسرة للكفاءة الإجتماعية:

النظرية السلوكية:

تتحدث هذه النظرية حول عملية التعلم في إكتساب السلوك الجديد وترى أنه عبارة عن مجموعة من العادات التي يتعلمها الفرد ويكتسبها أثناء مراحل نموه المختلفة وهو ما أشار إليه ريجو(Riggio) عندما أكد أن المهارات الاجتماعية ليست فطرية أو موروثة إنما هي مهارات متعلمة نكتسبها عبر التفاعل الإجتماعي وأن الطفل يكتسب القيم الإجتماعية من البيئة (التعلم الشرطي) ويتعزز ذلك بالمكافئات[37].

نظرية التعلم الإجتماعي:

وتسمى هذه النظرية أيضاً نظرية الملاحظة والتقليد أو التعلم بالنمذجة وهي تمثل تكاملاً بين النظريتين المعرفية والسلوكية، وهي تستند على أساس أن الإنسان كائن إجتماعي يعيش ضمن مجموعات من الأفراد يتفاعل معها ويؤثر ويتأثر بها فهو يلاحظ سلوكيات وعادات واتجاهات الأفراد الآخرين ويعمل على تعلمها من خلال ملاحظة الشخص لسلوك شخص آخر من ثم القدرة على القيام بالسلوك الملاحظ أو بعض منه، ووفقا لذلك فإن التعلم الإجتماعي يمكن أن يكون نتاج لعملية الملاحظة وتقليد سلوك الآخرين (الوالدين، زملاء الدراسة، الرفاق) التي تعد بمثابة نماذج يقتدى بها[38].

إن عملية ملاحظة النموذج تؤدي إلى تكرار السلوكيات المشابه لسلوكيات النموذج التي تعلمها الملاحظ بالسابق، فالطفل التي تعلم السلوك التعاوني ولم يمارسه يمكن أن يؤديه عندما يلاحظ عدداً من الأطفال يمارسونه أمامه[39].

وترى الباحثة أن الإختلاف بين هذه النظرية والنظرية السلوكية هو أن التعلم بالملاحظة يتضمن جانب انتقائي وليس بالضرورة التعرض إلى الأنماط السلوكية التي تعرضها النماذج يعني تقليدها.

النظرية المعرفية:

يفترض أصحاب هذا الاتجاه أن الاستجابات لا تحدث على نحو الآلي، بل هي نتاج لسلسلة من العمليات المعرفية التي تتم عبر مراحل متسلسلة من المعالجة تؤدي في نهاية المطاف إلى أن يتسق توظيف المعلومات مع المواقف المتنوعة، لذلك يفترض أن القصور بالمهارات الإجتماعية إنما هو نتاج للعوامل المعرفية مثل التوقعات السلبية[40].

وعلى هذا الأساس يهتم المعرفيون بنمط المعارف والمعلومات والخبرات التي يكونها الشخص عن نفسه وسلوكه[41].

الدراسات السابقة:

قام الحجار (2015)[42] بدراسة هدفت لمعرفة المهارات الإجتماعية وعلاقتها بالضغوط النفسية لدى المرأة القيادية بمحافظات غزة، وتكونت العينة من (150) امرأة قيادية وتم إستخدام مقياس الشخصية القيادية، ومقياس المهارات الإجتماعية، ومقياس الضغوط النفسية، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على مقياس المهارات الإجتماعية تعزى لمتغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة.وفي دراسة الطيرة (2012) [43] التي هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى المهارات الإجتماعية وعلاقتها بفعالية الذات لدى طلاب جامعة بنغازي، وتكونت عينة الدراسة من (280) طالباً وطالبة، وتم إستخدام مقياس المهارات الإجتماعية ومقياس الفعالية العامة للذات، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد المهارات تعزى لمتغير الجنس.

كما أجرى أبو حلو (2008)[44] دراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين المهارات الإجتماعية والقدرة على اتخاذ القرار لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني المدني، وتكونت عينة الدراسة من (214) سيدة من القيادات النسوية في منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتم إستخدام مقياس المهارات الإجتماعية ومقياس القدرة على اتخاذ القرار، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المهارات الإجتماعية تبعاً لمتغير المؤهل الأكاديمي عدا الفقرات التي تتحدث عن الضبط الإجتماعي فقد كانت لصالح ذوات المؤهلات العليا من الماجستير والدكتوراه، بالإضافة الى عدم وجود فروق في المهارات الإجتماعية تبعا لمتغير سنوات الخبرة عدا فقرات الضبط الإجتماعي حيث كانت الفروق لصالح ذوات الخبرة من 11 عاماً فما فوق.

وأجرى كافلو وبرينزا (Cavallo & Brienza, 2006)[45] دراسة هدفت للكشف عن الكفاءة العاطفية والمهارات الإجتماعية والتميز القيادي في شركة جونسون اند جونسون وتكونت العينة من (358) مديراً ومديرة، وتم إستخدام مقياس الذكاء الإنفعالي ومقياس القيادة وكان من أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن المدراء ذوي الأداء العالي يمتلكون ذكاءاً انفعاليا وكفاءة انفعالية ومهارات إجتماعية أكثر مقارنة بالمدراء الآخرين، كما كشفت أن هناك فروقا بين الجنسين بالنسبة للقيادة حيث تميزت السيدات بالوعي الإنفعالي والقدرة على الاتصال وتنمية الصداقات والقدرة على إدارة مشاعر الآخرين.

كما أجرى عبد العال (2006)[46] دراسة هدفت للتعرف على المهارات الإجتماعية وعلاقتها بالثقة بالنفس والرضا الوظيفي لدى عينة من معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية، وتكونت عينة الدراسة من (177) معلم ومعلمة، وتم إستخدام مقياس المهارات الإجتماعية، ومقياس الثقة بالنفس، ومقياس الرضا الوظيفي، وكان من أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة عدم وجود فروق دالة بين الجنسين عدا بعد التعبير الإنفعالي التي كانت فيه الفروق دالة لصالح المعلمات.

وفيما قام عبد الله (2002)[47] بدراسة هدفت لمعرفة العلاقة بين المهارات الإجتماعية وتقدير الذات لدى عينة من الأطفال السوريين، وتكونت العينة من (225) طفلاً وطفلة، وتم

إستخدام مقياس المهارات الإجتماعية للأطفال ومقياس تقدير الذات للأطفال، وأظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين درجات المهارات الإجتماعية وتقدير الذات لدى الأطفال وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الجنس. ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن معظم الدراسات السابقة اتفقت مع الدراسة الحالية في تناولها لمفهوم لكفاءة الاجتماعية، وفي المنهجية المستخدمة، كما أن الدراسة الحالية أبرزت أهمية الحاجة إلى إجراء دراسة منهجية بشأن الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين. وقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري للدراسة وتطوير مقياس الكفاءة الإجتماعية، حيث تم تطوير المقياس بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة، كما ساهمت في تفسير النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

مشكلة الدراسة:

أدى التقدم التكنولوجي الهائل إلى ظهور الكثير من المشكلات النفسية والتربوية لدى طلبة المدارس، وهذا ألقى بكثير من الأعباء على المرشدين التربويين العاملين في المدارس، ولكي يتمكن المرشد التربوي من التغلب على المشكلات التي تواجه الطلبة فلا بد أن يكون لديه القدرة والإعداد الكافي لممارسة مهنة الإرشاد بكفاءة وفاعلية، ومن السمات التي يجب أن يتمتع به المرشد التربوي الكفاءة الإجتماعية.

من هنا جاءت فكرة الدراسة التي تحاول معرفة مستوى الكفاءة الإجتماعية للمرشدين التربويين لما لهم من أهمية كبيرة في تحسين العملية التربوية وحل مشكلات الطلبة التي تواجههم، وانطلاقاً مما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مستوى الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل من وجهة نظرهم.
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقدير مستوى الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغيرات (الجنس، سنوات الخبرة، المديرية، المؤهل العلمي)

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى:

1. التعرف على مستوى الكفاءة الإجتماعية لدى أفراد العينة والتي تتمثل في المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل.
2. التعرف إلى طبيعة الفروق في متوسطات الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (الجنس/الخبرة/ المؤهل العلمي/ المديرية).

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في الجوانب الاتية:

1. تعنى الدراسة الحالية بشريحة مهمة في الميدان التربوي وهي المرشدين التربويين.
2. 2. قد تلفت الدراسة الحالية نظر المختصين الطلاب والعاملين في مجال علم النفس الى إجراء دراسات اخرى حول متغيرات الدراسة وربطها بمتغيرات أخرى.

3. توفير المعلومات للباحثين والمرشدين بحيث تبصرهم بأهمية تمتع المرشد التربوي بكفاءة إجتماعية في عمله.
4. قد تفيد نتائج الدراسة المسؤولين في وزارة التربية والتعليم على تكثيف أو استحداث دورات تدريبية للمرشدين التربويين تساعدهم على تطوير الكفاءة الاجتماعية.
5. قد يستفيد الباحثين والمتخصصين من أداة الدراسة الحالية والتي طبقت على المرشدين التربويين في محافظة الخليل.
6. تضع الدراسة الحالية الطريق أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع من خلال نتائج البحث وتوصياته.

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقدير مستوى الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقدير مستوى الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقدير مستوى الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغير المديرية.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات تقدير مستوى الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

مصطلحات الدراسة:

تشمل الدراسة على المصطلحات الاتية وهي:

الكفاءة الإجتماعية:

وهي القدرة على التكيف والتفاعل بشكل فعال في المواقف الذي يمر بها الفرد في المجتمع[48].

وتعرفه الباحثة إجرائيا:

بالدرجة التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة على مقياس الكفاءة الإجتماعية المستخدم في هذه الدراسة.

المرشد التربوي:

هو الشخص المتخصص والحاصل على الدرجة الجامعية الأولى في أحد التخصصات الآتية (التوجيه والإرشاد النفسي / علم النفس / الخدمة الإجتماعية / وعلم الاجتماع) ويقوم بالتعامل مع

جميع أفراد المدرسة ذوي المشكلات المختلفة كالنفسية والتعليمية والإجتماعية بهدف مساعدتهم في الوصول إلى حل لهذه المشكلات التي يعانون منها[49].

حدود الدراسة:

تقتصر حدود الدراسة على:

1. الحدود البشرية: المرشدين التربويين العاملين في المدارس الحكومية في مديريات التربية والتعليم بمحافظة الخليل.
2. الحدود المكانية: المدارس الحكومية في مديريات التربية والتعليم بمحافظة الخليل.
3. الحدود الزمانية: 2022-2023.
4. الحدود الموضوعية: الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل.

الطريقة والإجراءات:

يتضمن هذا الجزء وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها وعينتها. كما يعطي وصفاً مفصلاً لأداة الدراسة وصدقها وثباتها، وكذلك إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمها الباحثان في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة. حيث تم التعرف على آراء المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل حول مستوى الكفاءة الاجتماعية لديهم.

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل، البالغ عددهم (252) مرشداً ومرشدة، وذلك حسب احصائيات رسمية صادرة عن مديريات التربية والتعليم بمحافظة الخليل، وذلك خلال العام الدراسي (2023/2022م).

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (100) مرشداً ومرشدة من المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية، وتشكل العينة ما نسبته (40%) من مجتمع الدراسة، والجدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة. حسب متغيرات الجنس، وسنوات الخبرة، والمديرية، والمؤهل العلمي.

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الجنس، وسنوات الخبرة، والمديرية، المستوى الأكاديمي.

المتغير		العدد	النسبة المئوية	المجموع
الجنس	ذكور	50	50.0	100
	اناث	50	50.0	
سنوات الخبرة	من 1 – 5 سنوات	37	37.0	100
	من 6 – 10 سنوات	22	22.0	
	أكثر من 10 سنوات	41	41.0	
المديرية	شمال الخليل	20	20.0	100
	وسط الخليل	32	32.0	
	جنوب الخليل	32	32.0	
	مديرية يطا	16	16.0	
المؤهل العلمي	بكالوريوس	79	79.0	100
	ماجستير فأعلى	21	21.0	

أداة الدراسة:

بعد إطلاع الباحثان على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة وعلى الأدب التربوي المتعلق بموضوع الدراسة وأهدافها وفروضها قاما بتطوير أداة خاصة من أجل التعّرف إلى درجة الكفاءة الاجتماعية لدى عينة الدراسة، وقد تمثلت في مقياس الكفاءة الاجتماعية الوارد في دراسة المغازي،(2004)، ودراسة شعبان (2014)، ودراسة الحجار(2015)، ودراسة الطيرة(2012) ودراسة أبو حلو(2008) وكذلك من خلال الرجوع لعدد من الدراسات والمقاييس الأخرى، وقد تكون المقياس في صورته النهائية من (30) فقرة، منها (فقرتين سلبية) وهي الفقرات (15، 18)، أما باقي الفقرات فهي ايجابية.

صدق المقياس:

للتأكد من صدق مقياس الكفاءة الاجتماعية استخدم الباحثان الإجراءات الآتية:

اولاً- صدق المحتوى (المحكمين):

تم التأكد من صدق المقياس بصورته الأولية في الدراسة الحالية بعرضه على (8) من المحكمين المختصين في الإرشاد النفسي والصحة النفسية وأيضاً المهتمين بالبحث العلمي للتأكد من ملاءمة كل فقرة من فقرات المقياس للبعد الذي وضعت فيه، ومدى صلاحية الفقرات في قياس ما وضعت لقياسه، وملاءمة صياغة كل فقرة لغوياً ووضوحها بالنسبة للمبحوث، وملاءمة كل فقرة من فقرات المقياس لمستوى المبحوث، وإضافة العبارات، أو تعديلها، أو حذفها، إذا احتاج الأمر، وهي التي شأنها أن تجعل المقياس أكثر صدقاً، وإبداء أية ملاحظات أخرى بشكل عام، وبعد جمع آراء المحكمين، كان هناك اتفاق بينهم على صلاحية المقياس ومقروئيته، باستثناء بعض

الفقـرات التـي تـم تعديلهـا بنـاء عـلى ملاحظاتهـم.

ثانياً- صدق البناء:

مـن ناحيـة أخـرى تـم التحقـق مـن الصـدق بحسـاب مصفوفـة ارتبـاط فقـرات الأداة مـع الدرجـة الكليـة عـلى عينـة الدراسـة، وذلـك كـما هـو واضـح في الجـدول (2).

جـدول (2): نتائـج معامـل الارتبـاط بيرسـون (Pearson correlation) لمصفوفـة ارتبـاط فقـرات الكفـاءة الاجتماعيـة مـع الدرجـة الكليـة.

الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية
1	0.387**	0.000	16	0.467**	0.000
2	0.649**	0.000	17	0.650**	0.000
3	0.618**	0.000	18	0.338**	0.001
4	0.591**	0.000	19	0.511**	0.000
5	0.332**	0.001	20	0.476**	0.000
6	0.555**	0.000	21	0.656**	0.000
7	0.514**	0.000	22	0.767**	0.000
8	0.666**	0.000	23	0.557**	0.000
9	0.710**	0.000	24	0.600**	0.000
10	0.396**	0.000	25	0.550**	0.000
11	0.656**	0.000	26	0.552**	0.000
12	0.608**	0.000	27	0.723**	0.000
13	0.541**	0.000	28	0.698**	0.000
14	0.530**	0.000	29	0.481**	0.000
15	0.345**	0.000	30	0.439**	0.000

تشـير المعطيـات الـواردة في الجـدول (2) أن جميـع قيـم ارتبـاط الفقـرات مـع الدرجـة الكليـة لـكل بعـد دالـة إحصائيـاً، مـما يشـير إلى تمتـع الأداة بصـدق عـالٍ وأنهـا تشـترك معـاً في قيـاس الكفـاءة الاجتماعيـة لـدى المرشـدين التربويـين في المـدارس الحكوميـة بمحافظـة الخليـل.

ثبات المقياس:

اولاً- طريقة إعادة الاختبار (العينة الاستطلاعية):

تـم التأكـد مـن ثبـات الأداة في الدراسـة الحاليـة مـن خـلال طريقـة إعـادة الاختبـار (Test-Retest)، حيـث قـام الباحثـان بتطبيـق الأداة عـلى عينـة مـن خـارج عينـة الدراسـة، تكونـت مـن (10) مرشـدين مـن المرشـدين التربويـين في المـدارس الحكوميـة بمحافظـة الخليـل، ومـن ثـم أعـادة تطبيـق الأداة عـلى نفـس العينـة، وذلـك بعـد مـرور أسـبوعين، وبلـغ معامـل الارتبـاط بـين نتائـج الدراسـة الاسـتطلاعية الأولى ونتائـج الدراسـة الاسـتطلاعية الثانيـة (0.563**) عنـد مسـتوى دلالـة (0.000).

ثانياً- طريقة كرونباخ ألفا:

تم حساب ثبات الاتساق الداخلي لمقياس الكفاءة الاجتماعية على الدرجة الكلية لمقياس الكفاءة الاجتماعية، إذ تم حساب الثبات لأداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي، بحساب معامل الثبات كرونباخ ألفا ((Cronbach Alpha، إذ بلغت قيمة ألفا على الدرجة الكلية للكفاءة الاجتماعية (91%) معبرة عن درجة عالية جداً من الثبات.

المعالجة الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، وتم استخدام الإحصاء الوصفي باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدى أفراد العينة واستجاباتهم على مقياس الكفاءة الاجتماعية، وقد فحصت فرضيات الدراسة عن طريق الاختبارات الإحصائية التحليلية التالية: اختبار (ت) (T, test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (one – way Anova). كما تم استخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا لحساب ثبات الأداة، وذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

نتائج الدراسة:

يتضمن هذا الجزء عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها.

نتائج السؤال الأول ما مستوى الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل؟:

للإجابة عن السؤال الأول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل، وذلك كما هو واضح في الجدول (3).

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات الكفاءة الاجتماعية.

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
الدرجة الكلية للكفاءة الاجتماعية	100	4.12	0.39	82.4	مرتفعة

يتضح من الجدول (3) أن الدرجة الكلية للكفاءة الاجتماعية جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.12) وبنسبة مئوية مقدراها (82.4%) مع انحراف معياري قدره (0.39).

وتعزى هذه النتيجة إلى أن الكفاءة الاجتماعية ترتبط بمفهوم التقبل الاجتماعي، ولأن طبيعة ونوعية العمل الملقاة على عاتق المرشدين التربويين، تتخذ المنحى الإجتماعي والإنساني، مما يؤدي إلى الاختلاط بشكل كبير بالأفراد، أي أن الممارسة العملية والتخصص العلمي هو سبب ارتفاع الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين.

نتائج السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في متوسطات الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغيرات (الجنس، وسنوات الخبرة، والمديرية، والمؤهل العلمي)؟

وانبثق عن هذا السؤال الخامس الفرضيات الصفرية الاتية:

الفرضية الصفرية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في متوسطات الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة الفرضية الأولى استخدم اختبار ت (t-test) لعينتين مستقلتين، كما هو واضح في الجدول (4).

جدول (4): نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية لمستوى الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تبعا لمتغير الجنس.

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية للكفاءة الاجتماعية	ذكور	50	4.07	0.40	1.329	98	0.187
	إناث	50	4.17	0.37			

يتبين من الجدول (4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس، إذ بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية للكفاءة الاجتماعية لدى (الذكور)، (4.07)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لدى (الإناث) (4.17). ويعزى سبب ذلك إلى أن العمل ليس محصوراً بجنس واحد فقط، وإنما الكفاءة الإجتماعية يرجع تأثيرها على قدرة الفرد على التفاعل الاجتماعي وقدرته على مواجهة ضغوط العمل وتعلمها بشكل مستمر، وأن كلا الجنسين يعيشون ضمن الظروف المهنية العامة، بحيث يقومون بالمشاركة في نفس الدورات التدريبية والمهام الموكلة اليهم، وأن المهام توزع بالتساوي، فالعمل مقسم بطريقة تشمل الجميع. وتختلف هذه الدراسة مع دراسة (مغازي، 2003) ودراسة (Cavallo & Brienza ,2006)، واتفقت مع دراسة (عبد العال، 2006) ودراسة (الطيرة، 2012).

نتائج الفرضية الصفرية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في متوسطات الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الكفاءة الاجتماعية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، وذلك كما هو واضح في الجدول (5).

جدول (5) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى الكفاءة الاجتماعية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

المتغير	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية للكفاءة الاجتماعية	من 1 – 5 سنوات	37	4.10	0.36
	من 6 – 10 سنوات	22	4.12	0.49
	أكثر من 10 سنوات	41	4.13	0.36

يتضح من الجدول (5) وجود فروق ظاهرية في متوسطات الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل على اختلاف سنوات خبرتهم. وللتحقق من دلالة الفروق استخدم تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (6).

جدول (6) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجات الكفاءة الاجتماعية وفقاً لسنوات الخبرة.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية للكفاءة الاجتماعية	بين المجموعات	013.٠	2	007.٠	042.٠	958.٠
	داخل المجموعات	14.873	97	153.٠		
	المجموع	14.886	99			

يتضح من الجدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية للكفاءة الاجتماعية (0.042) عند مستوى الدلالة (0.958).وتعزى هذه النتيجة إلى أن المرشدين التربويين على اختلاف خبراتهم يحاولون إثبات كفاءتهم الإجتماعية دون النظر إلى سنوات الخبرة، وخاصة المرشدين التربويين الجدد، ولتمتع جزء كبير من المرشدين بمهارات توكيد الذات التي تتعلق بمهارات التعبير عن المشاعر والآراء والدفاع عن الحقوق والمهارات الوجدانية التي تهتم في تيسير إقامة الفرد لعلاقات وثيقة وودية مع الآخرين، فبغض النظر عن متغير سنوات الخبرة فقد يسعى المرشد التربوي ذو الخبرة القليلة إلى تطوير نفسه لإثبات ذاته في المؤسسة الذي يقوم بالعمل فيها، أما ذو الكفاءة الإجتماعية وذو الخبرة المرتفعة قد يكون لديهم معرفة بسبب الخبرة السابقة لديهم. واتفقت مع نتائج دراسة (الحجار، 2015) ودراسة (أبو حلو، 2008) ودراسة (عبد العال، 2006).

نتائج الفرضية الصفرية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغير المديرية.

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الكفاءة الاجتماعية تبعاً لمتغير المديرية، وذلك كما هو واضح في الجدول (7).

جدول (7) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى الكفاءة الاجتماعية تبعاً لمتغير المديرية.

المتغير	المديرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية للكفاءة الاجتماعية	شمال الخليل	20	4.25	0.40
	وسط الخليل	32	4.01	0.46
	جنوب الخليل	32	4.18	0.34
	مديرية يطا	16	4.04	0.26

يتضح من الجدول (7) وجود فروق ظاهرية في متوسطات درجات الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغير المديرية. وللتحقق من دلالة الفروق، استخدم تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (8).

جدول (8) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجات الكفاءة الاجتماعية وفقاً للمديرية.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية للكفاءة الاجتماعية	بين المجموعات	0.905	3	0.302	2.070	0.109
	داخل المجموعات	13.981	96	0.146		
	المجموع	14.886	99			

يتضح من الجدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تبعاً لمتغير المديرية، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية للكفاءة الاجتماعية (2.070) عند مستوى الدلالة (0.109). وتعزى هذه النتيجة أن المرشدين التربويين العاملين على اختلاف مديرياتهم يدركون جيداً أهمية امتلاكهم للكفاءة الإجتماعية، فقد يعود إلى تشابه الظروف البيئية بشكل كبير، والامتداد الجغرافي في مديريات محافظة الخليل، والنظام التربوي الموحد بالتعليمات

والقوانين والأنظمة في جميع المديريات والتي تصدر من وزارة واحدة، إضافة إلى متابعة عملهم من مجموعة من المشرفين التربويين، وقد يكون المشرف التربوي يقوم بالإشراف على أكثر من مرشد تربوي بإختلاف المديرية، ويمكن أن يكون المرشد التربوي يقطن في قرية معينة ويعمل في قرية أخرى، فالمنطقة الجغرافية تؤثر بشكل كبير.

نتائج الفرضية الصفرية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة استخدم اختبار ت (t-test) لعينتين مستقلتين، كما هو واضح في الجدول (9).

جدول (9): نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية للكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

المتغير	المستوى الأكاديمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية للكفاءة الاجتماعية	بكالوريوس	79	4.13	41.٠	684.٠	98	496.٠
	ماجستير فأعلى	21	4.0٧	28.٠			

يتبين من الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية الذين مستواهم الأكاديمي (بكالوريوس)، (4.13)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية الذين مستواهم الأكاديمي (ماجستير فأعلى) (4.07).

وتعزى هذه النتيجة إلى أن المستوى الأكاديمي يعنى بخبرات ومعلومات معرفية، وهذه الخبرات تتمحور حول المعرفة النظرية للإرشاد، لذلك فإن غياب الفروق تبعا لمتغير المستوى الاكاديمي يأتي نتيجة لقلة الأثر الذي يحدثه المستوى الأكاديمي في محيط الفرد الإجتماعي، والكفاءة الإجتماعية تعتمد بالأساس على قدرة المرشد على التواصل مع الاخرين والقدرة على اقناعهم وتفهم مشاعرهم والسعي نحو مساعدتهم، والواقع يشير الى أن هناك بعض الأمين الذين يمتلكون كفاءة اجتماعية تفوق تلك التي يمتلكونها أصحاب الشهادات العليا. واتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (أبو حلو، 2008) ودراسة (الحجار، 2015).

الخاتمة:

يعد الإرشاد النفسي والتربوي مهماً في العملية التربوية التي تقدمها المدرسة للطلبة دون استثناء، لما له من أثر كبير على مساعدة الفرد في مواجهة مشكلاته وما يعترض سبيل نموه السوي والمساهمة الفعالة في تنمية إمكانياته والوصول إلى أعلى مستوى من الصحة النفسية، وتكمن أهمية الدراسة في أنها اهتمت بشريحة مهمة في الميدان التربوي وهم المرشدين التربويين، من خلال لفت نظر المختصين والعاملين في مجال علم النفس الى إجراء دراسات أخرى لتوفير المعلومات للباحثين والمرشدين بحيث تبصرهم بأهمية تمتع المرشد التربوي بكفاءة إجتماعية في عمله، والتي قد تفيد المسؤولين في وزارة التربية والتعليم على تكثيف أو استحداث دورات تدريبية للمرشدين التربويين تساعدهم على تطوير الكفاءة الاجتماعية، ومن أجل تطوير أداء المرشد التربوي فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل، وقد أجرت الباحثة هذه الدراسة على عينة مكونة من (100) مرشد ومرشدة من العاملين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين العاملين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل جاء مرتفعاً، وتوصلت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات الكفاءة الإجتماعية لدى المرشدين التربويين في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل تعزى لمتغيرات: الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، المديرية.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد أوصت الباحثة بمجموعة من **التوصيات:**

1. التخطيط لبرامج ارشادية وتأهيلية للمحافظة على مستوى الكفاءة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين وفق التغيرات والتطورات في طبيعة العمل الإرشادي.
2. فحص الاحتياجات المختلفة للمرشدين التربويين بصورة مستمرة من أجل تغطية النواقص التي قد تظهر أثناء عملهم.
3. إجراء المزيد من الدراسات التي تهتم بالمعيقات التي تواجه المرشدين التربويين وأثرها على تطبيقهم للمهارات الإرشادية أثناء عملهم الإرشادي.

الهوامش:

(1) محمود، جيهان. (2009). **الكفاءة الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية لدى طالبات الجامعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طيبة.

(2) الدادا، مروان. (2008). **فعالية برنامج مقترح لزيادة الكفاءة الاجتماعية لدى الطلبة الخجولين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة_ فلسطين.

(3) حسين، محمد. (2003). **تربويات المخ البشري**، دار الفكر، عمان، الاردن.

(4) الحجار، وفاء. (2015). **المهارات الاجتماعية وعلاقتها بالضغوط النفسية لدى المرأة القيادية بمحافظة غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

(5) الطيرة، فاطمة. (2012). **المهارات الاجتماعية وعلاقتهما بفاعلية الذات لدى طلاب جامعة بنغازي**، رسالة ماجستير غير منشورة، المرج، ليبيا.

(6) أبو حلو، محمد. (2008). **العلاقة بين المهارات الإجتماعية والقدرة على اتخاذ القرار لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

(7) شعبان، عرفات. (2014). قصور الكفاءة الاجتماعية والمشكلات السلوكية لدى عينة من اطفال مرحلة ما قبل المدرسة، **مجلة العلوم التربوية**، 1(4)، 241-288.

(8) ابوهاشم، السيد، وحسن، فاطمة. (2004). **سيكولوجيا المهارات**، القاهرة: دار زهراء الشرق، مصر.

(9) المغازي، ابراهيم. (2004). الكفاءة الاجتماعية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي لدى طلاب كلية التربية. **دراسات نفسية**، 6(4)، 469-493.

(10) مصطفى، حسن. (2003). **الاضطرابات النفسية في الطفولة والمراهقة اسباب التشخيص والعلاج**، دار القاهرة، القاهرة.

(11) Ford. (2005). **Posts best USA December sales results since Ford once again best-selling brand and bestselling vehicle (press release) USA ford** .January 5 ,2015.

(12) Maccabee, P. & Meller, P. (2004): the relationship between language and social competence: how language impairment affects social growth. **Psychology in the schools,** 41 (3). Pp.313-321.

(13) Elliot, S.: Malecki, C. & Demaray, M. (2001): new directions in social skills assessment and intervention for elementary and middle school students. **Exceptionality,** 9(1), 19-32.

(14) Ten Dam ,G. & Volman ,M. (2003): **A life jacket or an art of living: inequality in social competence education** . Available at ERIC Database.

(15) المغازي، ابراهيم. (2004). مرجع سبق ذكره.

(16) طريف، شوقي. (2002). **المهارات الاجتماعية والاتصالية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دراسات وبحوث نفسية، القاهرة، مصر.

(17) أحمد، سمية. (2000). **العلاقة بين متغيرات الشخصية والكفاءة الاجتماعية وارتفاع ضغط الدم الاولي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا.

(18) شعبان، عرفات. (2014). مرجع سبق ذكره.

(19) حبيب، مجدي. (2003). الخصائص لذوي الكفاءة الاجتماعية دراسة ميدانية، **مجلة كلية التربية**، جامعة طنطا، مصر، 1(110)، 11-73.

(20) طريف، شوقي. (2002). مرجع سبق ذكره.

(21) زيتون، منى. (2005). **اختلاط المراهقين في التعليم**، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.

(22) Kazdin, A.(2000). **Encyclopedia of psychology**. Oxford Univ. press.

(23) زيتون، منى. (2005). مرجع سبق ذكره.

(24) الحميدي، احمد. (2004). **فاعلية برنامج سلوكي لتنمية بعض المهارات الاجتماعية لدى عينة من الاطفال المتخلفين عقليا القابلين للتعلم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(25) فرج، طريف. (2003). **المهارات الاجتماعية والاتصالية**، دار غريب، القاهرة، مصر.

(26) المخطبي، جبران. (2006). المهارات الاجتماعية، **اطفال الخليج للدراسات والبحوث**، الخليج العربي.

(27) Stigler, J., & Smith, S., (1985). The Self Perception of Competence by Chinese Children University of Chicago Taipei Municipal, **Government Child Development**, 65(1), 30-41.

(28) Elliot, S.: Malecki, C. & Demaray, M. (2001): new directions in social skills assessment and intervention for elementary and middle school students. **Exceptionality,** 9 (1),19-32.

(29) Snatrock, J. (1983**). Life span development.** WMC brown company publishing Dubuque low.

(30) Frey, K. S., Hirschstein, M. K., & Guzzo, B. A. (2000). Preventing aggression by promoting social competence. Journal of **Emotional and Behavioral Disorders**,8, 102–112

(31) حبيب، مجدي. (2003). مرجع سبق ذكره.

(32) باكر، روبي، جمال، احمد. (1993). **مقياس التوجه نحو القوى الاجتماعية**، دار الفكر العربي، القاهرة.

(33) رضوان، سامر. (1997). توقعات الكفاءة الذاتية، البناء النظري والقياس، **مجلة الشؤون الاجتماعية**، 1(55)، 25-51.

(34) الأشول، عادل. (1987). **موسوعة التربية الخاصة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

(35) صوالحة، محمد. (2006). **اساسيات التنشئة الاجتماعية للطفولة**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن.

(36) Bierman, Karen, & Montming, Peter. (1993): Development Issues in Social Skills Assessment and Intervention with Children and Adolescents. **Behavior Modification**, 17 (3), 125-131

(37) ممدوحة، سلامة. (1993). **قراءات مختارة في علم النفس**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر.

(38) عتريس، هاني. (1997). **المهارات الاجتماعية وتقدير الذات والشعور بالوحدة النفسية لدى طلاب الجامعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر.

(39) البيلي، محمد. (1999). **علم النفس التربوي وتطبيقاته**، مكتبة فلاح للنشر والتوزيع، الامارات.

(40) عبد الله، عادل. (2002). **اتجاهات نظرية لسيكولوجيا الطفل والمراهق**، كلية التربية جامعة زقازيق، انجلو المصرية، القاهرة.

(41) الداهري، صالح، الكبيسي، وهيب. (2005). **علم النفس الارشادي نظرياته واساليبه الحديثة**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

(42) الحجار، وفاء. (2015). مرجع سبق ذكره.

(43) الطيرة، فاطمة. (2012). مرجع سبق ذكره.

(44) أبو حلو، محمد. (2008). مرجع سبق ذكره.

(45) Cavallo, K. & Brienza, D. (2001): Emotional Competence and Leadership Excellence at Jonson & Jonson, Europe's. **Journal of Psychology**, 2(1), New Jersey.

(46) عبد العال، محمد عبد المجيد. (2006). المهارات الاجتماعية وعلاقتها بالثقة بالنفس والرضا الوظيفي لدى عينة من معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية، **مجلة كلية التربية بالمنصورة**، جامعة المنصورة، 2(60)، 31-54.

(47) عبد الله، عادل. (2002). مرجع سبق ذكره.

(48) ابوهاشم، السيد، وحسن، فاطمة. (2004). مرجع سبق ذكره.

(49) عبد القادر، رسمية. (2007). الصورة الذهنية عند المرشد التربوي في المدارس الحكومية في محافظات شمال فلسطين كما يدركها المديرون والمديرات فيها، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث** (العلوم الانسانية)، 21(3)، 919-954.

تقدير دالة الادخار في السودان في الفترة (1990 - 2020م)

د. ليلى على القشاط دفع السيد
أستاذ مساعد-جامعة شندي

د. أمير سليمان مصطفى أبوقرون
أستاذ مساعد-جامعة شندي

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة تقدير دالة الادخار في السودان في الفترة (1990-2020) وهدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على دالة الادخار في السودان، والتحقق من وجود مشكلة قياسية في النموذج المقدر لدالة الادخار، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي لتقدير دالة الادخار في السودان. وتوصلت الدراسة لنتائج من أهمهاوجود علاقة عكسية معنوية بين الإنفاق الحكومي والادخار في السودان خلال فترة الدراسة،ارتفاع معدلات الدخل زادت من إجمالي الادخار في السودان خلال فترة الدراسة. وعلى ضوء نتائج الدراسة تمت التوصية بعدة توصيات من أهمها.العمل على زيادة الدخل القومي بهدف رفع معدلات الادخار، وتشجيع القطاعات الاقتصادية المختلفة على الادخار من خلال سياسة اقتصادية واضحة.

الكلمات المفتاحية: الادخار، الدخل، الإنفاق الحكومي، الاستثمار.

Estimating the savings function in Sudan in the period (1990- 2020)

Dr. Layla Ali ALgashat Dafa Alseed
Dr. Ameir Suleiman Mustafa Abugroon

Abstract:

This study dealt with the estimation of the savings function in Sudan in the period (19902020-). The study aimed to identify the factors affecting the savings function in Sudan, and to verify the existence of a standard problem in the estimated model of the savings function. The study followed the analytical descriptive approach and the standard approach to estimate the savings function in Sudan. The study found results, the most important of which is the presence of a significant inverse relationship between government spending and savings in Sudan during the study period. And higher income rates increased the total savings in Sudan during the study period. In light of the results of the study, several recommendations were recommended, the most important of which are: Working to increase national income with the aim of raising savings rates, As well as encouraging the Different economic sectors to save through a clear economic policy.

Key words: Saving, Income, Government spending, Investment

المقدمة:

في إطار دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمراريتها التمست معظم الدولة أهمية المدخرات الوطنية التي تعد الدعامة الأساسية في عملية الاستثمار والذي بدوره يقود لاستقرار النشاط الاقتصادي ومن ثم تأتي أهمية الادخار على أنه ظاهره اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، فالادخار هو فائض الدخل عن الاستهلاك أو أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية.

يعتبر قطاع الاستهلاك والادخار في السودان من المتغيرات المهمة في الاقتصاد السوداني يمثل الاستهلاك الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي إذ نجد كل الأنشطة الاقتصادية تهدف إلى إشباع حاجات الأفراد الاستهلاكية لذا نجد أن الاستهلاك يحفز عمليتي الإنتاج والاستثمار كما نلاحظ الأثر الواضح للاستهلاك في الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي. بما أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك فإننا نجد أن العوامل التي تحدد الاستهلاك هي التي تحدد الادخار

وعلى هذا فان كينز اعتبر الدخل المتاح هو المحدد الأساسي لكل من الاستهلاك والادخار عكس التقليديين الذين اعتبروا المحدد الوحيد للادخار هو الاستهلاك. فالادخار يلعب دور كبير في توفير السلع الرأسمالية والأساسية لعميلة الإنتاج والتنمية. وتتوقف التنمية في الدول النامية إلى حد كبير على مدي التغلب على مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية أي على قدره الاقتصاد القومي على توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار التي تستهدفها خطه التنمية ويتم تمويل البرامج من خلال مصدرين هما المدخرات المحلية والموارد الأجنبية.

مشكله الدراسة:

تكمن المشكلة في انه لا يمكن تحديد القيمة التوازنية لأي متغير داخلي في نموذج الادخار القومي دون استخدام كل المعادلات في النموذج وذلك لوجود أثر متبادل بينهما وهذا يترتب عليه وجود ارتباط بين الحدود العشوائية والمتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية وعليه فان استخدام نتائج التقدير بمعادله واحده لا تعبر بدقه عن قيم المتغيرات التابعة، وعليه فان هذه الدراسة ستقوم بقياس درجه تأثر بعض المتغيرات على المتغيرات الأخرى وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو أثر الدخل المتاح على الادخار في السودان؟
- ما هو أثر الإنفاق الحكومي على الادخار؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الادخار كمصدر أساسي للتنمية الاقتصادية وتقوم الدراسة بتقدير دالة الادخار في السودان وتحديد العوامل الرئيسية المحددة للادخار في السودان وتحديد السياسات المناسبة لزيادة الادخار.

أهداف الدراسة:

- التعرف على العوامل المؤثرة على دالة الادخار في السودان وذلك من خلال بناء نموذج الادخار.
- التحقق من وجود مشكله قياسيه في النموذج المقدر لدالة الادخار واستخدام النموذج في التنبؤ لوضع السياسات الاقتصادية المتعلقة الادخار في السودان.

فروض الدراسة:

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الادخار والدخل المتاح.
- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الادخار والإنفاق الحكومي

منهجية الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري حيث يتم وصف الادخار كمؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنهج الاقتصاد القياسي في الجانب التحليلي لتوصيف وفحص وتقدير وتقييم النموذج والتنبؤ به

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: السودان

والحدود الزمانية: 1990-2020م.

الدراسات السابقة:

1. دراسة عبد اللطيف عبد الله بركه[1]: تناولت الدراسة تقدير دالة الادخار المحلي في السودان خلال الفترة (1990-2008م) تتمثل مشكله الدراسة في إيجاد النموذج الأمثل لتقدير دالة الادخار في السودان ودراسة العوامل المؤثرة على الادخار في السودان. هدفت إلى دراسة العوامل المؤثرة على الادخار في السودان ومعرفة الأهمية النسبية لكل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، اهم النتائج التي تم التوصل إليها هنالك علاقة معنويه بين الادخار الحالي وكل من الدخل المتاح الحالي والادخار في فتره سابقة. واهم التوصيات استخدام النموذج في التخطيط للادخار والتنبؤ به.
2. دراسة كمال الدين محمد نورين[2]: تناولت تقدير دالة الادخار المحلي في السودان ودراسة تطبيقية للفترة 1970-1998م، هدفت إلي التعرف علي معدلات الادخار المحلي في السودان كوسيلة لتمويل التنمية وذلك بتقدير دالة الادخار المحلي وتوضيح أثر المتغيرات المستقلة التي تناولتها علي معدل الادخار، تمثلت مشكلة الدراسة في أن السودان كأحد الدول النامية يعاني اقتصاده من كثرة احتياجاته التمويلية والتي تقابلها ندرة في مواردها المالية وعليه فإن تحقيق التنمية يحتاج إلي مجهودات جبارة من أجل توفير موارد حقيقية لتمويل التنمية، ويواجه السودان مشكلة فجوة الموارد المحلية بسبب ضعف معدل الادخار المحلي وترجع أهمية البحث إلي أنه سيقوم بتقدير دالة الادخار في السودان وتحديد العوامل الرئيسية المحددة للادخار في السودان وتحديد السياسات المناسبة لزيادة الادخار ،توصلت الدراسة إلي أن الدخل المتاح ومعدل التضخم وحجم السكان هي المتغيرات المستقلة الرئيسية التي لها الأثر الأكبر علي الادخار ،وأوصي البحث بضرورة أن تعمل الدولة علي رفع معدل الادخار المحلي وتشجيع المدخرات الاقتصادية، ومحاربة الإسراف وتشجيع قطاع الأعمال علي الادخار .
3. دراسة إيمان صلاح الدين محمد[3]: بعنوان تقدير دالة الاستهلاك والادخار في ولاية الخرطوم في الفترة من1975-1995

فدراسة دالة الاستهلاك والادخار مرحلة ضرورية للاسترشاد بها وربطها بهذه المؤشرات لرسم الخطط الاقتصادية .تعاني ولاية الخرطوم من ارتفاع الميل للاستهلاك وضالة معدلات الادخار كعقبة أساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار، تهدف الدراسة إلي قياس المؤشرات والمعاملات الاقتصادية قياسا واقعيا مبينا علي بيانات واقعية وصياغة العلاقات الدالية بين المتغيرات وفقا لفروض النظرية الاقتصادية من واقع البيانات الخاصة بهذه المتغيرات ثم تحديد نوع الدالة وإيجاد المعلومات التي تضمنتها الدالة في شكل رياضي محدد، توصلت الدراسة إلي مجموعة من

النتائج أهمها أن أنسب دالة رياضية تمثل الاستهلاك والادخار في الولاية خلال الفترة (1975-1995)هي الدالة اللوغاريثمية وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في قسم الاستهلاك والادخار ويرجع ذلك للأسباب التالية:إشارات جميع معالم الدالة تطابق النظرية الاقتصادية، وثبوت معنوية كل معاملات الدوال وارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات ،التحليل القياسي للدوال أكد عدم وجود مشاكل القياس كما تضمنت النتائج التي توصلت إليها الاستراتيجيات المقترحة لتخطيط كل من الاستهلاك والادخار في الولاية وتهدف هذه السياسات إلي الحد من الاستهلاك وتنظيمه مع العمل علي تهيئة المدخرات المحلية وفي هذا الصدد قام الباحث بطرح مجموعة من السياسات لتحقيق ذلك تتمثل في مجال تخطيط الادخار. وقد أوصت الدراسة بتشجيع الادخار الاختياري من خلال تنمية الوعي الادخاري، وتوفير أنواع مختلفة من شهادات الادخار، الإعفاءات الضريبية، إنشاء مؤسسات مالية مخصصة كبنوك الاستثمار، والتنمية والبنوك المتخصصة، إيجاد معالجة لمشكلة الإنتاج وترشيد الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل، إكمال عملية الإصلاح الاقتصادي لاستعادة الاستقرار المالي والنقدي وخلق فرص حقيقية.

مفهوم الادخار:

تعددت التعاريف للادخار منه: ذلك الجزء من الناتج القومي الصافي أو الدخل القومي الذي لم ينفق على الاستهلاك وإنما تم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل أو تحافظ على مستواه. وهنالك من يعرفالادخار بانه تجنب جزء من ثروات الفرد مع المحافظة على هذا لجزء لوقت الحاجة ومن خلال التعريفين السابقين يتبين أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الجاري الذي لم يستهلك في فتره ما بهدف استعماله في فتره لاحقه[4]

يمثل الادخار ذلك الجزء منالدخل الذي لا يستعمل للإنفاق على السلع الاستهلاكية أو انه الجزء الذي احتفظ به بعد الاستهلاك ومن الممكن أن يحتفظ بهذا الجزء من الدخل في صور عده منها يحتفظ بهذا الجزء كنقود سائله في المنزل مثلا وهذا ما يسمي بالاكتناز والمقصود بالاكتناز هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يدخلفي عمليه الاقتصاد القومي ومن الممكن أن يحتفظ بذلك الجزء من الدخل بشكل حسابات جاريه أو حسابات ادخاريه أو أي شكلمن أشكال الادخار الأخرى[5]

فيعرف الادخار: بانه ذلك الجزء من الدخل الذي يمكن التصرف فيه لا يستخدمه في شراء السلع الاستهلاكية فيطلق عليه الادخار، فالادخار اذا هو الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف فيه والقدر المنفق علي السلع والخدمات الجارية فهو ذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق علي الاستهلاك وقد يكزن الإنفاق الجاري علي السلع والخدمات أحيانا اكثر من الدخل الممكن التصرف فيه وحينئذ نكون أمام ادخار سلبي وعليه يلاحظ بان كلا من الادخار والاستهلاك عباره عن مفاهيم تعني وجود تيار متدفق[6] ولما كان الدخل المتاح أما أن يستهلك أو يدخر فان:

الدخل المتاح = الاستهلاك + الادخار

الادخار = الدخل المتاح – الاستهلاك

هـذا يعنـي أن قـرار الفـرد بالنسـبة للاسـتهلاك يعتـبر في نفـس الوقـت قـرار بالنسـبة للادخـار فـاذا أنفـق الفـرد كامـل دخلـه عـلى الاسـتهلاك يعنـي أن الادخـار يصبـح صفـرا أمـا إذا قـرر الفـرد إنفـاق جـزء مـن الدخـل فـان الجـزء الآخـر يذهـب للادخـار

لا بـد مـن تعريـف بعـض المفاهيـم الاقتصاديـة مثـل الإنفـاق الاسـتهلاكي والدخـل القومـي والدخل المتاح والمستهلك[7].

1.الدخل القومي والناتج القومي:

هـدف النشـاط الاقتصـادي مهـما اختلفـت النظـم هـو إشـباع اكـبر قـدر ممكـن مـن الحاجـات للقيـام بهـذه المهمـة, وتقـوم الوحـدات الإنتاجيـة باسـتخدام العوامـل الإنتاجيـة (العمـل وراس المـال والمـوارد الطبيعيـة والمنظـم) لتحقيـق ذلـك الناتـج عـلى اختـلاف أنواعهـا التـي تمد هـذه الحاجـات فتقوم المؤسسـات ببيـع هـذا الناتـج الـذي هـو عباره عن سـلع اسـتهلاكيه وخدمـات وسـلع رأسماليه(اسـتثمارية) مـن قيمـه هـذا الناتـج تدفـع أجـور العـمال وأربـاح المنظـم وفوائـد راس المـال وثمـن المـوارد الأوليـة حيث أن تسـتلم هـذه العوامـل عوائـد وتنفـق في شراء السـلع الاسـتهلاكية والاسـتثمارية والخدمـات ثـم تعـود المؤسسـات بعـد أن تجمعـت لديهـا هـذه المبالـغ المنفقـة وتـشرع مـن جديـد في اسـتئجار العوامـل الإنتاجيـة لتحقيـق الناتـج وهكـذا.

يعـرف الناتـج القومـي بانـه عبـاره عـن القيمـة السـوقية ومختلـف السـلع والخدمـات التـي انتتجـت في دولـه أو مجتمـع خـلال فـتره زمنيـه معينـه غالبـا مـا تكـون عـام أمـا الدخـل القومـي وهـو عبـاره عـن عائـد عوائـد عنـاصر الإنتـاج التـي تكـون شـاركت في العمليـة الإنتاجيـة خـلال فـتره زمنيـة عـادة تكـون سـنه[8]. هنـاك تيـار مسـتمر فالناتـج القومـي يولـد الدخـل القومـي والإنفـاق يخلـق الناتـج أعيـد تسـميه هـذا التيـار بالتدفـق الدائـر.

2.الدخل المتاح:

هو الدخل الذي يمكن التصرف فيه أي الدخل بعد استقطاع الضرائب ويرمز له بالرمز (yd)

الدخل المتاح = الدخل القومي – الضرائب

3.الإنفاق الاستهلاكي:

يقصـد بـه أحـد مكونـات الإنفـاق الـكلي وبالتـالي كأحـد محـددات الدخـل القومـي هـو الإنفـاق العـام عـلى السـلع والخدمـات سـوى كان إنفـاق القطـاع العـام أو الخـاص.

4.المستهلك:

هـو الوحـدة الاقتصاديـة التـي تسـعى لتعظيـم إشـباعها مـن خـلال إنفاقهـا لـشراء السـلع والخدمـات.

5.السلع الاستهلاكية:

هـي أي سـلعة يصنعهـا الأفـراد مقابـل مـا تصنعـه الـشركات وتنقسـم سـلع الاسـتهلاك إلى قسـمين سـلع اسـتهلاكيه هالكـة (غـير معمـرة) تعنـي السـلع التـي لا تـدوم والمـواد الغذائيـة وغيرهـا، والسـلع الاسـتهلاكية المعمـرة وهـي السـلع التـي تـدوم أكـثر مثـل السـيارات وغيرهـا، ينفـق النـاس في شراء السـلع الهالكـة أكـثر مـما ينفقونـه في شراء السـلع المعمـرة.

محددات الادخار:

الحجم الكلي للادخار يتوقف على عوامل عديدة أهمها: حجم الدخل القومي، فبصفة عامة هناك علاقة طردية بين حجم الادخار وحجم الدخل، وحيث يتزايد الميل الحدي للادخار، وتوزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة، ونصيب الفرد من هذا التوزيع والميل الحدي لكل من الاستهلاك والادخار لكل من هذه الطبقات، وطبيعة الناتج القومي وتنوعه. وإذا كان هذا العامل سيؤثر على الاستهلاك كما وكيفا فإنه سيؤثر بالتالي على حجم الادخار[9].

العوامل المؤثرة على الادخار:

1-حجم الدخل:

أن أغلبية السكان من الدول النامية تندرج ضمن أصحاب الدخول المنخفضة، لذلك تتجه معظم الدخول إلي أوجه الإنفاق علي مستلزمات الحياة الضرورية وعادة ما يكون الميل الحدي للاستهلاك مرتفعا بحيث لا يسمح بفائض للادخار وتشير الإحصائيات إلي أن الدخل المتاح هو أهم العوامل المحددة للادخار في كل الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء ، وأن الميل الحدي للادخار يزيد مع زيادة الدخل ، إذ يوجد عادة فجوة بين التغير في الدخل ومستوي الاستهلاك ، فتكون هذه الفجوة أكبر عندما يكون التغير في الدخل في الاتجاه الأعلى عنها عندما يكون التغير في الاتجاه الأدنى. فعندما يزيد دخل الأسرة فإن المتوقع أن يزيد الادخار[10].

2- نمط توزيع الدخل

أن نمط توزيع الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة يؤثر على الحالة التي يكون عليها مستوي الاستهلاك القومي، وبالتالي على الحالة التي يكون عليها مستوي الادخار القومي. ويقصد هنا بنمط توزيع الدخل الوضع الذي تكون الأنصبة النسبية للأجور والريع والأرباح والفوائد من الدخل القومي[11].

3-معدل نمو السكان

أن معظم البلاد النامية تعاني من مشكلة زيادة السكان ويؤثر ارتفاع معدل نمو السكان تأثيرا بليغا في كيفية توزيع الزيادة التي تحدث في الناتج القومي خلال عملية التنمية فيما بين الادخار والاستهلاك، نجد أن ارتفاع معدل نمو السكان يحد من إمكانات رفع الادخار المتوسط، وان ارتفاع نسبة الإعالة في الاقتصاد القومي يسهم بشكل فعال في رفع معدل الاستهلاك الحدي، وبالتالي تخفيض معدل الادخار الحدي وذلك للقطاع العائلي والحكومي.

4-انخفاض كفاءة الاستثمار:

أن معامل إنتاجية الاستثمار يعد من المتغيرات الهامة التي تحدد حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف فكلما ارتفع هذا العامل كلما زاد الدخل القومي بمعدلات مرتفعة وكلما زادت مقدرته على خلق وتكوين المدخرات المحلية، وذلك بالقياس إلى الحالة التي يكون فيها العامل منخفضا[12].

5-التضخم:

العلاقة بين التضخم في البلاد النامية والادخار، أحد القضايا الهامة التي احتدم بشأنها جدل فكري واسع بين الاقتصاديين في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن وكان الجدل آنذاك يدور حول إمكان اعتماد هذه البلاد علي التمويل التضخمي كسياسة ملائمة لتمويل وتكوين رأس المال الثابت وذلك عن طريق ما يتمخض عن السياسة من ادخار إجباري وكانت جمهرة من الاقتصاديين الغربيين تري أنه من الممكن لهذه السياسة أن تحرز نجاحا في هذا المجال طالما أنها تعيد توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الاجتماعية ذات الميول المتوسطة والحدية المرتفعة للادخار[13].

6-عوامل ديمغرافية واجتماعية:

هناك مجموعة من العوامل الديمغرافية والاجتماعية لها أكبر الأثر على ادخار الأفراد فتركيب المجتمع عمريا له الأثر على الادخار، حيث يقوم به عادة المجموعات العمرية من 35-60سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين 15 أو أقل من 35 أو تزيد عن 60 سنة فلا يقومون بالادخار، وكذلك هناك علاقة قوية بين معدلات الادخار وحجم الأسرة فلا شك إن حاجات الأسرة الكبيرة في الظروف الواحدة التي تفوق حاجات الأسرة الصغيرة وعلى ذلك ففي ظل كبر عدد أفراد الأسرة وتدني مستويات الدخول في الدول النامية يقل الادخار أن لم ينعدم[14].

نظريات الادخار:

1-نظرية دورة الحياة :

هذه النظرية مقترنة بفرانكو مود لياني وجيمس ثوبن قامت على فرضية القائلة بأن الأفراد يدخرون أثناء سنوات عملهم للحفاظ على جدول استهلاك ثابت خلال سنوات التقاعد، وبناء على هذه النظرية فإن صافي مدخرات الفرد طيلة حياته سيكون صفرا في الاقتصادات الساكنة وموجبا في الاقتصادات النامية.

ويمكن وضع هذه النظرية في المعادلة التالية:

$$S\backslash Y = a + b1H + b2u + b3w + b4D + b5r$$

حيث

ثابت:a

معدل نمو الإنتاجية: H

توقعات العمر لكبار السن: U

الرصيد الحقيقي للثروة غير البشرية: W

نسبة الإعالة (نسبة الصغار وكبار السن من مجموع السكان) :D

سعر الفائدة الحقيقي: r

ومن المتوقع أن تكون إشارة المعاملات $b2\ b1 b5 b2\ b1 b5$ موجبة $b4 b3\ b4 b3$ وسالبة لذلك فإن زيادة نمو الإنتاجية وتوقعات العمر وسعر الفائدة ستؤدي إلي زيادة نسبة الادخار، بينما زيادة الثروة ونسبة الإعالة يقللا الادخار(15).

نظرية ادخار دورة الحياة تتنبأ بأن الأفراد يدخرون قدرا أكبر عندما تكون دخولهم مرتفعة بالنسبة لمتوسط دخل سنوات الحياة، وتكون مدخراتهم سالبة عندما تكون دخولهم منخفضة بالنسبة لمتوسط دخل سنوات الحياة.

إن نظرية الحياة للادخار هي نظرية اقتصاد جزئي عن استهلاك وادخار الأفراد عبر سنوات حياتهم، فكل فرد في هذا الاقتصاد سوف يمر بدورة الحياة الخاصة بالادخار الموجب والادخار السالب، فان مدخرات الأفراد الذين يعملون سوف يقابلها قدر مماثل تماما من الادخار السالب بواسطة الإفراد المتقاعدين[16].

2-المدرسة الكلاسيكية

تنظر للادخار وقفاً لفروض تحليل الاقتصاد الجزئي علي أساس أنه فضيلة بالنسبة للفرد فالاقتصاديين الكلاسيكيين نظروا إلي الادخار الكلي للمجتمع علي أساس انه مجرد تجمع لمدخرات أفراد هذا المجتمع وتوصلوا إلي نتيجة إن من المصلحة الاقتصادية للمجتمع ككل تشجيع أفراد المجتمع علي الادخار فان الزيادة في مدخرات الأفراد تؤدي في النهاية إلي زيادة المدخرات الوطنية وشجعوا الادخار لأنه الوسيلة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ولم يفكروا أبدا في ظاهرة قصور الطلب الكلي الذي ينتج من قيام كل أفراد المجتمع بالادخار ذلك لانهم كانوا ينظرون إلي الادخار الكلي من وجهة نظر المدخرات الفردية فقط، ويفترضون إن مستوي توازن التوظيف الكامل ظاهرة عادية في الاقتصاد القومي وأكدوا علي الحاجة إلي التكوين الرأسمالي كمفتاح للتنمية وذلك حتي يمكن تجنب حالة الركود ،وكانوا ينظرون إلي المدخرات علي أساس أنها المورد الرئيسي للتكوين الرأسمالي الذي لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق التقدم الاقتصادي، ولذلك لأنهم ناصروا الادخار كمورد أساسي للاستثمارات التي هي المحدد الأساسي للتوظيف والناتج والدخل وفقا لفروض قانون ساي للأسواق فان النظرية الكلاسيكية تنظر إلى الادخار علي انه استثمار وليس علي أساس أنه خطوه منفصلة أو مميزة، وان المدخرات هي التي تحدد الاستثمارات . هبسونوافتاليون هاجموا وجهة نظر الكلاسيك المتعلقة بالمدخرات وغيرهم من أنصار نظريات قصور الاستهلاك ويرون بوضوح بأنه ليس هناك أفضلية في عملية الادخار. فهم كانوا ينظروا إلي زيادة المدخرات الكلية في المجتمع على إنها تؤدي إلى قصور في الاستهلاك في المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى قصور في الطلب الكلي والي حدوث فائض والناتج وينتهي الأمر بزيادة البطالة[17]

3-نظرية الدخل الحديثة للتوظيف :

الادخار هو أساسا دالة في الدخل وليس دالة في سعر الفائدة، فان مستوي الدخل هو الذي له التأثير الهام على مقدار الادخار. ومستوي الدخل يتوقف على معدل الإنفاق. وقفا لنظرية التوظيف الحديثة فان الاستثمار هو الذي يحدد الادخار ولكن هذه النظرة هي عكس تمام لنظرة الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين يرون إن الادخار هو الذي يحدد الاستثمار، وتنظر إلى الإنفاق على انه فضيلة من وجهة نظر المجتمع، وذلك لان الإنفاق إنما يحدد الطلب الفعال الذي هو المحدد لمستوي التوظيف والناتج والدخل.

تـري النظريـة أن الدخـل وليـس سـعر الفائـدة هـو المتغـير المـوازن بـين الادخـار والاسـتثمار، التسـاوي الوظيفـي بـين الادخـار والاسـتثمار يقـوم عـلى أسـاس إن تصرفـات المدخريـن والمسـتثمرين إنمـا هـي ردود فعـل لتغـيرات في الدخـل بحيـث إن رغباتهـم في الادخـار وفي الاسـتثمار يتوقـع أن تكـون متوافقـة وذلـك عندمـا يـزداد الاسـتثمار، فـان توازنـاً جديـداً يحـدث بـين الادخـار والاسـتثمار سـوف يتحقـق عنـد مسـتوي اعـلي مـن الدخـل. وعندمـا تزيـد المدخـرات عـلى الاسـتثمارات ويكـون مسـتوي الاسـتثمار منخفضـا فـان توازنـا سـوف يتحقـق بـين الاسـتثمار والادخـار عنـد مسـتوي أقـل مـن الدخـل.

فنظريـة الدخـل الحديثـة تـري إمكانيـة انتقـال مسـتوي تـوازن الدخـل عـن طريـق تحقيـق التسـاوي بـين الادخـار والاسـتثمار بخـلاف النظريـة الكلاسـيكية التـي تـري إن ليـس هنـاك سـوي مسـتوي تـوازن واحـد هـو مسـتوي تـوازن دخـل التوظـف الكامـل والـذي يتحقـق عنـده فقـط تسـاوي الادخـار والاسـتثمار، نظريـة كينـز والنظريـة الحديثـة للدخـل يختلفـان مـع النظريـة التقليديـة في إن الادخـار والاسـتثمار مـن الممكـن ومـن المعتـاد أن يتسـاويا عنـد مسـتوي تـوازن دخـل أقـل مـن مسـتوي التوظـف الكامـل[18].

4-النظرية الكينزية:

إن ادخـار القطـاع العائـلي يعتمـد مبـاشرة عـلى الدخـل الحـالي الممكـن التـصرف فيـه (دخـل القطـاع العائـلي بعـد خصـم الضرائـب) ويـزداد الميـل الحـدي للادخـار مـن الدخـل الحـالي الممكـن التـصرف فيـه مـع ارتفـاع الدخـل[19]

أى إن الادخار دالة في الدخل:

$$S = f(y)$$

أي أن حجـم الادخـار يتوقـف عـلى الدخـل. فعندمـا يـزداد الدخـل فـان الادخـار يـزداد أيضـا والعكـس صحيـح وذلـك لان الادخـار دالـة مسـتقرة في الدخـل بمعنـي أن الميـل الحـدي للادخـار مسـتقر.

فقـد عـارض كينـز النظريـة الكلاسـيكية للادخـار عـلى أسـاس انـه فضيلـة وقـد اتخـذ كينـز مركـزا وسـطا بـين الكلاسـيك ونظريـة قصـور الاسـتهلاك، فمـن وجهـة نظـره فـان الفضيلـة التـي تكمـن في الادخـار هـو في الكيفيـة التـي يتـم بهـا اسـتخدام المدخـرات وإن المدخـرات التـي لا تسـتثمر وإنمـا تكتنـز لا تعتـبر بأيـة حـال مـن الأحـوال فضيلـة ذلـك لأنهـا تـؤدي إلى تخفيـض الناتـج والدخـل. هاجـم كينـز وجهـة نظـر الكلاسـيك القائلـة بـان سـعر الفائـدة إنمـا مكافـأة الادخـار. فقد أشـار أن أي شـخص يسـتطيع أن يحصـل عـلى فائـدة مـن إقـراض النقـود التـي لم يكـن قـد ادخرهـا وإنمـا قـد ورثهـا مـن أحـد إفـراد عائلتـه، وان سـعر الفائـدة ظاهـرة نقديـة بحتـة، وان مقـدار المدخـرات لا تتوقـف فقـط عـلى سـعر الفائـدة بـل تتوقـف عـلى مسـتوي الدخـل بحيـث إن سـعر الفائـدة لا يكفـي إن يكـون عائـد للادخـار أو الانتظـار، وسـعر الفائـدة وفقـا لكينـز هـو تعويـض أو مكافـأة عـن التنـازل عـن السـيولة (عـدم الاكتنـاز) وليـس عائـدا للادخـار[20].

رابعاً: تقدير دالة الادخار في السودان في الفترة (1990-2020م):

1/ الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل:

تعتمد الدراسة على أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في تحليل البيانات للوصول إلى نتائج تتسم بالدقة ويتم ذلك من خلال اتباع المراحل التالية:

المرحلة الأولى:

تم وصف بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة باستخدام مقاييس التشتت والنزعة المركزية، ومن ثم اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، لتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسعAugmented Dickey-Fuller(ADF) .

وتعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة إذا (Stationary) إذا توفرت فيها الخصاص التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

المرحلة الثانية:

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية مستقرة ومن نفس الرتبة، نتحول إلى اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن، ويقوم تحليل التكامل المشترك بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية. ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى بالتكامل المشترك وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات لا بد أولاً من إزالة مشكلة عدم السكون وذلك باستخدام اختبارات جذور الوحدة.

المرحلة الثالثة:

يتم فيها استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) (ECM) لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي أن هذا الاختبار له القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation). [21]

ولتطبيق الاختبارات السابقة يتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-9.5).

2/ النماذج المستخدمة لتقدير دالة الادخار في السودان في الفترة (1990-2020م):

لتقدير دالة الادخار في السودان في الفترة (1990-2020م) فقد تم بناء النماذج الموضح أدناه.

$$S = \beta_0 + \beta_1 G_+ \quad \mu \text{------} \beta_1 > 0 \quad \text{---------(1)}$$

$S = \alpha_0 + \alpha_1 I_+ \quad \mu$------$\alpha_1 > 0$---------(2)

حيث أن:S ≡ الادخار، G≡ الإنفاق الحكومي، I≡ الدخل.

α_0 ،α_0≡ ثابت النموذج (الجزء المقطوع من النموذج)

α_1 ،α_1≡ معلمات النموذج والإشارات المتوقعة لها كما موضحة في النموذج أعلاه .

3/ اختبار سكون بيانات الدراسة:

يعتبر شرط السكون مهم لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، ويتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root test): لتحديد الخصائص غير الساكنة (non-stationary) لمتغيرات السلسلتين الزمنيتين على حد سواء في المستويات (levels) من خلال الاختبارات التالية:

1-اختبار ديكي فوللر الموسع(ADF)، حيث يستخدم هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه. والصيغة الرياضية العامة لاختبار ديكى فوللر الموسع (ADF) هي كالآتي:

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta\Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

وبتطبيق هذا النموذج على البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي تم الحصول على البيانات الموضحة في الجدول التالي رقم (1):

جدول رقم (1) نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع(**ADF**)

المتغير	الفرق الثاني	
	t-Statistic	Probability
S	-2.985640	0.0043
G	-7.435532	0.0000
I	-9.817962	0.0000
القيم الحرجة	% 1	-2.650145
	% 5	-1.953381
	% 10	-1.609798

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views– 2022م

من خلال الملاحظة على الجدول رقم (1) أوضحت نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع أن بيانات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الثاني عند مستوي معنوية 1 %.

بعد التأكد من استقرار بيانات المتغيرات في مستوى واحد يمكن قياس العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات.

4/ قياس العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة (التكامل المشترك):

تم استخدام اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك لقياس العلاقة طويلة المدى، والذي يتفوق على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة

الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مساراً للشك والتساؤل.

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن،Johansen) و(جوهانسن – جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل – غرانجر، Engle – Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية " جوهانسن " وجوهانسن – جوسليوس " اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة (r = (∏) r <0 η>). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR)maximum وهما اختبار الأثر trace test(λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$).

ويعرف اختبار الأثر (مجموع القطر الرئيس) بـ:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} \log(\hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك ≥r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r(حيث r = 0، 1، 2).

ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ $\lambda_{\max} = -T \log(1-\hat{\lambda}_i)$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك = r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = 22)1 + r).

جدول رقم (2): نتائج اختبار جوهانسن (**Johansen**) للتكامل المشترك

النتيجة	Stat	% C V5	Prob.**
None *	27.41233	17.79730	0.0013
At most 1	4.647466	11.22480	0.5283
At most 2	2.611416	4.129906	0.1254
وجود متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوى معنوية ٥ ٪			

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views -2022م

أوضحت نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة ويظهر ذلك من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (2) ووجود متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5 % وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل والذي يعني أن متغيرات الدراسة تحقق التوازن في المدى الطويل.

5-نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model-ECM):

يتميز نموذج تصحيح الخطأ عن نموذج إنجل غرانجر بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من الطرق الأخرى مثل طريقة إنجل- غرانجر (Engel Granger 1987) وجوهانسن (Johansen 1988)، ولاختبار مدى تحقق التكامل المتزامن بين المتغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (قصيرة وطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواءً كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية، ولا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن

3/ تقدير العلاقة بين الادخاروالإنفاق الحكومي والدخل في السودان:

1-تقدير العلاقة بين الادخار والإنفاق الحكومي في السودان:

$$(S = \beta_0 + \beta_1 G_+ \ \mu \text{------} \beta_1 > 0 \ \text{---------} (1$$

لقياس أثر الإنفاق الحكوميفي السودان على الادخار تم تطبيق نموذج تصحيح الخطاء وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (1)

Vector Error Correction Estimates		
Date: 12/11/22 Time: 08:30		
Sample (adjusted): 1995 2020		
Included observations: 26 after adjustments		
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
	CointEq1	CointegratingEq:
	1.000000	S(-1)
	-0.001619	G(-1)
	(0.00056)	
	[-2.91066]	
D(G)	D(S)	Error Correction:
220.7659	- 0.576392	CointEq1
(54.7525)	(-0.08512)	
[4.03207]	[-6.77142]	
0.663995	0.843247	R-squared
10.37477	28.24208	F-statistic
13		Number of coefficients

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views -2022م

– [ ] هي قيمT المحسوبة. -() الانحراف المعياري.

ولتفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر يتم استخدام ثلاثة معايير والتي تشتمل على معيار النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي والمعيار القياسي.

1.معيار النظرية الاقتصادية:

المعيار الاقتصادي أو الفحص الاقتصادي يتعلق بالتحقيق من انطباق النتائج مع افتراضات النظرية الاقتصادية من خلال هذا الفحص يتم التأكد من نوع علامة المعامل coefficient وحجمه إذا جاءت العلامة مطابقة حجماً واتجاهاً للنظرية الاقتصادية اعتمدت النتيجة اقتصادياً.[23]

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدرة في الجدول رقم (3) أن إشارة معلمة المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) بلغت (0.001619-) وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية. وهذا يدل على أنه كلما كانت هناك زيادة فيالإنفاق الحكومي في السودان تؤدي إلى تقصان في الادخار أي هنالك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي في السودان والادخار خلال الفترة 1990-2020م.

2.المعيار الإحصائي: بعد التأكد من معقولية التقديرات لمعلمات النموذج من الناحية الاقتصادية يأتي دور الاختبارات الإحصائية التي تقرر في ضوئها أمرين على جانب كبير من الأهمية:

1-مقدرة النموذج على تفسير الظاهرة محل البحث.

2-مدى الثقة في تقديرات معلمات النموذج وذلك باستخدام معامل التحديد والخطأ المعياري [24]

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) قيمة اختبار(F) دلت المنتجة عن المعنوية الشاملة للنموذج، كما بلغت الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة للمتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) (28.24208) عند مستوى معنوية 5 % وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية التي بلغت (2.27).

3.المعيار القياسي:

في الجدول رقم (3) أوضحت قيمة معامل التحديد (R^2) أن المتغير المستقل المضمن في النموذج يفسر نسبة84 % من المتغير التابع وبقية التأثير يعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج، ومعامل سرعة التكييف للنموذج بلغت (0.576392-) ومن خلال قيمة (T) المحسوبة له التي بلغت (6.77142-) عند مستوى معنوية 5 % وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية المقابلة البالغة (2.10)، مما يشير إلى أنها معنوية إحصائياً، وهو ذو قيمة سالبة وأقل من الصفر مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكييف للمتغيرات بمعنى أنه إذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني فهي تحتاج إلى فترة تقدر بـ 13 سنة للرجوع إليها.

2-تقدير العلاقة بين الادخار والدخل في السودان:

$$(S = \beta_0 + \beta_1 I_+ \ \mu \text{------} \beta_1 > 0 \ \text{---------} 2$$

لقياس أثر الدخل في السودان على الادخار تم تطبيق نموذج تصحيح الخطاء وتم الحصول وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (2)

Vector Error Correction Estimates		
Date: 12/11/22 Time: 08:14		
Sample (adjusted): 1995 2020		
Included observations: 26 after adjustments		
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
CointegratingEq:	CointEq1	
S(-1)	1.000000	
I(-1)	0.000524	
	(0.00023)	
	[2.24009]	
Error Correction:	D(S)	D(I)
CointEq1	-0.677163	361.2597
	(0.23638)	(141.416)
	[-2.86475]	[2.55459]
R-squared	0.949004	0.768546
F-statistic	27.91432	4.980770
Number of coefficients		24

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views-2022م

[ ] هي قيمT المحسوبة. - () الانحراف المعياري.

ولتفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر يتم استخدام ثلاثة معايير والتي تشتمل على معيار النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي والمعيار القياسي.

1.معيار النظرية الاقتصادية:

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدرة في الجدول رقم (4) أن إشارة معلمة المتغير المستقل (الدخل) بلغت (10786.57-) متوافقة مع النظرية. وهذا يدل على أنه كلما كانت هناك زيادة في الدخل في السودان تؤدي إلى زيادة في الادخار في السودان أي هنالك علاقة طردية.

2.المعيار الإحصائي:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) قيمة اختبار(F) دلت عن المعنوية الشاملة للنموذج، كما بلغت الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة للمتغير المستقل (الدخل) (2.380455) عند مستوى معنوية 5 % وهي أكبر من قيمة(F) الجدولية التي بلغت (2.27).

3.المعيار القياسي:

في الجدول رقم(4) أوضحت قيمة معامل التحديد (R^2) أن المتغير المستقل المضمن في النموذج (الدخل) يفسر نسبة95 % من المتغير التابع وبقية التأثير يعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج أو نتيجة للصدفة والخطأ العشوائي، ومعامل سرعة التكييف للنموذج بلغت(-0.677163) ومن خلال قيمة (T) المحسوبة له التي بلغت (2.86475-) عند مستوى معنوية 5 % وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية المقابلة البالغة (2.10)، مما يشير إلى أنها معنوية إحصائياً، وهو ذو قيمة سالبة وأقل من الصفر مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكييف للمتغيرات بمعنى أنه إذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني فهي تحتاج إلى فترة تقدر بـ 24 سنوات للرجوع إليها.

النتائج:

تم تحليل بيانات الدراسة من مصادرها الأولية والثانوية لتقدير دالة الادخار في السودان في الفترة (1990-2020م)

وعلى ضوء التحليل التطبيقي والنظري خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

1. وجود علاقة عكسية معنوية بين الإنفاق الحكومي والادخار في السودان خلال فترة الدراسة.
2. ارتفاع معدلات الدخل زادت من إجمالي الادخار في السودان خلال فترة الدراسة.
3. الدخل أكثر تفسيراً لتغيرات الادخار وذلك بنسبة 95 %.

التوصيات:

1-العمل على زيادة الدخل القومي بهدف رفع معدلات الادخار.

2-تشجيع القطاعات الاقتصادية المختلفة على الادخار من خلال سياسة اقتصادية واضحة.

3-ترشيد الإنفاق الحكومي بهدف تشجيع الادخار.

الهوامش:

(1) عبد الطيف عبد اللهبركه، تقدير داله الادخار المحلي في السودان خلال الفترة (1990-2008م) ورساله ماجستير، غير منشور، السودان، جامعه السودان للعوم والتكنولوجيا ,2010م

(2) كمال الدين محمد نورين، تقدير دالة الادخار المحلي في السودان 1970-1990م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية ،2001م.

(3) إيمان صلاح الدين محمد، تقدير دالة الاستهلاك والادخار في ولاية الخرطوم في الفترة من 1975الي 1995، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية ،2001م.

(4) عبد الطيف عبد الله بركه، مرجع سابق، ص6

(5) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمه في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1(عمان: دار وائل للنشر، 2004 م)، ص161

(6) جيمس جوارتيني، ريجارداستروب، ترجمه وتعريب: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي (الرياض: دار المريخ المملكةالعربيةالسعودية ،1999م)، ص 236

(7) احمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء الثاني، ط4(القاهرة: دار النهضةالعربية,1987م)، ص 240

(8) احمد جامع، مرجع سابق، ص 143

(9) مجدي محمود شهاب وآخرون،أساسيات الاقتصاد السياسي (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ،2003م)، ص152-151

(10) محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف،التنمية الاقتصادية (الإسكندرية: الناشر قسم الاقتصاد، 2006م)، ص200

(11) رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية العالم الثالث، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ،1978م)، ص200

(12) مجدي محمود شهاب وآخرون، مرجعسابق، ص213-214

(13) رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، ط1(القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ،1980م)، ص517

(14) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجعسابق، ص209

(15) مالكوم جبلزوآخرون، تعريب طه عبد الله منصور وآخرون، اقتصادياتالتنمية، (الرياض: دار المريخ للنشر ،1995م)، ص560.

(16) سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، (الكويت: دار كاظمة للنشر،1994م) ص1076.

(17) سامي خليل، والنظريات والسياسات النقدية والمالية، ط1(الكويت: دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ،1982م ص407-406.

(18) سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص417-410.

(19) مالكوم جبلزوآخرون، مرجع سبق ذكره، ص461

(20) سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، مرجعسابق، ص531-530.

(21) علي فاطن محمد الونداوي، فقه الاقتصاد القياسي، ج1، (الخرطوم: مكتبة جي تاون2010م)

(22) Greene , William H. (2003)"Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA

(23) Patterson, K.(2002) , " An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach ". Palgrave, New York,

(24) سمير عبد العزيز، الاقتصاد القياسي. مدخل في اتخاذ القرارات. الإسكندرية:1997م، مكتبة الإشعاع

دور محاسبة التكاليف الزراعية في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي دراسة ميدانية علي مشروع نادك الزراعي بالسودان

د. مها موسى محمد سلامه

أستاذ مساعد- قسم المحاسبة والتمويل- كلية الاقتصاد والدراسات التجارية- جامعة كردفان

د. محمد موسي الدود عوض الله

أستاذ مشارك- كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية- جامعة الدلنج

أ. آمنه صالح أحمد إبراهيم

باحث

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف علىأهمية محاسبة التكاليف الزراعية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية في القطاع الزراعي السوداني، وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: هل توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف الزراعية يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية في القطاع الزراعي السوداني؟ إلي أي مدي يساعد تحديد عناصر التكاليف الزراعية يساعد في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي السوداني ؟، إتبعت الدراسة المنهج الإستنباطي والإستقرائي، والوصفي التحليلي، مستخدمة الإستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من المشاريع الزراعية السودانية، وقد تم إختيار العينة من مشروع ناديك الزراعيكدراسة حالة، وتم توزيع 90 استبانة على العاملين بالمشروع من فئات مدراء الاستثمار ،مدير اداري، المحاسبين، والمراجعين، وتم تحليل الإستبانة بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، وقد أظهرت نتائج الدراسةساهم تصميم نظام التكاليف الزراعية بطريقة علمية في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي، ساعد إستخدام مراكز تكاليف الإنتاج ومراكز المسؤلية في حصر النفقات وتحليلها وتوزيعها على وحدات الإنتاج في ترشيد القرارات الإستثمارية في مشروع الزراعي، وأوصت الدراسة بضرورةالإهتمام بتحديد عناصر التكاليف الزراعية في مشروع نادك الزراعي،علي الجهات الرسمية عدم تحديد التكلفة المنتجات الزراعية بالطرق التقليدية.

الكلمات المفتاحية: التكاليف الزراعية ، عناصر التكاليف ، القرارات الاستثمارية ، القطاع الزراعي

Role of Agricultural Cost Accounting in Rationalizing Investment Decisions in Agricultural Sector: A Field Study on Nadeek Agricultural Scheme in Sudan

Dr.Maha Mosa Mohammed Salama
Dr.Mohammed Musa Aldood Awadalla
A.Amna Salih Ahmed Ebrahim

Abstract:

The study aimed to identify the significance of agricultural cost accounting and its role in rationalizing investment decisions in the Sudanese agricultural sector. The study problem was represented in the following questions: Does the availability of the components for implementing the agricultural cost accounting help in rationalizing investment decisions in the Sudanese agricultural sector? To what extent does the determination of the agricultural cost elements help in rationalizing investment decisions in the Sudanese agricultural sector? The study adopted the inductive, deductive, and descriptive analytical approaches using the questionnaire as instrument for data collection. The study population consisted of the Sudanese agricultural schemes. A sample was chosen from Nadeek Agricultural Scheme which was selected as a case study. (90) questionnaires were distributed to the employees working at Nadeek Agricultural Scheme including managers of investment, administrators accountants and auditors. The Statistical Package for Social Science (SPSS) was used to analyze the questionnaire data. The study findings revealed the following: The scientific design of the agricultural cost accounting system contributed to rationalizing investment decisions in the Sudanese agricultural sector. Using production cost centers and responsibilities centers helped in inventorying, analyzing and distributing the expense to production units in rationalizing investment decisions in the agricultural Scheme. The study recommended the following: Attention should be given to the determination of the agricultural cost elements at Nadeek Agricultural Scheme. The official authorities should not use traditional approaches to determine the agricultural products cost.

Keywords: Agricultural cost, cost elements, investment decisions, agricultural sector.

الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة:

تمهيد:

ظهرت الحاجة إلى استخدام نظام محاسبة التكاليف الزراعية في توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالقطاع الزراعي لأغراض متعددة منها الإستثمارات المختلفة في القطاع الزراعي ، وأصبحت إدارة المشاريع الزراعية والمستثمرين في القطاع الزراعي يعلقونآمالهم الكبرى على نظم التكاليف الزراعية في ترشيد القرارات الاستثمارية ،وأدي زياد الضغط المستمر علي الموارد المتاحة والذي كان من نتائجه التفكير في إنشاء المشاريع الزراعية الكبرى ذات الإنتاج الواسع والمتنوع والتوجه إلي الإستثمار في القطاع الزراعي بدلاً من إستخدام الإنتاج فيالإستهلاك المباشر فقط ، بل يكون الإنتاج الزراعي للبيع في الأسواق أو الاستبدال بما تنتجه المصانع، إذ إن نجاح المشروع الزراعي يتوقف على سلامة القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. هل توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف الزراعية ، يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية في القطاع الزراعي السوداني ؟
2. إلى أي مدي يساعد تحديد عناصر التكاليف الزراعية في ترشيد القرارات الإستثمارية في االقطاع الزراعي السوداني ؟

أهمية الدراسة :

1. زيادة الحاجة إلى المعلومات التكاليفيه في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية في القطاع الزراعي .
2. دراسة واقع محاسبة التكاليف الزراعية في المشروعات الزراعية في السودان.

أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهمية محاسبة التكاليف الزراعية في المشاريع الزراعية.
2. معرفة الدور الذي تلعبه محاسبة التكاليف الزراعية في ترشيد القرارات الاستثمارية في القطاع الزراعي .

فرضيات الدراسة:

تسعي الدراسة لإختبارالفرضيات التالية:

1. تطبيق مقومات نظام محاسبة التكاليف الزراعية يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية في القطاع الزراعي السوداني.
2. تحديد عناصر التكاليف الزراعية يساعد في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي السوداني.

منهج الدراسة :

اتبعت الدراسة المناهج التالية :

1. المنهج التأريخي لصياغة الإطار النظري للدراسة وتتبع الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة
2. المنهج الإستنباطي لتحديد مشكلةالدراسة وصياغة الفرضيات.
3. المنهج الاستقرائي : لإختبارالفرضيات.
4. المنهجاالوصفي التحليلي : لتحليل بيانات الدراسة الميدانية.

مصادر جمع بيانات الدراسة :

1. مصادر أولية: تم استخدام أداة الإستبانة لجمع البيانات الأولية.
2. مصادر ثانوية: الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والشبكة الدولية للمعلومات.

حدود الدراسة :

تنحصر حدود الدراسة في الآتي:

1. **الحد الموضوعي** : إقتصرت الدراسة على تطبيق محاسبة التكاليف الزراعية ودورها على ترشيد القرارات الإستثمارية
2. **دراسة حالة : مشروع نادك الزراعي**
3. **الحد البشري** : طبقت الدراسة علي عينة من العاملين **بمشروع نادك الزراعي بالسودان**
4. **الحد المكاني** : مدراء المشاريع الزراعية ومدراء الإستثمار والحسابات والمحاسبون وفئات أخرى ذات علاقة بالمشاريع الزراعية
5. **الحد الزماني** : 2022م

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور، تناول المحورالأولالإطارالمنهجي والدراسات السابقة، وتناول المحور الثاني الإطار العام لمحاسبة التكاليف الزراعية، بينما خصص المحور الثالث الى الإطارالعام لترشيد قرارات الاستثمار، أماالمحور الرابع تناول الدراسة الميدانية، و المحور الأخير تم تخصيصه لعرض النتائج والتوصيات.

ثانياً : الدراسات السابقة :

1.دراسة شوقي ،(2010م)[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة دور محاسبة التكاليف في قياس تكلفة المشروعات الزراعية ، وتطرقت إلى أي مدى إمكانية تطبيق محاسبة التكاليف بصورة عملية في المشاريع الزراعية وأهمية ذلك بنسبة للإدارة، وتمثلت مشكلة الدراسة في غياب تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المشاريع الزراعية واعتمادها على الطرق التقليدية رغما عن النتائج التي تحققها الطرق التقليدية في حساب تكلفة الأنشطة المختلفة وحساب المستفيدين كما في مشروع الرنك الزراعي.إعتمدت الدراسة المنهج

الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، والوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها: عدم وجود نظام تكاليفي علمي يضعف الرقابة على المشروع مما يرفع من نسبة الأخطاء في الرصد وتخصيص التكاليف على مراكز التكلفة. وجود عدد من بنود التكاليف الزراعية تم تخصيصها على أساس عادل مما ساهمت في تحديد تكلفة الحيازة الواحدة، وأوصت الدراسة بتوصيات منهاإنشاء وحدة تكاليف مخصصة للمشروعات الزراعية، تدريب وتأهيل الكادر المالي علي العمل التكاليفي، ضرورة وجود نظام تكاليفي علمي متكامل.

2.دراسة:دراسة محمد، (2012م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم قدرة المزارع الأردني على تحديد التكاليف الفعلية للمنتجات الزراعية، وبالتالي تغير قيم الضريبة المفروضة عليه من سنة إلى أخري، وقد هدفت الدراسة إلى عرض أساليب وطرق قياس تكلفة المحاصيل الزراعية وبيان مدى عدالة هذه الأساليب في الوصول إلى التكلفة الحقيقة، من اجل تحديد الضريبة الفعلية المستحقة على هذه المنتجات، إتبعت الدراسة المنهج التأريخي، الاستنباطي، الإستقرائي والوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى الخبرة في مجال العمل الزراعي تؤدي إلى اختيار المحاصيل ذات المردود الأفضل. يؤدي استخدام نظام محاسبة التكاليف إلى بيان الفترات المحاسبية والدورات الزراعية الموسمية مما يؤدي إلى تحديد الضبية الفعلية علي المنتجات الزراعية. ووصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة استخدام نظام حديث لمحاسبة التكاليف يؤدي إلى ترشيد استخدام مدخلات الإنتاج الزراعي بكفاءة عالية. ضرورة استخدام نظام محاسبة التكاليف يؤدي إلى ترشيد طرق استخدام مصادر المياه في العملية الزراعية.

3.دراسة: إبراهيم ،(2015م)[3]

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطبيق محاسبة التكاليف الزراعية وأثرها على القوائم المالية لشركة السكر السودانية، وتحديد مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف الأصول الزراعية، تقييم مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (41) في القياس والإفصاح عن تكاليف الأصول الزراعية في شركة السكر السودانية،،تمثلت مشكلة الدراسة في هل تطبيق الفروض والمبادئ المحاسبية ومفاهيم الأصول الثابتة وخصائص الإعتراف بالنبد الوارد تؤثر في تحديد تكلفة الأصول (IAS41) في المعيار المحاسبي؟ واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ،وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: يتميز النشاط الزراعي بمجموعة خصائص وقد أثرت هذه الخصائص على تعدد وإختلاف عملية القياس والإفصاح المحاسبي، إن قياس الأصول البيولوجية النباتية في تاريخ الميزانية بقيمتها العادلة يؤدي إلى أن هذه الأصول تعبر عن قيمتها الحقيقة،وأوصت الدراسة بتوصيات منها بالإعتماد على إستخدام القيمة العادلة مسالة قياس للأصول الزراعية وتقيمها لكون القيمة العادلة أساساً يتماشي مع الواقع ويقيم الأُصول بقيمتها الواقعية.

4.دراسة: حيدر، (2019م)[4]

هدفت الدراسة إلى معرفة دور محاسبة التكاليف الزراعية في الرقابة على المنتجات، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر بيانات تساعد في القياس والرقابة على تكلفة المنتجات الزراعية

في شركة السكر السودانية. اختبرت الدراسة فرضيتين حيث نصت الفرضية الاولى على أن محاسبة التكاليف الزراعيه توفر بيانات تساعد في قياس تكلفة المنتجات الزراعية، بينما نصت الفرضية الثانية على أن محاسبة التكاليف الزراعيه توفر بيانات تساهم في الرقابة على تكلفة المنتجات الزراعية،إعتمدت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، والوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها: محاسبة التكاليف الزراعيه تساهم في ضبط تكلفة المنتجات الزراعية تامة النضج وتم حصادها وتخزينها ومراقبتها داخل المخزن ، وأوصت الدراسة بعمل نماذج دفاتر أولية للمزارعين لتسجيل مصروفاتهم فيها بطريقه دورية[5].

من خلال إستعرض الدراسات السابقة تبين للباحثون إن هذه الدراسات تناولت محاسبة التكاليف الزراعية من عدة جوانب منها: قياس تكلفة المشروعات الزراعية، تحديد الضريبة الفعلية المستحقة على المنتجات الزراعية، الرقابة على المنتجات الزراعية، وتحديد مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف الأصول الزراعية، وإستكمالاً لتلك الجهود يقوم الباحثون بدراسة محاسبة التكاليف الزراعية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية في القطاع الزراعي، ذلك لتغطية فجوة الد راسات والأبحاث المحاسبية في القطاع الزراعي .

الإطار العام لمحاسبة التكاليف الزراعية:

أولاً : مفهوم محاسبة التكاليف الزراعية :

عُرفت بإنها العلم الذي يهتم بتجميع وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بتكاليف النشاط الزراعي المتمثلة في المواد والعمالة والخدمات الأخرى طبقا لمجموعة من المبادئ والنظريات والإجراءات بهدف قياس تكلفة هذا النشاط وفرض الرقابة علية ومساعدة الإدارة في إتخاذ القرار، كما عُرفت بإنها : الوسيلة التي تساعد إدارة المزرعة في الرقابة على إستخدام عوامل الإنتاج المتاحة لديها والتخطيط للمستقبل، والتي يستخدمها محاسب التكاليف في المزرعة في تتبع وتسجيل وتحليل عناصر تكاليف عوامل الإنتاج لغرض إستخدامها بأقصى درجة الكفاية[6].

مما يسبق يري الباحثين أن محاسبة التكاليف الزراعية هى تطبيق لأسس وأساليب ومبادئ المحاسبة في الأنشطة الزراعية لقياس تكلفة المنتج لمساعدة الإدارة والمساثمرين في ترشيد القرارات.

تبين للباحثون أن محاسبة التكاليف الزراعية لا تختلف عما هو عليه من مفهوم محاسبة التكاليف العام من حيث المنطق الإقتصادي وبشكل عام فإن جميع أنواع التكاليف من إشتقاق الدالة الإنتاجية إذ تستخدم في التحليل الإقتصادي على إنها تكاليف عناصر الإنتاج[7].

من خلال إستعرض مفهوم محاسبة التكاليف الزراعية يتضح للباحثين أن هنالك أهداف لنظام محاسبة التكاليف في النشاط الزراعي تتمثل في :

1. قياس تكلفة المنتج : ويعتبر هدف رئيسي لأي نظام دقيق لمحاسبة التكاليف .
2. الرقابة على التكاليف الزراعية: عند نصميم نظام التكاليف الزراعية يراعي تضمين عناصر التكاليف الزراعية بدقة.
3. إتخاذ القرارات: يساعد نظام محاسبة التكاليف علاوة على قياس تكلفة الإنتاج وفرض

الرقابة على عناصر التكاليف في إمداد إدارة المشروع الزراعي بالبيانات والمعلومات التي تساعدهم في إتخاذ القرارات الإدارية بشأن رسم سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل و إستبدال الأصول.

4. تمكن المزارع من تحديد أنسب الأسعار المرتكزة على تكاليف كل منتج زراعي على حدة بشكل دقيق.

5. تحليل الأجور ودراسة كفاية العاملين والوقوف على معدلات إنتاجية كل عامل زراعي.

ثانياً مقومات نظام محاسبة التكاليف الزراعية:

إن مقومات نظام التكاليف لاتختلف بإختلاف نوع النشاط الذي تؤديه الوحدة الإقتصادية. فاي نظام لمحاسبة التكاليف يتكون من العناصر والمقومات [8]، ويستنتج الباحثون أن مقومات نظام محاسبة التكاليف الزراعية تتكون من : (وحدة التكلفة أو القاياس ، مراكز التكاليف ، دليل عناصر التكاليف ، المجموعة المستندية والدفترية).

يتضح للباحثين إن وحدة التكلفة تتطلب وضع دليل للتكاليف يحتوي علي حصر المنتجات النهائية ، تقسيم المنتجات إلي مجموعات متجانسة ، إختيار وسيلة لقياس الإنتاج النهائي والتعبير عن الوحدات المنتجة.

إن الخطوة الأولى في تصميم النظام المحاسبي للتكاليف هى تحديد نوع المنتجات النهائية التي يقوم المشروع من أجل إنتاجها والتي تعبر عن الهدف الأساسي من قيامه، ولاشك إن التحديد يعد ذا أهمية خاصة نظراً لانه تمهيد لعملية وضع دليل وحدات المنتجات النهائية، بحيث يمكن تطبيق وحدة قياس تقريبية على المجموعة وفي غياب التجانس بين المنتجات بعضها البعض وعدم إشتراكها في المواصفات الأساسية يتخذ أمر الشغل للتعبير عن وحدة الإنتاج وقياسها[9]، وتختلف أنواع الدفاتر والسجلات التحليليه التي تحتفظ بها المنشاة لأغراض نظام التكاليف وتتوقف أنواعها وتصميماتها على إحتياجات الإدارة للمعلومات.

الإطار العام للقرارات الإستثمارية :

يتناول الباحثون الإطار العام للقرارات الإستثمارية علي النحو التالي :

أولاً :مفهوم القرار الإستثماري:

القرار الإستثماري هو تلك العملية التي تقوم على المفاضلة بين البدائل المتاحة والممكنة بشكل واعي مدرك وموضوعي، وهى من أصعب العمليات وذلك لتأثيرها بالتقلبات الإقتصادية[10] .

يري الباحثون إن القرار الإستثماري لايخرج في طبيعته عن أي قرار آخر، من حيث كونه إختيار البديل الملائم من بين البدائل المتاحة، ولكي يتوصل المستثمر إلى إختيار البديل الملائم فإن عليه إن يحصر البدائل ويحللها ويوازن بين البدائل في ضوء نتائج التحليل ويختار البديل الملائم .

ما سبق يستنتج الباحثون بأن أهمية القرار الإستثمار تكمن في :

يري الباحثون أن أهمية القرار الإستثماري تكمن في الآتي:

1. زيادة الإنتاج ومنه زيادة الإستهلاك المحقق للرفاهية الإجتماعية.
2. هو الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني ومدى تحقيق المعيشة والرفاهية الإجتماعية.
3. يؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي.
4. يعمل على إشباع الحاجات الأساسية لأغلبية السكان.
5. زيادة وتحسين إنتاجية رأس المال وتحسينها بالإستمرار.

ثانياً: محددات قرار الاستثمار:

يتناول الباحثون بإيجار محددات القرار الإستثماري كما يلي [11]:

1. **التطور التكنولوجي**:، يعتبر من العوامل المهمة في خلق فرص إستثمارية جديدة، حيث إن إنتاج مادة جديدة، أوإتباع طرق إنتاجية متطورة في إنتاج سلع، وفتح أسواق جديدة مثلا، كلها تؤدي إلى زيادة في الطرق.
2. **إتجاه التوقعات ودرجة المخاطرة**: يعتبر عامل التوقع بالظروف الإقتصادية من حيث درجة الإنتعاش ودرجة الإنكماش (التفاؤل ،التشاؤم) من العوامل المؤثرة أيضا في قرار الإستثمار وحجمه، وذلك من خلال تأثيرها المباشر على تقديرات المستثمرين لما سيؤول إلية الإستثمار في مجال معينوما يتبعه من إيجابيات في مجال السياسة الإقتصادية، فإن ذلك سيشجع على زيادة حجم الإستثمار[12] .
3. **طبيعة المناخ الإستثماري**: يعتبر حجم السوق من العوامل التي تؤثر في حجم قرارات الإستثمار ،فإتساع رقعة السوق تسمح بإستغلال الموارد وبالتالي تحقيق الوفورات الإقتصادي.إن زيادة ربحية الإستثمارات القائمة قد يعمل على خلق فرص إستثمارية جديدة، لان ذلك بمثابة حافز في قرارات إستخدام إستثمارات جديدة ومثل هذه الأوضاع الإقتصادية تعني خلق مناخ أو بيئة إستثمارية تسمح للإستثمار المشاركة في عملية التنمية الإقتصادية[13] .
4. **الإجراءات القانونية**: تعتبر التشريعات والتعليمات عاملاً يشجع أو يعوق العمليات الإستثمارية، وفي هذه التشريعات ما يخص الضرائب وتنظيم الميزانيات والتي تؤثر على إتجاهات وطبيعة العوائد المتوقعة من الفرص الإستثمارية[14].

مما سبق يتبين للباحثين أن أهميةمحددات قرار الاستثمار زيادة ربحية الإستثمارات القائمة قد يعمل على خلق فرص إستثمارية جديدة.

يتضح للباحثين من خلال إستعرض مفهوم ومحددات القرار الإستثماريأن هنالكأسس لإتخاذ القرار الإستثماريجب مراعاتها عند توظيف الأموال وتوجيهها إلي الإستثمار كالعائد المتوقع من الإستثمار ، ودرجة المخاطر المتوقعة.

الدراسة الميدانية :

أولاً : مجتمع الدراسة:

بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثين أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة وهو المشاريع الزراعية بالسودان ويتكون مجتمع الدراسة الأصلي من مدير الإستثمار ومدير الحسابات ومدير إداري ومحاسب ومراجع داخلي.

ثانياً : عينة الدراسة

إعتمد الباحثون في إجراء الدراسة على عينة عشوائية بسيطة قوامها(90) مفردة، وهي عينة غير إحتمالية يتم إقرار مفرداتها بناءاً على نظرية معينة يراد إختبارها، فيتم إختيار أفراد يتفاوتون في مدى تعرضهم لهذه الظواهر، حيث يرى الباحثين أن هذه العينة تمثل المجتمع الذي أخذت منه تمثيلاً جيداً يفي بأغراض تعميم نتائج هذه الدراسة على هذا المجتمع والمجتمعات المشابهة حتي تتحقق الفائدة المرجوة من إجراء الدراسة.

تم توزيع (90) إستبانة على المبحوثين مع التركيز على متابعة اجاباتهم بصورة دقيقة، وتصحيح بعض المفاهيم للمبحوثين، وقد تم إسترداد (80) إستبانة بنسبة مئوية بلغت (88.8 %) وبصورة صالحة للإدخال والتحليل.

ثالثاً : المعالجات الإحصائية:-

قام الباحثون بتحليل الإستبانة بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعيةSPSS حيث تم إستخدام الاختبارات الإحصائية التالية:-

- **معامل الفا كرونباخ** لقياس ثبات عبارات متغيرات الدراسة.
- **النسب المئوية والتكرارات**.
- **الوسط الحسابي:**يتم حساب الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن عبارات الإستبانة لأنه يقيس مدى أهمية العبارة لدي المبحوثين.
- **الوسيط**: لتحديد الإجابه من ناحية ترتيبية.
- **إختبار كاي تربيع للإستقلال**: لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقلة عن بعضها أم لا وفقاً للتكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة.

رابعاً : أداة الدراسة:

قام الباحثون بتصميم إستبانة تكونت من ثلاثة أقسام كالتالي:-

القسم الأول: يحتوي على مقدمة مختصرة عن الدراسة.

القسم الثاني: يبيّن المعلومات الشخصية للمبحوثين والذي تكون من (4) فقرات هي (المؤهل العلمي، التخصص، المهنة، سنوات الخبرة).

القسم الثالث: تناول 10 عبارات متعلقة بالفرضية الأولى؛ أما الجزء الثاني تناول10 عبارات متعلقة بالفرضية الثانية، وقد تم وضع أوزان ترجيحية للإجابات عن كل عبارة وفق مقياس ليكارت الخماسي كما بالجدول (1) التالي:

جدول (1): الأوزان الترجيحية لكل إجابة وفق مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة
الوزن المرجح	5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية2022م.

خامساً : قياس صدق وثبات أداة الدراسة:-

قام الباحثون بإختبار جودة عبارات الإستبانة في الحصول على البيانات المطلوبة وذلك بالتأكد من صدق وثبات عبارات الإستبانة في التوصل للبيانات التي تتوافق وأغراض الدراسة.

سادساً : ثبات وصدق الإستبانة:-

معامل الثبات يعني إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، بحيث أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه لنفس المبحوثين أو عينة مشابهة، وتنحصر قيمته بين (+1) و(الصفر)، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات تكون قيمة المعامل مساوية للصفر والعكس إذا كان هناك ثبات في البيانات تكون قيمة المعامل مساوية للواحد الصحيح وكلما إقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما إقتربت من الصفر كان الثبات ضعيفاً، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس فقط ما وضع لقياسه ورياضياً نجد أن معامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات، أجرى الباحثين إختبار ثبات وصدق الإستبانة مستخدماً طريقة الفاكرونباخ كما يلي:-

يحسب معامل الفاكرونباخ وفق المعادلة:-

$$\propto = \frac{K}{K-1}\left(1 - \frac{\sum s_i^2}{s_T^2}\right)$$

حيث:

KK: عدد الوحدات (العبارات).

$\sum s_i^2 \sum s_i^2$: مجموع الانحرافات المعيارية لكل وحدة (عبارة).

$s_T^2 s_T^2$: الإنحراف المعياري الكلي.

والجدول (2) التالي يبيّن معاملات الثبات لمحاور الإستبانة كما يلي:-

جدول (2): يوضح معاملات الصدق والثبات لمحاور الإستبانة

م	العبارات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	الفرضية الاولي	8	0.953	.0689
2	الفرضية الثانية	8	.889	0.939
	الدرجة الكلية لفرضيات الدراسة	**16**	**0.921**	**0.814**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية2022م.

من خلال الجدول (2) يتضح أن معاملات الثبات والصدق لكل فرضية تزيد عن القيمة المتعارف عليها لقبول ثبات الأداة والبالغة (0.70) وهذا مؤشر على ثبات وصدق عبارات هذه الإستبانة بحيث إذا أعيد توزيعها لنفس المبحوثين أو عينة مشابهة يمكننا الحصول على نفس البيانات التي تم التوصل إليها مسبقاً.

سابعاً: البيانات الشخصية للمبحوثين:

1/ المؤهل العلمي -

جدول (3): النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير **المؤهل العلمي**

بيان	التكرارات	النسبة
ثانوي	8	% 10
دبلوم تقني	11	% 13.8
بكالريوس	32	% 40
دبلوم عالي	8	% 10
ماجستير	12	% 15
دكتوراه	9	% 11.2
المجموع	80	% 100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية2022م.

من خلال الجدول (3) يتضح أن المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث وجد أن10 % من أفراد العينة كان مؤهلهم العلمي ثانوي، و 40 % من أفراد العينة كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و13.8 من أفراد العينة مؤهلهم العلمي دبلوم تقني، و10 % من أفراد العينة كان موهلهم العلمي دبلوم عالي، و15 % من أفراد العينة كان مؤهلهم العلمي ماجستير، و11.2 % من فرد العينة كان مؤهلهم العلمي دكتوراه. وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي جامعي وهذا يعطي إجابات علمية يمكن الإعتماد عليها في تحليل البيانات.

2/ التخصص:

جدول (4): النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير التخصص

بيان	التكرارات	النسبة %
محاسبة	20	% 25
إدارة أعمال	19	% 23.8
إقتصاد	11	% 13.8
زراعة	6	% 7.6
هندسة زراعية	11	% 13.8
أخرى	13	% 16
المجموع	80	% 100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية2022م.

من خلال الجدول (4) حيث وجد أن 25 % من أفراد العينة كان تخصصهم العلمي محاسبة، و23.8 % من أفراد العينة تخصصهم العلمي إدارة أعمال، و13.8 % من أفراد العينة تخصصهم العلمي إقتصاد، و7.6 من أفراد العينة تخصصهم العلمي زراعة، و13.8 من أفراد العينة تخصصهم هندسة زراعية، كما يوجد ما نسبتهم16 % لهم تخصصات أخرى. مما يعكس تنوع في التخصصات

العلمية المتعلقة بالمجال المالي، مما يعطى إجابات يمكن الإعتماد عليها في تحليل البيانات.

3/ المهنة:-

جدول (5): النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير المهنة

بيان	التكرارات	النسبة
مدير إستثمار	6	% 12.5
مدير حسابات	6	% 15
مدير إداري	5	% 18.8
محاسب	20	% 25
مراجع داخلي	3	% 3.7
أخري	40	% 16
المجموع	80	% 100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية2022م.

من خلال الجدول (5) يتضح أن 12.5 % من أفراد العينة مدراء إستثمار،15 % من أفراد العينة مدراء حسابات، و18.8 % من أفراد العينة مدراء إداريين، و25 % محاسبين، و3.7 من أفراد العينة مراجعين داخلين، و25 % من أفراد العينة كانت لهم وظائف أخرى، مما يعني تنوع المراكز الوظيفيه لأفراد العينة وهذا التنوع يؤدي إلى تباين في إجابات أفراد العينة مما يخدم غرض الدراسة.

4/ سنوات الخبرة:

جدول (6): النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير سنوات الخبرة

بيان	التكرارات	النسبة
أقل من 5 سنوات	39	% 48.7
من 5 إلى سنة10	20	% 25
من 11 إلى سنة 15	15	% 18.8
أكثر من 15 سنة	6	% 7.5
المجموع	80	% 100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية2022م.

من خلال الجدول (6) يتضح أن نسبة أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات 48.7 %، والأفراد الذين تقع خبرتهم العملية من5 وأقل من 10 سنوات 25 % من العينة، و18.7 % من العينة تقع خبرتهم من 10وأقل من 15 سنة، و7.5 % كانت خبرتهم العلمية أكثر من 15 سنة، وهذا يعني ان عينة الدراسة تتمتع بخبرة علمية أكثر من خمس سنوات وهذا يدعم تحقيق أهداف الدراسة.

ثامناً : مناقشة إجابات المبحوثين عن عبارات فرضيات الدراسة:

عـرض ومناقشـة إجابـات المبحوثـين عـن عبـارات عبـارات الفرضيـة الأولى: تطبيـق مقومـات نظـام محاسـبة التكاليـف الزراعيـة يسـاهم في ترشـيد القـرارات الإسـتثمارية في القطاع الزراعي السـوداني

جـدول (8): التكـرارات والنسـب المئويـة والوسـط الحسـابي والإنحـراف المعيـاري ودرجـة الموافقـة لـكل عبـارة

محتوىالعبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محليد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
تصميم نظام التكاليف الزراعية بطريقة علمية يساعد في ترشيد قرارات الإستثمار في القطاع الزراعي.	التكرار	45	27	7	1	0	4.45	.709	أوافق بشدة
	لنسبة	56.2 %	33.8 %	8.7 %	% 1.3				
إستخدام مراكز تكاليف الإنتاج لحصر النفقات يساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.	التكرار	33	37	5	3	2	4.20	.950	أوافق بشدة
	لنسبة	41.2 %	% 46.3	6.2 %	% 3.8	2.5 %			
إستخدام مراكز المسئولية لكشف الإنحرافات التي تحدث في المشاريع الزراعية تساهم في ترشيد قرارات الإستثمار	التكرار	47	28	3	1	1	4.48	.746	أوافق بشدة
	لنسبة	58.8 %	% 35	3.8 %	% 1.2	1.2 %			

محتوى العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
وجود الدورات المستندية لتتبع وحصر التكاليف تساعد في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.	التكرار	36	29	9	4	2	4.2	1.14	أوافق بشدة
	لنسبة	% 45	% 36	% 11	% 5	% 3			
تحديد فترة التكاليف تساعد في كشف الإنحرافات والتي تمكن من ترشيد قرارات الإستثمار في المشاريع الزراعي.	التكرار	32	33	11	3	1	4.12	.887	أوافق بشدة
	لنسبة	% 40	% 41	% 14	% 3.8	1.2 %			
إستخدام مجموعة دفترية و مستندية واحدة تساهم في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.	التكرار	24	30	15	6	5	3.77	.949 1.4	أوافق
	لنسبة	% 30	% 37.5	18.8 %	% 7.5	6.2 %			

محتوى العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
إستخدام مراكز تكاليف الإنتاج لحصر النفقات يساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي	التكرار	42	29	7	1	1	4.36	1.14	أوافق بشدة
	لنسبة	52.5 %	% 36.3	8.8 %	% 1.2	1.2 %			
إستخدام نظام المراحل الإنتاجية في إحتساب التكلفة الزراعية يساهم في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي	التكرار	26	34	9	7	4	3.90	.799	أوافق بشدة
	لنسبة	32.5 %	% 42.5	11.2 %	% 8.8	% 5			
الدرجة الكلية لعبارات المحور	التكرار	346	315	87	33	19	4.16	1.2	أوافق بشدة
	لنسبة	% 44	% 39	% 11	% 4	% 2			

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية2022م.

من خلال الجدول (8) يتضح أن الوسط الحسابي العام لكل عبارات الفرضية الأولى بلغت قيمته(4.16) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (1.02)، كذلك نلاحظ أن إجمالي نسب المبحوثين الموافقون على كل عبارات المحور الأول قد بلغت (73 %)، ويشير ذلك إليأن غالبية المبحوثين يوافقون علىعبارات هذه الفرضية.

كذلك من خلال الجدول (8) يمكن فرز ومناقشة كل عبارات الفرضية الأولى كما يلي:

العبارة الأولى:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الأولى (4.45) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (.709)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن تصميم نظام التكاليف الزراعية بطريقة علمية يساعد في ترشيد قرارات الإستثمار في القطاع الزراعي(56.2 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (33.8 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة

على العبارة بلغت (0 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (1.3 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فبلغت نسبتهم (8.7 %).

العبارة الثانية: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الثالثة (4.20) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (950.)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن إستخدام مراكز تكاليف الإنتاج لحصر النفقات يساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي (41.2 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (46.3 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على العبارة بلغت (3.8 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (2.5 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فبلغت نسبتهم (6.2 %).

العبارة الثالثة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الرابعة (4.48) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (746.)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن إستخدام مراكز المسئولية لكشف الإنحرافات التي تحدث في المشاريع الزراعية تساهم في ترشيد قرارات الإستثمار (58.8 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (35 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على العبارة بلغت (1.2 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (1.2 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فبلغت نسبتهم (3.8 %).

العبارة الرابعة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الأولى (4.12) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (887.)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن وجود الدورات المستندية لتتبع وحصر التكاليف تساعد في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي(45 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (36 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على العبارة بلغت (5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (3 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فبلغت نسبتهم (11 %).

العبارة الخامسة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الثانية (4.11) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (899.)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على تحديد فترة التكاليف تساعد في كشف الإنحرافات والتي تمكن من ترشيد قرارات الإستثمار في القطاع الزراعي(40 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (41 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على العبارة بلغت (3.8 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (1.2 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فبلغت نسبتهم (14 %).

العبارة السادسة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الثالثة (3.77) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (949.)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن إستخدام مجموعة

دفترية و مستندية واحدة تساهم في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي(30 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (37.5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على العبارة بلغت (7.5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (6.2 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فبلغت نسبتهم (18.8 %).

العبارة السابعة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الرابعة (4.36) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (1.14)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن إستخدام مراكز تكاليف الإنتاج لحصر النفقات يساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي (52.5 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (36.3 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على العبارة بلغت (1.2 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (1.2 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فبلغت نسبتهم (8.8 %).

العبارة الثامنة:

بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن العبارة الخامسة (3.90) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (.799)، حيث بلغتنسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على إستخدام نظام المراحل الإنتاجية في إحتساب التكلفة الزراعية يساهم في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي(32.5 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (42.5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على العبارة بلغت (8.8 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (5 %)،أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة على العبارة فبلغت نسبتهم (11.2 %).

تاسعاً : مناقشة إجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الثانيةتحديد عناصر التكاليف الزراعية يساعد في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي السوداني.

جدول (9): التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل عبارة

محتوى العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
تحديد عناصر التكاليف الزراعية بطرق علمية يساعد في ترشيد قرارات الإستثمارية في الزراعي.	التكرار	35	30	6	6	3	4.26	.937	أوافق
	النسبة	43.8 %	37.5 %	% 7.5	% 7.5	% 3.2			

محتوى العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
قياس تكلفة العمل على أساس الوحدة الزمنية يساعد في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاعالزراعي.	التكرار	26	37	10	5	2	4.28	1.05	أوافق
	النسبة	32.5 %	46.5. %	% 13	% 6.5	% 2.5			
الربط بين العمالة والأليات الزراعية يساهم في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي	التكرار	33	30	9	5	3	4.06	.927	أوافق
	النسبة	32.5 %	46.5 %	13.5 %	% 6.2	% 3.8			
إستخدام نسبة معينة للتفرقة بين عمل المرأة والرجل يساهم في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.	التكرار	26	37	11	4	2	3.98	.938	أوافق
	النسبة	32.5 %	46.5 %	13.5 %	% 5	% 2.5			
تقسيمالمصروفات الزراعية إلى مصاريف قبل الحصاد ومصاريف بعد الحصاد تساهم في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.	التكرار	35	30	6	6	3	4.0	.974	أوافق
	النسبة	43.8 %	37.5 %	% 7.5	% 7.5	% 3.2			
إستخدام طريقة التوزيع التقديري في إحتساب المصاريف تساعد في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.	التكرار	30	34	11	3	2	4.07	1.05	أوافق بشدة
	النسبة	37.5 %	42.5 %	13.7 %	% 3.8	% 2.5			

محتوى العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
توزيع المصاريف الأخرى بنسبة رقم الإنتاج تساهم في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.	التكرار	32	29	13	4	2	4.06	.998	أوافق بشدة
	النسبة	% 40	36.5 %	% 16	% 5	% 2.5			
تحديد التكلفة بواسطة الجهات الرسمية لها أثر في قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.	التكرار	29	30	19	1	1	4.11	.876	أوافق
	النسبة	36.5 %	.37.5 %	23.6 %	% 1.2	% 1.2			
الدرجة الكلية لعبارات المحور	التكرار	318	306	105	43	28	3.85	.937	أوافق
	النسبة	39.8 %	38.2 %	% 13	% 5	% 4			

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية2022م.

من خلال الجدول (9) يتضح أن المتوسط العام لكل عبارات الفرضية الثانية بلغت قيمته (3.85) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.937)، كذلك نلاحظ أن إجمالي نسب المبحوثين الموافقون بشدة والمبحوثين الموافقون على كل عبارات الفرضية الثانية قد بلغت (78 %)، ويشير ذلك إلى أن غالبية المبحوثين يوافقون علىعبارات هذه الفرضية.

كذلك من خلال الجدول (9) يمكن فرز ومناقشة كل عبارات الفرضية الثانية كما يلي:

العبارة الأولى:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الأولى (4.26) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (.937)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على تحديد عناصر التكاليف الزراعية بطرق علمية يساعد في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي(43.8 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (37.5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على العبارة بلغت (7.5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (3.2 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فبلغت نسبتهم (7.5 %).

العبارة الثانية:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الرابعة (4.028) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (1.05)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن قياس تكلفة العمل على أساس الوحدة الزمنية يساعد في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع

الزراعي(32.5 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (46.5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على العبارة (6.5 %)والمبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (2.5 %) لكل فئة، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فبلغت نسبتهم (13 %).

العبارة الخامسة:

بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن العبارة الخامسة (4.06) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.927)، حيث بلغتنسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن الربط بين العمالة والأليات الزراعية يساهم في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي(32.5 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (46.5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على العبارة (6.2 %)ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (3.8 %)،أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة على العبارة فبلغت نسبتهم (13 %).

العبارة الرابعه:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الأولى (3.98) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (938.)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على إستخدام نسبة معينة للتفرقة بين عمل المرأة والرجل يساهم في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي (32.5 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (46.5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على العبارة بلغت (5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (2.5 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فبلغت نسبتهم (13.5 %).

العبارة الخامسة: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الثانية (4) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (974.)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على تقسيمالمصروفات الزراعية إلى مصاريف قبل الحصاد ومصاريف بعد الحصاد تساهم في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي (43.8 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (37.5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على العبارة بلغت (7.5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (3.2 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فبلغت نسبتهم (7.5 %).

العبارة السادسة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الثالثة (4.07) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (1.05)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على إستخدام طريقة التوزيع التقديري في إحتساب المصاريف تساعد في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي (307.5 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (42.5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون

بشدة على العبارة بلغت (3.8 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (2.5 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فبلغت نسبتهم (13.7 %).

العبارة السابعة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الرابعة (4.06) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.998)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على توزيع المصاريف الأخرى بنسبة رقم الإنتاج تساهم في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي (40 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (36.5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على العبارة بلغت (5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (2.5 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فبلغت نسبتهم (16 %).

العبارة الثامنة:

بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن العبارة الخامسة (4.11) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (.876)، حيث بلغتنسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على تحديد التكلفة بواسطة الجهات الرسمية لها أثر في قرارات الإستثمارية في المشاريع الزراعية (36.5 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (37.5 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على العبارة بلغت (1.2 %)، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (1.2 %)،أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة على العبارة فبلغت نسبتهم (23.6 %).

إحدي عشراً : إختبار الفرضيات:

جدول (4/3/3)الأهمية النسبية ومستوى الموافقة وإختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولي

إحدي عشراً : إختبار الفرضيات:

إختبار الفرضية الأولى: تطبيق مقومات نظام محاسبة التكاليف الزراعية يساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي .

1/إختبار كاي تربيع للإستقلال:-

لإجراء إختبار كاي تربيع للإستقلال لهذه الفرضية تمت صياغة الفروض التالية:-

الفرض العدمي: عدمتطبيق مقومات نظام محاسبة التكاليف الزراعية يساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي

الفرض البديل تطبيق مقومات نظام محاسبة التكاليف الزراعية يساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.

جدول (11): يوضح نتائج إختبار كاي تربيع للإستقلال

الإختبار	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	مستوي الدلالة
Person chi square	28.8	8	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة 2022م.

من خلال الجدول (11) وبما أن القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي بلغت قيمتها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) نرفض فرض العدم ونستنتج عند درجة ثقة (95 %) **ترشيد القرارات الإستثمارية في المشاريع الزراعية يعتمد على مقومات نظام محاسبة التكاليف الزراعية.**

2/تحليل الإرتباط البسيط للعلاقة بين مقومات نظام محاسبة التكاليف الزراعية و ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي

جدول (12): معامل الإرتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح للعلاقة بين **مقومات نظام محاسبة التكاليف الزراعية و ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي**:-

النموذج	معامل الإرتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المصحح (adj-R^2)
1	0.875	0565	.545

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة 2022م.

من خلال الجدول (12) يتضح أن معامل الإرتباط البسيط (R)مقومات نظام محاسبة التكاليف الزراعية و ترشيد القرارات الإستثمارية في المشاريع الزراعية بلغت قيمته (0.875) وهو إرتباط متوسط القوة يشير لوجود علاقة طردية بين مقومات نظام محاسبة التكاليف الزراعية و ترشيد القرارات الإستثمارية في المشاريع الزراعية، كذلك نلاحظ أن معامل التحديد المصحح (adj-R2) والذي يوضّح مدى قدرة المتغير مقومات نظام محاسبة التكاليف الزراعيةفي تفسير المتغير التابع ترشيد القرارات الإستثمارية في المشاريع الزراعية أو هو نسبة التغير في المتغير التابع والتي حدثت بسبب تأثير المتغير المستقل والتي بلغت (565.) وهي تعني أن (56 %) من ترشيد القرارات الإستثمارية في المشاريع الزراعية كانتبسبب تطبيق مقومات نظام محاسبة التكاليف الزراعية، أما النسبة المكملة لتفسير المتغير التابع والتي بلغت (54 %) كانت بسبب عوامل عشوائية أخري لم يرد ذكرها في هذه الدراسة.

إختبار الفرضية الثانية: تحديد عناصر التكاليف الزراعية يساعد في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي»:

1/ إختبار كاي تربيع للإستقلال:

لإجراء إختبار كاي تربيع للإستقلال لهذه الفرضية تمت صياغة الفروض التالية:-

الفرض العدمي: لا يعتمد ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعيلتحديد عناصر التكاليف الزراعية.

الفرض البديل: يعتمدترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعيلتحديد عناصر التكاليف الزراعية.

جدول (13): يوضح نتائج إختبار كاي تربيع للإستقلال

الإختبار	قمة كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الإحتمالية
Person chi square	36.3	8	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة 2022م.

من خلال الجدول (13) وبما أن القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي بلغت قيمتها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، نرفض فرض العدم ونستنتج عند درجة ثقة (95 %) تعتمد ترشيد قرارات الإستثمارية في المشاريع الزراعية علتحديد عناصر التكاليف الزراعية.

2/ **تحليل الإرتباط البسيط** للعلاقة بين **تحديد عناصر التكاليف الزراعية يساعد في ترشيد قرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي:**

جدول (14): معامل الإرتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح للعلاقة بين الإفصاحالمحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية ودرجة الموثوقية في معلومات القوائم المالية:

جدول (14) يوضح معامل الإرتباط البسيط

النموذج	معامل الإرتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المصحح (adj- R^2)
1	0.726	0225.	0.360

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة 2022م.

من خلال الجدول (14) يتضح أن معامل الإرتباط البسيط للعلاقة بين تحديد عناصر التكاليف الزراعية و ترشيد قرارات الإستثمارية في المشاريع الزراعية بلغت قيمته (0.726) وهو إرتباط متوسط القوة يشير لوجود علاقة طردية بين تحديد عناصر التكاليف الزراعية يساعد في ترشيد قرارات الإستثمارية في المشاريع الزراعية, كذلك نلاحظ أن معامل التحديد المصحح والذي يوضّح مدى قدرة المتغير المستقل تحديد عناصر التكاليف الزراعية في تفسير المتغير التابع ترشيد قرارات الإستثمارية في المشاريع الزراعية أو هو نسبة التغير في المتغير التابع والتي حدثت بسبب تأثير المتغير المستقل والتي بلغت (0.226) وهي تعني أن (22 %) من التغير الذي يحدث في ترشيد قرارات الإستثمارية في المشاريع الزراعية كان بسبب تحديد عناصر التكاليف الزراعية، أما النسبة المكملة لتفسير المتغير التابع والتي بلغت (36 %) كانت بسبب عوامل عشوائية أخرى لم يرد ذكرها في هذه الدراسة.

الخاتمة :

1. تناول الدراسة دور محاسبة التكاليف الزراعية في ترشيد القرارات الاستثمارية في القطاع الزراعي السوداني، حيث أن هنالك حاجة إلي استخدام نظام محاسبة التكاليف الزراعية في توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالقطاع الزراعي لأغراض متعددة منها الإستثمارات المختلفة في القطاع الزراعي ، وبالتالي يتم الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الإستثمار بطرق علمية ومنهجية توفر معلوماتتساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية في القطاع الزراعي السوداني الزراعي السوداني ، إتبعت الدراسة المنهج الإستنباطي والإستقرائي، والوصفي التحليلي، مستخدمة الإستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من المشاريع الزراعية السودانية، وقد تم إختيار العينة من مشروع ناديك الزراعيكدراسة حالة، وتم توزيع 90 استبانة على العاملين بالمشروع من فئات مدراء الاستثمار ،مدير اداري، المحاسبيين، والمراجعيين، وتم تحليل الإستبانة بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، وقد أظهرت نتائج الدراسةأن تحديد التكلفة الحقيقيةللمنتج الزراعي ساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي ، تحديد أسعار المحاصيل الزراعية بطرق علمية ساعد في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي. وأوصت الدراسة بضرورة تبني نظام محاسبة التكاليف الزراعية في المشاريع الزراعية والإستعانة بالمختصين في ذلك المجال والإتجاه نحو الزراعة.

النتائج :

من خلال عرض الإطار النظري وإجراء الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

1. ساهم تصميم نظام التكاليف الزراعية بطريقة علمية في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.
2. ساعد إستخدام مراكز تكاليف الإنتاج ومراكز المسؤلية في حصر النفقات وتحليلها وتوزيعها على وحدات الإنتاج في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.
3. وفر دليل عناصر التكاليف الزراعية والدورات المستندية معلومات ساعدت في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزرعي.
4. تحديد التكلفة الحقيقيةللمنتج الزراعي ساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.
5. تحديد أسعار المحاصيل الزراعية بطرق علمية ساعد في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.
6. قياس تكلفة العمل على أساس الوحدة الزمنية ساعد في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.

التوصيات :

من خلال عرض النتائج توصي الدراسة بالتوصيات التالية :

1. ضرورة تبني نظام محاسبة التكاليف الزراعية في المشاريع الزراعية والإستعانة بالمختصين في ذلك المجال والإتجاه نحو الزراعة.
2. أهمية إستخدام مجموعة دفترية ومستندية واحدة حتى تسهل عملية ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي.
3. ضرورة الإهتمام بتحديد عناصر التكاليف الزراعية في المشاريع الزراعية
4. علي الجهات الرسمية عدم تحديد تكلفة المنتجات الزراعية بالطرق التقليدية .
5. ضرورة توافر كوادر بشرية مؤهلة ومدربة وذات كفاءة عالية بغرض المساعدة في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاع الزراعي .

الهوامش:

(1) شوقي عوض الكريم احمد ، **دور محاسبة التكاليف في قياس تكلفة المشروعات الزراعية**، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة 2010م ، جامعة السودان للعلوم والتكنوجيا.

(2) محمد عبد الرحمن العايدى ، (2000م) ، **إستخدام الأساليب الكمية في تطوير البيانات المحاسبية اللازمة لترشيد قرارات الاستثمار** ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، منشورة 2000م القاهرة : جامعة المنصورة ،.

(3) حيدر حبيب الله نور الدين حماد، **دور محاسبة التكاليف الزراعية في قياس ورقابة تكلفة المنتجات الزراعية**،رسالة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، (2013م) ،جامعة كردفان ، عمادة الدراسات العليا، غير منشورة .

(4) أنس إبراهيم يونس المقوسي ، (2005م) ، **أثر الإفصاح الكامل علي ترشيد قرارات الاستثمار باستخدام أنظمة المعلومات المحوسبه في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان** ،رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة 2005م ، جامعة الزرقاء ، الاردن .

(5) أحمد سعد ، **المحاسبة المتخصصة** ، (العراق: ب ن،2017م) ، ص 402.

(6) فائزة إبراهيم محمود الغبان ، ، (2009م) ،.**النظم المحاسبية المتخصصة**القاهرة: مكتبة الذاكرة .

(7) عبد الرحمن حسن الموسوي ، **الإقتصاد الزراعي** ، (عمان: دار أسامة، 2013م) ،ص 70.

(8) محمد عادل محمد الهامى ، **محاسبة التكاليف الفعلية الاسس العلمية والعملية** ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 2014م) ، ص 673.

(9) منير محمود سالم ، **نظم التكاليف** ،(القاهرة : دار النهضة العربية ، ب ت) ، ص ص 14 ، 15..

(10) محمد الفاتح محمود بشير المغربي، ، **تمويل ومؤسسات مالية**، (الأردن : دار الجنان،، 2014م)، ص83.

(11) مروان شموط ، و كنجو عبود كنجو **أسس الاستثمار** ،(القاهرة : الشركة العربية المتحدة ، 2008م)،ص ص 36 ، 37.

(12) منعم زمزير الموسوي ، **إتخاذ القرارات الإدارية**، (عمان : دار البازوري العلمية ،2011م) ص 22.

(13) محمد سليمان عيسي ، **دور محاسبة التكاليف في قياس تكلفة المحاصيل الزراعية**رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة،2015م ، كلية الدراسات العليا ـ جامعة النيلين.

(14) إبراهيم عبدالرحمن عبدالله عوض الله ، (2013م) ، **القياسوالإفصاح المحاسبي عن تكاليف الأصول الزراعية وأثرهما في قرارات مستخدمي القوائم المالية** ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة 2013م . ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

معايير الجودة الشاملة بالمسالخ السودانية وأثرها في تعزيز الأمن البيئي (دراسة تطبيقية في مسلخ الكدرو)

أ.منى محمد محمد داؤد

كلية دراسات الكوارث و الأمن الانساني
جامعة إفريقيا العالمية

المستخلص:

تناولت الدراسة تطبيق معايير الجودة الشاملة بالمسالخ السودانية وأثرها في تعزيز الأمن البيئي ، وهدفت الدراسة إلى توضيح مفاهيم وأهمية معايير الجودة في المسالخ والعمل على تصنيفها ونشرها والتعرف على الأسباب التي تعيق تنفيذ تطبيق الجودة في المسالخ وتؤدي الى عدم المطابقة.، استخدم الباحث المنهج الاستنباطي، والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات و تكونت العينة من اطباء و اداريين و عاملين بمسلخ الكدرو بولاية الخرطوم بطريقة عشوائية حيث قامت الباحثة بتوزيع (150) استبانة تفصيلهم كالاتي : (60 على الاطباء ، 50 على الاداريين و 40 على العاملين) ، وتمت معالجة بيانات الدراسة وفقاً للتحليل المالي . ومن أبرز النتائج التي أسفرت عنها الدراسة وجود معايير جودة في المسالخ يؤدي الى تحقيق الأمن البيئي ، كما أن هناك أثر ايجابي لتطبيق الجودة في المسالخ في تحقيق الأمن البيني ، للجودة دور في تحقيق الأمن البيئي.

الكلمات المفتاحية: البيئة،حماية البيئة،مقاييس الجودة البيئية،المسلخ،تدوير النفايات ،الامن البيئي ،الجودة.

Comprehensive quality standards in Sudanese slaughterhouses and their impact on enhancing environmental security (Applied study in Al-Kadro slaughterhouse)

Mona Mohamed Mohamed Daua

Abstract:

The study dealt with the application of comprehensive quality standards in Sudanese slaughterhouses and their impact on enhancing environmental security. The study aimed to clarify the concepts and importance of quality standards in slaughterhouses, work on their classification and dissemination, and identify the reasons that hinder the implementation of quality application in slaughterhouses and lead to non-conformity. The researcher used the deductive approach, and the historical approach. And the descriptive analytical approach, and the questionnaire was adopted as the main tool for data collection. The sample consisted of doctors, administrators and workers in the Kadro slaughterhouse in the state of Khartoum in a random way, where the researcher distributed (150) questionnaires detailed as follows: (60 for doctors, 50 for administrators and 40 for workers) The data of the study was processed according to the financial analysis.Among the most prominent results of the study, including the existence of quality standards in slaughterhouses that lead to environmental security, and there is a positive impact of applying quality in slaughterhouses in achieving interfacial security, quality has a role in achieving environmental security.

keywords: Environment,Environmentalprotection,Environmentalqualitystandars,Slaughterhouse,Waste recycling,Environmental security,Quality.

المقدمة :

منذ منتصف القرن الماضي ومع ظهور النهضة العلمية في مجال التواصل والاتصالات وتوسع المفاهيم الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى احتدام المنافسة بين الشركات، بدأ الاهتمام بالمجازر (المسالخ) في اوائل القرن التاسع عشر وبدأ تطويرها بسرعه كبيره حتى اصبحت حاليا بمثابة معاهد علميه متخصصة لإنتاج لحوم ذو جوده صحية عالية.

تنبع اهمية المسالخ من كونها تعمل على تنظيم عمليات الذبح في اماكن مخصصه لذلك كما انها تلعب دورا في تلوث البيئة من خلال المخلفات الناتجة عنها (دم-روث-مياه غسيل-حيوانات نافقه...الخ) مما يزيد من اهميتها للحد من الاثار الناتجة من الذبح العشوائي. ويلاحظ

في الآونة الأخيرة ان هنالك زيادة في اعدادها في المدن مما يزيد من رقعه التلوث بسبب الكميات الكبيرة من المواد العضوية المحملة بها المياه والتكلفة الاقتصادية العالية في المعالجة والتي قد تتدخل من ضمن اخطار الإصابة بالسرطانات عن طريق مساهمتها في النظام الغذائي وغيرها مما يتطلب من القائمين او المهتمين بهذا المجال تطبيق قوانين انشاء المسالخ التي قد تكون لها دور ايجابي في الحفاظ على صحة المستهلكين والبيئة.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في أن صناعة الذبيح التي في المسالخ و ينتج عنها الكثير من النفايات و الفوائض و ذلك لعدم التزامها بالمعايير و الاشتراطات العينة و المواصفات المعطى بها من قبل الصحة العالمية التي قد تضر بالبيئة وبالتالي يمكن توضيح مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: **ما أثر تطبيق معايير جودة المسالخ في تحقيق الأمن البيئي؟ ويتفرع منه الأسئلة التالية:**

1. ما هو الأمن البيئي وطرق تحقيقه؟
2. هل يوجد نموذج معايير لقياس جودة أداء المسالخ؟
3. ما هي الشروط التي تتحقق بها الجودة الشاملة في مجال المسالخ وتحقق الأمن البيئي؟ وكيف يتم وصفها وصياغتها؟
4. ما هي الأسباب التي تعيق تنفيذ تطبيق الجودة في المسالخ وتؤدي الى عدم المطابقة؟

أهمية الدراسة:

1. معرفة الي اي مدى تكون نفايات المسالخ جزء من تدهور البيئة.
2. معرفة مدى الضرر الذي يمكن ان يحدث ان كان لغذاء الانسان من لحوم صدرت من المسالخ من غير معالجة.

أهداف الدراسة:

1. توضيح مفاهيم وأهمية معايير الجودة في المسالخ والعمل على تصنيفها ونشرها.
2. التعرف على الأسباب التي تعيق تنفيذ تطبيق الجودة في المسالخ وتؤدي الى عدم المطابقة.

فرضيات الدراسة:

بقصد الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة في مشكلتها، تقوم هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية الآتية: «**ليوجد دور لادارة المسالخ في تطبيق معاييرالجودة الشاملة بالمسالخ و تعزيز الأمن البيئي في المسالخ السودانية**».

حيث تتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1- وجود معايير جودة في المسالخ يؤدي الي تحقيق الآمن البيئي.

2- يوجد اثر ايجابي لتطبيق الجودة في المسالخ في تحقيق الأمن البيئي.

3- للجودة دور في تحقيق الأمن البيئي

عبارات الدراسة:

البيئة لغة: البيئة في اللغة مشتقة من الفعل (بوأ) و (تبوأ) أي نزل وأقام. والتبوء: التمكن والاستقرار والبيئة: المنزل[1].

اصطلاحاً: كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء و يابسة وفضاء خارجي، وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان وأشكال مختلفة من طاقة ونظم و عمليات طبيعية وأنشطة بشرية[2].

النظام البيئي:

وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية منتجة و مستهلكة و مكونات غير حية في مكان معين، يتفاعل بعضها ببعض وفق نظام بيئي متوازن[3].

حماية البيئة:

المحافظة على البيئة ومنع تلوثها وتدهورها والحد من ذلك[4].

مقاييس الجودة البيئية:

حدود أو نسب تركيز الملوثات التي لا يسمح بتجاوزها في الهواء أو الماء أو اليابسة[5].

تدوير النفايات:

الاستخدام الفعال أو إعادة الاستخدام النفايات كبديل لمنتج تجاري، أو استخدام النفايات كمادة أولية أو جزء منها في عملية صناعية، أو استصلاح جزء مفيد من مادة النفايات، أو إزالة ملوثات من النفايات لتصبح صالحة لإعادة الاستخدام[6].

المسلخ:

هو ذلك البناء المخصص لذبح الحيوان وسلخه وتجويفه وذلك بغرض اعداد الذبائح الصالحة للاستهلاك الادمي والتخلص من الاجزاء او الذبائح المصابة بطريقه صحيحه تمنع انتشار العدوى بين الانسان او الحيوانات المختلفة[7].

الامن البيئي Environmental Security:

يُعرف الأمن البيئي على أنه تحقيق السلامة البيئية من أجل دعم الحياة، مع ثلاثة عناصر فرعية: منع أو إصلاح الأضرار البيئية المسببة من العمليات العسكرية. منع أو الاستجابة للصراعات الناجمة عن البيئة. حماية البيئة بسبب قيمتها المتأصلة[8]

الجودة Quality:

الجودة أو النوعية (بالإنجليزية: Quality) في مجال التصنيع هي مقياس للتميز أو حالة الخلو من العيوب والنواقص والتباينات الكبيرة عن طريق الالتزام الصارم بمعايير قابلة للقياس وقابلة للتحقق لإنجاز تجانس وتماثل في الناتج ترضي متطلبات محددة للعملاء أو المستخدمين[9].

الدراسات السابقة:

اطلعت الباحثة على عدد من البحوث والدراسات السابقة التي لها علاقة مع موضوع بحثها، لما تمثله الدراسات السابقة من أهمية في اثراء الدراسة الحالية، ركزت الباحثة على الجوانب الرئيسية التالية: أهداف الدراسة، منهج الدراسة، أدوات الدراسة، أهم النتائج.

دراسة تميمي(1999م)[10] :

عنوان الدراسة: الأثر البيئي المترتب على تدفق النفايات السائلة من مسلخ الكدرو وام درمان.

هدف الدراسة: قياس كل من ابعاد الحوجة الى الاوكسجين الحيوي والبعد الهيدروجيني والرواسب العالقة وقياس نسبة معالجتها في احواض التثبيت.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي :

أدوات الدراسة: الاستبانة والملاحظة لجمع البيانات

نتائج الدارسة:

1. في مسلخ امدرمان نسبة كفاءة معالجة النفايات السائلة (60%) لحوجة الاوكسجين الحيوي وفي مسلخ الكدرو (22%).
2. الرواسب العالقة (38.8%) في مسلخ امدرمان و(26%) في مسلخ الكدور.
3. اوضحت الدارسة ان مسلخ امد رمان من المسالخ القديمة وان موقعه الحالي صار غير مناسب كما ان غياب شبكة الصرف الصحي أزد من تعقيد المشكلة.

دارسة السيد البشرى محمد وبدر الدين طه (2003م)[11]

عنوان الدراسة: مشكلات البيئية وادارة البيئة في الخرطوم الكبرى.

هدف الدارسة: التعرف على المشكلات البيئية في الخرطم وابعادها الطبيعية والبشرية، اوجه القصور في ادارة البيئة الحضرية، كذلك وضع حلول مناسبة لإصحاح البيئية وتنمية وتطوير ادارتها.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي :

أدوات الدراسة: الاستبانة والملاحظة لجمع البيانات

نتائج الدارسة:

1. تعد الظروف المناخية المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة والجفاف وضعف الغطاء-النباتي وكثرة التعرض للأتربة من الاثار السلبية لبيئة الخرطوم.
2. ترتبط مشكلات البيئة بالخرطوم والمشكلات الادارية والتخطيطية والمادية في جانب التخطيطي التنفيذي.
3. تفتقد الخرطوم الى شبكة حديثة للصرف الصحي ويتم صرف (25%) من الفضلات بواسطة ابار سطحية وعميقة تحفر داخل الوحدات السكانية.

(7) حنان محمد رفعت (2011م)[12]

عنوان الدراسة: صحة البيئة السوق الشعبي امدرمان.

هدف الدارسة: القاء الضوء على اهم مظاهر التلوث البيئي في السوق الشعبي امدرمان، والكشف عن الاليات المستخدمة في تحسين السوق الشعبي امدرمان.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي

أدوات الدراسة: الاستبانة والملاحظة لجمع البيانات

نتائج الدارسة:

1.عدم توفر حاويات كافية لوضع القمامة.

2.انعدام الرقابة الادارية الفعالة التي تحد من التلوث البيئي.

3.لا تتم مكافحة الحشرات بشكل دوري.

4.انعدام الوعي البيئي للعامل في السوق الشعبي امدرمان.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

البيئة : قد تتضمن القضايا البيئية المتعلقة بتجهيز اللحوم ما يلي:

- النفايات والمنتجات الثانوية الصلبة
- المياه المستعملة
- الانبعاثات الهوائية
- استهلاك الموارد

النفايات والمنتجات الثانوية الصلبة :

في قطاع صناعة تجهيز اللحوم يتم ذبح الحيوانات لإنتاج المنتجات الرئيسية للذبائح ، وقطع اللحم المجهزة، ومجموعة متنوعة من المنتجات الثانوية . وفي قطاع صناعة الاستخلاص يتم تجهيز الأجزاء التي لا تصلح للاستهلاك الآدمي بغرض استخدامها في نواح صناعية وفي أعلاف الحيوانات . ويمكن أن تنقسم المنتجات المتخلفة والمنتجات الثانوية لعمليات الذبح بشكل عام إلى الفئات التالية[13]:

1.الروث، ومحتويات الكروش والأمعاء.

2.المنتجات الصالحة للأكل مثل الشعر، والعظام.

3.الدهون(الدهون المسترجعة من المياه المستعملة عن طريق أجهزة فصل الدهون).

4.والمخلفات الغير قابلة للاسترجاع والتي ينبغي التخلص منها نهائياً.

المواد ذات المخاطر الخاصة :

تندرج أنسجة الماشية ضمن المواد ذات المخاطرة الخاصة نظراً لأنها تحتوي على مواد قد تؤدي إلى الإصابة باعتلال الدماغ الإسفنجي البقري (جنون البقر)، أو الاعتلال الدماغي الإسفنجي القابل للنقل، أو مرض سكرابي(التهاب الدماغ الإسفنجي العصبي) إذا أعيد تجهيزها للاستخدام في أعلاف الحيوانات. لذا ينبغي فصل المواد ذات المخاطر الخاصة عن الذبائح قبل تجهيزها لتحويلها إلى منتجات تجارية ذات قيمة،سواء للاستهلاك الآدمي أو الاستهلاك الحيواني[14].

الحيوانات المريضة والنافقة:

ينبغي فصل الحيوانات التي تنفق أثناء النقل، والحيوانات المريضة أو النافقة داخل حظائر الحجر الصحي ،ونقلها إلى مرافق خارجية في حاويات مستقلة للمعالجة والتخلص النهائي

منها[15].وحسب فئة المخاطر التي يندرج تحتها الحيوان، سواء الاشتباه في مرض مثل اعتلال الدماغ الإسفنجي البقري أم غيره، تتضمن إجراءات التخلص المعتادة من الحيوانات المريضة أو النافقة ما يلي[16]:

جميع الحيوانات التي لم يجيزها التفتيش البيطري وعزلها عن المواد الحيوانية المرسلة من قبل المجاوز إلى منشآت الاستخلاص الخارجية. ويعتبر هذا العزل أمراً من الأمور الضرورية نظراً لأن عمليات المعالجة التي يتم إجراءها داخل مصانع الاستخلاص الخارجية قد تتطلب ضغطا عاليا، ودرجات حرارة، ومدة زمنية، وذلك حسب فئات المخاطر التي تندرج تحتها المخلفات[17].

النفايات الحيوانية الصلبة القابلة لإعادة التجهيز

ينبغي أن تراعي عمليات إعادة تجهيز النفايات النفايات الحيوانية الصلبة وتحويلها إلى منتجات ثانوية تجارية ما يلي[18]:

- اتخاذ تدابير رقابية نوعية من أجل عزل الأنسجة ذات المخاطر العالية وإدارتها طبقاً للممارسات الموصى بها لإدارة المواد ذات المخاطر كما هي موضحة أعلاه.
- تجنب تجهيز النفايات وتحويلها إلى أعلاف لنفس أنواع الحيوانات التي أصدرت هذه النفايات.
- استخدام العظام ، ونواتج الجز ،والنفايات، والحوافر، والقرون والبقايا الأخرى (التي لا تصلح للاستخدام في إنتاج أعلاف الحيوانات .على سبيل المثال ، مسحوق العظام) داخلياً أو البيع إلى الغير.
- تنظيف المعدة لاستخدامها كغذاء ،أو علف،أو غذاء للحيوانات الاليفة.
- تنظيف الأمعاء لاستخدامها كغذاء أو كأغلفة للنقانق.
- استرجاع الدهون من الأجزاء المقطوعة ،والأمعاء ، والجلود الخام للاستخدام كأعلاف للحيوانات ،وذلك في حالة تجميعها في صورة نقية نسبياً. كما يمكن أن تستخدم الشحوم الحيوانية كوقود حيوي أو تستخدم لإنتاج الصابون وغير ذلك من استخدامات.
- إزالة الأغشية المخاطية من الأمعاء الدقيقة للخنازير (الغشاء المخاطي للأمعاء الدقيقة) على ألا يتم التخلص منها في مجاري المياه المستعملة. ويتطلب تحلل الأغشية المخاطية بيئياً حاجة كبيرة حيوية كيميائية للأكسجين كما أن لها تطبيقات في الصناعة الدوائية من أجل تصنيع الهيبارين. وبدلاً من ذلك، يمكن هضم الأغشية المخاطية بالأسلوب اللاهوائي لإنتاج الوقود الحيوي[19].
- تعزيز جودة وقيمة جلود الأبقار لبيعها إلى المدابغ.

وتتضمن الطرق منع تعرض الحيوانات إلى كدمات أثناء نقلها وتداولها ،وصيانة مناطق التخزين للمحافظة على نظافة الحيوانات، واستخدام سكاكين مستديرة الطرف في حالة إزالة الجلود يدوياً،وغسل/حفظ الجلودو/أو استخدام مبردات أو تجفيفها بالشكل الصحيح أو تلميحها لخفض الإنحلال البكتيري أثناء نقلها إلى المدابغ.

- الإقلال من علف الحيوانات قبل 12 ساعة من ذبحها لخفض إنتاج الروث وخفض مخاطر تلوث الذبائح بالروث ومحتويات القناة الهضمية أثناء الذبح.

- توفير مرافق لتخزين الروث على أن تكون ذات طاقة استيعابية كافية إلى أن يتم نقله بغرض استخدامه زراعياً وفي استخدامات أخرى(20).
- جمع وكمر محتويات المعدة والأمعاء والروث(يفضل إزالتها في حالة»جافة» دون أن تخلط معها نفايات سائلة، على ألا تكون مأخوذة من حيوانات نافقة) لاستخدامها كسماد أو لتطبيقات زراعية أخرى. وفي حالة ذبح الأبقار، تحتوي المعدة الأولى للماشية على محتوى كبير من المواد العضوية (حوالي 10،و40،و50 كجم بالنسبة لعجول البتلو التي تقل أعمارها عن عام واحد، والثيران ،والأبقار ،وذلك علي التوالي) [21].

المخلفات الناتجة عن المسالخ وأهم الأثار البيئية والسلبية:

1. المخلفات الصلبة:

مثل اللحوم الفاسدة - الرؤوس - مخلفات الكرش - الارجل - الذبائح المعدمة الكاملة الغير صالحة للاستهلاك الأدمي وكذلك الجلود عند عدم المعالجة المناسبة تؤدى الى زيادة النفايات مما يؤثر على البيئة والانبعاثات الحرارية التى قد تنتج من خلال هذه المخلفات بالأحياء الدقيقة.

شكل (1) المخلفات الصلبة مسطبة السلام ،2021م

2.المخلفات السائلة:

الدم المتجمع من مياه غسيل الذبائح والغسيل التي تتم لصالة الذبيح ومرافق المسلخ المختلفة مما يزيد من العبأ على محطات التنقية في حالة توصيل صرف المسلخ بشبكة الصرف الصحي في المنطقة مما يفضل انشاء محطات خاصه بالمسلخ.

شكل (2) المخلفات السائلة (الدم المتجمع ـ مياه غسيل الذبائح /غرب امدرمان 2021م)

3. الملوثات الغازية:

الروائح الكريهة الناتجة من عمليات الذبح و التجهيز و العمليات الصناعية الملحقة بالمسلخ مما قد يؤدى الى انبعاثات غازيه قد تؤثر او تزيد من تراكيز الغازات الموجودة بالبيئة المحيطة بالمسلخ والتي غالبا ما يتم معالجتها بواسطة مراوح الشفط المزودة بالفلاتر وتركيب منقيات للهواء بصالة الانتاج كما نجد ان بعض المعالجات التقليدية التي تتم لمخلفات المسالخ قد تزيد من اثار هذه المسالخ على البيئة مثلا عند استخدام المحرقة للتخلص من الحيوانات النافقة الا انها في نفس الوقت تنتج منها غازات ثاني واول اوكسيد الكربون مما يزيد من غازات الاحتباس الحرارى المهددة للحياة على الكرة الأرضية ، كذلك نجد ان معالجة الدم والفرت ومياه الغسيل عن طريق الاحواض المستخدمة للتنقية و التجفيف قد تعمل على زيادة خطورة المخلفات على البيئة.

طرق معالجة مخلفات المسالخ والاستفادة منها:

تعتبر المخلفات الحيوانية أحد أكبر المصادر لزيادة دخل المجازر الحديثة مما يمكن الانسان بجانب استفادته من اللحوم الاستفادة من كل الاجزاء الاخرى للحيوان حيث يمكن الاستفادة من العظام في صناعة الجلاتين والصابون والجلسرين والسماد وتكرير السكر.

كما يتم الاستفادة من الجلود في صناعة المنتجات الجلدية والأحذية.

استخدام الغدد الصماء في تحضير المستخلصات الطبية كما يمكن صناعة الصابون ومراهم الأدوية من الشحوم.

يمكن استخدام الدم في صناعة اعلاف الدواجن كما تستخدم المرارة في صناعة الصبغات ومثبتات الالوان.

الامعاء تصنع منها الخيوط الجراحية واوتار الآلات الموسيقية.

تعتمد الاستفادة من مخلفات الكرش ومن باقي محتويات المخلفات الهضمية على التخمر اللاهوائي للمادة العضوية وانتاج السماد البلدي.

اما في الطرق الحديثة فتوضع المخلفات في جهاز هضم يمكن من خلاله انتاج غاز الميثان والبايوجاز وتستعمل الحرارة الهائلة الناتجة في تسخين المياه كذلك يساعد على تجنب تلوث البيئة من خلال انتاج سماد بلدى نظيف.

البيئة والصحة والسلامة (EHS):

تتضمن الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة من أجل تجهيز اللحوم معلومات ذات صلة بتجهيز اللحوم، مع التركيز على ذبح الأبقار والخنازير والتجهيز بدءاً من استقبال الحيوانات إلى تصبح الذبائح جاهزة للبيع أو إجراء مزيد من التجهيز لها. وتختص هذه الوثيقة بالمرافق التي تعمل في التجهيز البسيط للمنتجات الثانوية الناشئة عن عمليات ذبح الحيوانات.[22] للحصول على إرشادات بشأن رعاية الحيوانات، راجع مذكرة مؤسسة التمويل الدولية حول الممارسات الجيدة المقدمة تحت عنوان «رعاية الحيوانات خلال سير العمليات الخاصة بالحيوانات("Welfare in Livestock Operations Animal

ثانياً: إجراءات الدراسة الميدانية

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات اتبع الباحث المناهج الآتية:

- **المنهج الاستنباطي:** في صياغة مشكلة الدراسة والفرضيات.
- **المنهج التاريخي:** في تناول الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة، والإطار النظري.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** منهج يعتمد على تحليل النتائج المستخلصة من المعلومات التي جُمعت عن طريق المسح الميداني لمجتمع الدراسة ، لوصف الظاهرة وتحليل العلاقة، ودرجة الارتباط بين متغيراتها , والذي يسعي الباحث من خلاله لجمع البيانات النوعية , والكمية المقننة , والمتعلقة بالظاهرة أو المشكلة قيد الدراسة , ومن ثم يقوم الباحث بتصنيفها , وتحليلها , وتفسيرها , وصولاً إلى الاستنتاجات التي تصف الظاهرة وصفاً دقيقاً.

مجتمع الدراسة وعينته:

قامت الباحثة باختيارعينة الدراسة بطريقة عشوائية،من مجتمع المسالخ السودانية وهو مسلخ الكدرو ، تكونت العينة من اطباء و اداريين و عاملين بمسلخ الكدرو بولاية الخرطوم بطريقة عشوائية حيث قامت الباحثة بتوزيع (150) استبانة تفصيلهم كالاتي : (60 على الاطباء ، 50 على الاداريين و 40 على العاملين) للتحقق من فرضيات الدراسة وتساؤلاتها فى كل المحاور المطروحة.

أداة الدراسة:

- **المصادر الاولية:** تتمثل بالكتب، والدوريات المتخصصة، والمجلات، والرسائل العلمية، والانترنت ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك من أجل بناء الإطار النظري للدراسة والقيام بالدراسة التطبيقية.

- المصادر الثانوية: تتمثل في جمع البيانات من خلال الدراسة التطبيقية ، وقد اعتمدت الباحثة علي الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في المجالات التالية:

أ- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مسلخ الكدرو.

ب- الحدود الزمانية: دراسة ميدانية من 2009 وحتى 2018م.

ج- الحدود الموضوعية : تطبيق معايير الجودة العالمية في المسالخ وأثره على الأمن البيئي في السودان.

ثالثاً : عرض ومناقشة النتائج:

الفرضية الأولى:

وجود معايير جودة في المسالخ يؤدي الي تحقيق الآمن البيئي.

جدول (1) اختبار الفرضية الاولي:وجود معايير جودة في المسالخ يؤدي الي تحقيق الآمن البيئي

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كأي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
مطابقة المنتج للمتطلبات أو المواصفات	3.73	0.784	22.695[a]	3	0.000
قدرة المنتج على إرضاء العملاء	3.76	0.897	60.576[b]	4	0.000
هي انخفاض نسبة العيوب	3.34	0.902	32.271[b]	4	0.000
انخفاض شكاوى العملاء	2.93	1.048	61.593[b]	4	0.000
الإسراع بتقديم الخدمات للعملاء	3.46	0.916	22.610[b]	4	0.000
تحسين الأداء	3.10	1.125	70.746[b]	4	0.000
وضع مواصفات للمنتج بما يلبي توجهات السوقومتطلبات المستهلك الحالية والمستقبلية	2.95	1.382	24.644[b]	4	0.000
توحيد جودة المواد والمدخلات التي تتعامل معها المسالخ والتعامل مع موردي المدخلات من خلال مواصفات وشروط ملزمة.	2.90	1.361	22.695[a]	3	0.000
توكيد الجودة أثناء التحضير والإنتاج وتلافي الأخطاء قبل الوقوع فيها .	3.17	1.367	60.576[b]	4	0.000
توكيد جودة المنتج النهائي، متضمناً عمليات الفرز والتدريج والتغليف والتعبئة والبطاقة والنقل.	3.20	1.310	32.271[b]	4	0.000
تدريب العاملين لرفع كفاءة الأداء والحفاظ على مستوى جودة الأداء	3.17	0.985	70.746[b]	4	0.000
خلق روح الانتماء من خلال السمعة الطيبة التي حازت عليها المسالخ.	3.27	0.784	50.407[b]	4	0.000

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من الجدول (1) أن قيم كأي الاحتمالية لكل عبارات الفرضية الأولى أقل من 0,05 نقبل الفرضية النظرية ونرفض البديلة أي أن **وجود معايير جودة في المسالخ يؤدي الي تحقيق الآمن البيئي.**

الفرضية الثانية :

جدول (2) اختبار الفرضية الثانية: يوجد اثر ايجابي لتطبيق الجودة في المسالخ في تحقيق الأمن البيئي.

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كأي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
تعتمد استراتيجيات سلامة اللحوم على أسس المخاطر وأن تسند الأولوية للتدابير التي يمكن أن تسفر عن أكبر قدر من الخفض في الأمراض التي تحملها.	4.14	0.955	19.712[a]	3	0.000
تحسين عمليات متابعة انتشار الأمراض التي تحملها اللحوم وإعداد التقارير عنها وتكثيفها توفير أساس أفضل لأولويات مراقبة اللحوم	3.47	0.679	44.475[b]	4	0.000
تطبيق منهج متكامل متعدد التخصصات إزاء سلامة اللحوم، يغطى كامل سلسلة إنتاج اللحوم وتصنيعها وتوزيعها	3.14	1.502	15.322[b]	4	004.
تتوافر لدى المسالخ وموزعيها نظم داخلية للمراقبة تعتمد على منهج تقييم المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة.	3.07	1.413	17.525[b]	4	002.
خفض مخاطر تلوث البيئة و تطبيق منهج وقائي يعالج المشكلات عند مصدرها قدر المستطاع.	3.05	1.105	58.220[a]	4	0.000
تحديث عملية فحص اللحوم لجعلها تستند بدرجة أكبر إلى المخاطر .	3.42	1.021	40.576[b]	4	0.000
إعلان نتائج فحصاللحوم وغيرها من نشاطات مراقبة الأغذية على الجمهور .	2.56	1.381	34.136[b]	4	0.000

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كأي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
تحسين تدريب موظفي المسالخ وتوعية المستهلكين بصحة اللحوم.	3.32	1.195	4.932[a]	3	177.
تحسين الاتصالات على المستويات المحلية والقطرية والدولية فيما بين المسؤولين عن سلامة اللحوم وأولئك المسؤولين.	2.88	1.340	13.068[a]	3	004.
خفض مخاطر مشكلات تلوث البيئة الحادة في المستقبل، تحديد موارد لرصد المخاطر الناشئة.	2.71	1.403	9.814[a]	3	020.

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم كأي الاحتمالية لكل عبارات الفرضية الأولى اكبر من 0,05نرفض الفرضية النظرية ونقبل البديلة أي أن **يوجد اثر ايجابي لتطبيق الجودة في المسالخ في تحقيق الأمن البيئي.**

الفرضية الثالثة:

جدول (3) اختبار الفرضية الرابعة: للجودة دور في تحقيق الأمن البيئي

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كأي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
الحد من تصريف مياه الصرف الصحي في الوسط الطبيعي.	3.54	1.023	22.695[a]	3	000.
الحد من أضرار الروائح الكريهة.	3.10	1.125	60.576[b]	4	000.
تدبير النفايات.	3.44	0.970	32.271[b]	4	000.
الحد من تلوث الهواء بسبب غازات الاحتباس الحراري.	2.90	1.029	61.593[b]	4	000.
تحسين الظروف الصحية.	3.29	0.892	22.610[b]	4	000.
إدارة الموارد الطبيعية.	2.97	0.742	70.746[b]	4	000.

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كأي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
تكوين وتحسيس مستخدمينا واعوان شركات المناولة المتعاقدة معنا حول "النهج البيئي".	3.02	0.900	50.407[b]	4	000.
تعزيز صورتنا المهنية إزاء البيئة لدىزبائنا ولدى جميع الأطراف المعنية عبر نقل خبراتنا إليهم.	3.08	0.816	34.814[b]	4	000.
تطوير ونشر السلوكيات والممارسات البيئية الجيدة. على المستوى الداخلي	3.53	0.935	13.458[b]	4	009.
المرافقة الضرورية للتكيف مع التغيرات المناخية.	3.02	1.320	24.644[b]	4	000.
تطوير علاقات القرب مع المصالح والأطراف المتدخلة لنيل ثقتها.	3.27	0.887	34.305[b]	4	000.
المساهمة في تعميم الولوج إلى الخدمات الأساسية (الماء الصالح للشرب، والكهرباء، والتطهير السائل).	3.59	1.116	4.932[a]	3	177.
ضبط وتكييف مهننا وتنظيمنا من أجل الاستجابة لانتظارات وتطلعات زبائنا بالشكل الأفضل.	3.27	1.187	13.068[a]	3	004.
دعم ومواكبة زبائنا من أجل الاستهلاك بمسؤولية	2.95	1.166	9.814[a]	3	020.

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم كأي الاحتمالية لكل عبارات الفرضية الثانية اكبر من 0,05 نقبل الفرضية النظرية و نرفض الفرضية البديلة أي **للجودة دور في تحقيق الأمن البيئي**

الخاتمة:

تعتبر المسالخ والمساطب من المنشاءات المهمه فى مجال انتاج اللحوم حيث تعمل على تنظيم عمليات الذبح ومراقبتها وتوفير الخدمات الصحيه الضرورية قبل وبعد الذبح كما يساعد على سلامة وصحة العاملين بالمسلخ الا انها عند عدم تطبيق اللوائح والاساسيات اللازمه لانشاءها قد تؤثر سلبا على سلامة البيئه من خلال عدم التخلص الامثل للمخلفات الناتجه منها ومعالجتها للاستفاده منها ولتفادى الاثار الضاره التى قد تنجم من جراء ذلك . من اجل تحقيق وضمان الجودة الشاملة في العمل داخل المسالخ وعلى كافة الأصعدة والمستويات، يحتاج الأمر إلى تبنى أسلوب المتابعة والرقابة المتزامنة لجميع مراحل تنفيذ العمل، إلى جانب استخدام الرقابة والتقييم بعد إنجاز كل مرحلة، وأيضا الرقابة والتقييم النهائي بعد الانتهاء من إنجاز العمل.

بعد عرض الجانب النظري، والدراسة التحليلية توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية :

1. وجود معايير جودة في المسالخ يؤدي الى تحقيق الأمن البيئي.
2. يوجد أثر ايجابي لتطبيق الجودة في المسالخ في تحقيق الأمن البيني.
3. للجودة دور في تحقيق الأمن البيئي.
4. ان المجهودات الرسمية للتخلص من النفايات ضعيفة للغاية وبرجع ذلك لضعف الامكانيات المادية والبشرية.
5. أن هنالك تدنى في صحة البيئة وما يتبعه من أعمال لإدارة النفايات الصلبة مما وفر بيئة صالحة لتكاثر الحشرات الناقلة لكثير من الأمراض وأدى ذلك لتلوث البيئة.
6. تلوث المنطقة بالنفايات الصلبة يعود الى عدة عوامل.
7. تتمثل اهم هذه العوامل في الانشطة والممارسات الخاطئة والشوارع والتخطيط العمراني وتدني درجة الوعي البيئي للمواطنين في المنطقة.
8. تعد الظروف المناخية المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة والجفاف وضعف الغطاء-النباتي وكثرة التعرض للأتربة من الاثار السلبية لبيئة الخرطوم.

التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة توصي الباحثة بالآتي:

1. وضع مشكلة النفايات الصلبة كأولوية في خطة ميزانية المحليات والمسالخ
2. مكافحة الحشرات بشكل دوري ، الوعي البيئي للعاملين في المسالخ.
3. ضرورة تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بإنشاء المسالخ والمساطب.
4. تشجيع الاستثمار فى مجال المسالخ وإنشاء المصانع التى تعتمد على مخلفات المسالخ لرفع العائد الاقتصادى .
5. الاهتمام بالمساطب وتطويرها .
6. انشاء قسم خاص لادارة مخلفات المسالخ بوزارة الزراعة والثروة الحيوانيه والرى .

7. إنشاء مسطبه خاصه بجامعة الخرطوم بمواصفات قياسيه بجانب الحاق مصانع لمعالجة المخلفات والاستفاده من العماله المدربه .
8. تشجيع الاستثمار فى مجال الانتاج الحيوانى والزراعى والاستفاده من الثروة الحيوانيه فى تطوير اقتصاديات الدوله ودخل المواطن .

الهوامش:

(1) عبد الوهاب محمد، المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة، رسالة دكتوراه، جالقاهرة،1994، ص20.

(2) أحمد عبد الكريم سلامة، البيئة وحقوق الإنسان في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد15، أبريل 1994، ص3.

(3) أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، ص334.

(4) أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص339

(5) عبدالستار العلى ، تطبيقات في إدارة الجودة الشاملة ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2008م، ص21

(6) هدى مسعود. إعادة التدوير.. حيث تلتقي البيئة مع الاقتصاد. . إسلام أون لاين؛ 9 فبراير 2001م.

(7) Williams, Erin E. and DeMello, Margo. Why Animals Matter. Prometheus Books, 2007, p. 73

(8) قسوم سليم . «دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية» المجلة العربية للعلوم السياسية 39-40 (2013).

(9) خلاف محمد عبد الرحيم و بوسطيلة سمرة . « الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني» المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 09 (2016).

(10) تميمي، الاثر البيئي المترتب على تدفق النفايات السائلة، من مسلخ الكدرو وام درمان , 1999م.

(11) السيد البشرى محمد وبدر الدين طه مشكلات البيئية وادارة البيئية، في الخرطوم الكبرى 2003م.

(12) حنان محمد رفعت صحة البيئة السوق الشعبي , امدرمان , 2011م.

(13) مشروعات الحيوانات ،والبيئة والتنمية (1996)

(14) أسامة الخولي ومصطفى طلبة (2002): البيئة وقضايا التنمية والتصنيع ،دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية،عالم المعرفة ، الكويت

(15) المجموعة الأوربية (2002).

(16) المفوضية الأوربية (2005).

(17) أحمد عبدالوهاب عبدالجواد(1995): التربية البيئية سلسلة دائرة المعارف البيئية، الفاشر، الدار العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،مصر.

(18) مجاهدي. فاتح وبراهيمي شراف (2010).»برنامج الإنتاج الأنظف كآلية لزيادة فعالية ممارسة الإدارة البيئية ودعم الآداء البيئي للمرسسة». الملتقى الدولي الرابع، المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية العربية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف ،الجزائر

(19) المفوضية الأوربية(2005)

(20) http://www.Ipes.org.Lesson/Lesson212--21/sizing-storage.pdf

(21) سورليني،المفوضية الأوربية (2005).

(22) علي سليمان(1989): الحق في بيئة ملائمة ومتوازنة :الجمعية السودانية لحماية البيئة،قضايا البيئة والتشريع في السودان، الخرطوم

دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي من وجهة نظر الخبراء

د. عماد الدين عثمان حميدة

الجامعة التكنولوجية

المستخلص:

تناولت دراسة دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي من وجهة نظر الخبراء وهدفت الدراسة الى دراسة و معرفة أثر نظم المعلومات المحاسبية على تقييم الأداء المالي، و بيان أهمية نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي، و التعرف على طرق تقييم الأداء المالي في المؤسسات المالية،وتمثلت أهمية البحث في توضيح أهمية خطوات تقييم الأداء المالي ، وشرح تأثير نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي، ويعكس ويوضح العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية و كفاءة الأداء المالي، وخلصت الدراسة إلى عده نتائج أهمها أنه كلما زادت فعالية نظم المعلومات المحاسبية في مراحل العمل قلت عملية الصعوبات في إدارة الحسابات، و ضرورة تطوير نظام المعلومات المحاسبي الذي أدى إلى رفع كفاءة الإدارة وتحسين الأداء المالي للبنك، و جودة المعلومات المالية للنظم المستخدمه الذي ساهم بشكل إيجابي في تقييم الأداء المالي للمؤسساتالمصرفية،كما أوصت الدراسة عدة توصيات أهمها: زياده الإهتمام بمدخلات نظم المعلومات المحاسبية لما لها من تأثير كبير من مخرجات النظام، وضرورة تدريب وتأهيل المحاسبين على برامج المحاسبة الإلكترونية.

كلمات مفتاحية:الأداء المالي- نظم المعلومات -تقييم الأداء- المؤشرات المالية- البيئة التنظيمية.

The role of accounting information systems in evaluating financial performance from the experts' point of view

Dr. ImadEddin Othman Hamida

Abstract:

The study dealt with the role of accounting information systems in evaluating financial performance from the point of view of experts. The study aimed to study and know the impact of accounting information systems on evaluating financial performance, and to demonstrate the importance of accounting information systems in evaluating financial performance, and to identify methods for evaluating financial performance in financial institutions The importance of the research was represented in clarifying the importance of the steps of evaluating financial performance, and explaining the impact of accounting information systems on financial performance, and reflecting and clarifying the relationship between accounting information systems and the efficiency of financial performance. The process of difficulties in managing accounts, and the need to develop the accounting information system, which led to raising the efficiency of management and improving the financial performance of the bank, and the quality of financial information for the systems used, which contributed positively to the evaluation of the financial performance of banking institutions. The study also recommended several recommendations, the most important of which are: Accounting information systems because of their significant impact on the outputs of the system, and the need to train and qualify accountants on electronic accounting programs.

Keywords:financial performance - information systems - performance evaluation - financial indicators - regulatory environment.

مقدمه :

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة فلا يمكن لها استقلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق أدائها المالي، بهذا تطرق المبحث إلا ماهية تقييم الأداء، القواعد الأساسية لتقييم الأداء والمراحل التي يمر بها.

مشكلة البحث :

على الرغم من ان للمعلومات التي تقدمها التقارير المالية دور فعال في اتخاذ القرارات الاستثمارية لذلك يجب ان لا تعد التقارير المالية وفق الاسلوب المختصر،وتتمثل مشكلة البحث في الاسئلة الآتية:

1. هل للمعلومات المحاسبية الجيدة دور فعال في تقييم الوضع المالي؟
2. هل تؤثر جودة المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسات المالية؟
3. هل هناك علاقة طردية بين جودة المعلومات المالية و تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية؟

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في الآتي :

1. يوضح أهمية خطوات تقييم الأداء المالي .
2. يشرح تأثير نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي.
3. يشرح أهداف تقييم الأداء المالي
4. يعكس و يوضح العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية و كفاءة الأداء المالي.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. دراسة و معرفة أثر نظم المعلومات المحاسبية على تقييم الأداء المالي.
2. بيان أهمية نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي.
3. التعرف على طرق تقييم الأداء المالي في المؤسسات المالية.

فروض الدراسة:

1. يساهم تحليل المعلومات المالية إيجابيا في تقويم الأداء المالي لشركات المساهمة.
2. يساهم تحليل المعلومات المالية بشكل فعال في تطور أداء شركات المساهمة
3. العلاقة بين التحليل المالي للمعلومات المحاسبية و تقويم الأداء المالي لشركات المساهمة علاقة طردية.

منهج الدراسة :

يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الأستقرائي و الكتب و المراجع و المصادر المحلية ذات الصلة المباشرة بالدراسة.

ماهية عملية تقييم الأداء:

من البديهي إن تسبق عملية القياس مرحلة التقييم في المؤسسة،ذلك أن عملية القياس هي عملية التقييم الجبري للشيء ووضعه في صيغة رقم أو عدد أو مبلغ أو نسبة مئوية مصحوبة بوحدة القياس،وبذلك تكون النتيجة صماء ومن غير تعليق لا تتضمن معنى للشيء المراد تقييمه،لكن بعد عملية القياس تأتي عملية التقييم وهي التعليق أو إصدار حكم على النتيجة المتحصل عليها.

أما الأداء فهو عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة ،أو بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة ،ومنه الأداء يعني «المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها».

إن عملية تقييم الأداء نعني بها الإظهار واستخلاص جوانب قوة الشيءوضعفهأي الايجابيات والسلبيات» وذلك بمقارنة بما كانت تهدف إليه المؤسسة مع ما حققته،فينظر إلى عملية تقييم أداء المؤسسة على أنها «معرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة للوحدة وكيفية استخدام الموارد حساب التكاليفواثأر ذلك على الوحدة ذاتها». [1]

كما تعرف الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء على أنها الوسائل التقنية والعمليات التي يمكن التدخل بها في طريقه التقييم ويمكن لمل طريقة إن تحتوي على عدة أدوات.

تعريف تقييم الأداء المالي:

لقد اختلفت تعار يف حول تقييم الأداء بين الباحثين ومن بين تعريفها مايلي :

- لقد عرف على أنه»التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء ، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه المسارات الأنشطة بالمؤسسة. بما يحقق الأهداف المرجوة منها « [2]
- كما أن تقييم الأداء هو « جميع العمليات و الدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة و كفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف و المتحقق من الأهداف ، بالاستناد إلى مقاييس و معايير معينة . [3].
- كما نظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية حيث تبدأ العملية الإدارية عادة و بغض النظر عن المستوى الذي تمارس عليه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة استغلال الموارد المتاحة (للموارد) للوحدة الإدارية ، ثم توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة و يتم إجراء تنظيم للوحدة الإدارية ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعة و يصطحب تنفيذ خطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة و الأهداف من نتائج متوقعة، وتقود عملية الرقابة على التنفيذ إلى المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية وهي مرحلة تقييم الأداء. [4]

مما سبق ذكره يمكن أن نستنتج أن عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة ، فهي تعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة و الفعالية ، و مقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط و من ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرار.

عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية المالية المتاحة للمؤسسة ذلك لخدمه رغبات إطراف مختلفة أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محدده مسبقا.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة عمليه بالغه الأهمية وذلك لما يخدم مختلف الإطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك للأسباب التالية:

1. تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس و مقارنه النتائج مما يسمح بالحكم على الفاعلية.
2. تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة .

حيث إن الفاعلية هي تحقيق الأهداف المسطرة وفقا للموارد المتاحة،إما الكفاءة فهي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض الوصل للأهداف المسطرة [5]

أهمية تقييم الاداء المالي في المؤسسة:

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة فيما يلي:

1. تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسئولية التي تكن أكثر حاجه إلى الإشراف.
2. يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل،حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها كذلك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها.
3. مساعدة المسئولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التى تخضع للقياس و الحكم.

الوظائف الأساسية لعمليه تقييم الأداء:

عملية تقييم الأداء عبارة عن متابعة لمدى تحقيق المؤسسة للخطط التي رسمتها، ويمكن قياسها باستعمال عدة أساليب ذلك لتمكين المسيرين من الإشراف على تنفيذ تلك الخطط ومراقبتها ويمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء في الوظائف التالية:

1. متابعه تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة،وذلك بالتعرف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقا وللفترة المحددة اعتمادا على البيانات والإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام المؤسسة،ولذلك يجب على المسيرين تحديد الأهداف مسبقا بدقة ووضوح.
2. الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطها و تنفيذ خططها بأعلى درجه من الكفاءة الممكنة،وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل ،وهنا يجب التأكد من إن المؤسسة قد استخدمت كافة مواردها بأعلى درجه ممكنه.
3. تحديد الجهات والمراكز الإدارية المسئولة عن الانحرافات التي تحدث.
4. البحث عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجه الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأفضل. [6]

أقسام تقييم الأداء المالي:

تعتبر عملية تقييم الأداء في المؤسسة عملية شاملة للنشاطات الموجودة داخل المؤسسة،فيمكن قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة على مستوى كل قسم من أقسام المؤسسة وعليه يمكن تحديد أقسام تقييم الأداء التالية:

1/تقييم الأداء المخطط:

ويتمثل هذا النوع في التحقق من مدى الوصول للأهداف المسطرة،وذلك من خلال مقارنه المؤشرات الواردة في المخطط والسياسات ألموضوعه مع المؤشرات الفعلية،وهذا وفق فترات زمنية دورية فيمكن إن تكن شهرية أو سنوية،و ربما تكون لفترات زمنية متوسطة المدى،وهذا بهدف إظهار الانحرافات و الأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات و المعالجات اللازمة لها.

2/تقييم الأداء الفعلي:

ويقصد به تقييم كافة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلافات التي تحدث وقياس درجه ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية،وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية ودراسة تطوراتها عبر عدة فترات.وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب المالية التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنتها مع ما حققته مع نتائج السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضا.

3/تقييم الأداء العام(الشامل):

حيث يتطرق هذا النوع من التقييم إلى كافة الجوانب في المؤسسة باستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية في عملية القياس والتقييم، وللتمييز بين أهمية نشاط وأخر وهذا بإعطاء أوزان للأنشطة بالمؤسسة كل وزن يشير إلى مستوى الارجحية الذي تراه الإدارة العليا من اجل الوصول إلى درجة تقييم عام للمؤسسة.

الخطوات الأساسية والمجالات العامة لعملية تقييم الأداء المالي:

1/خطوات عملية تقييم الأداء المالي:

توجد عدة خطوات لعملية تقييم الأداء يمكن تلخيصها فيما يلي:[7]

ا/رسم سياسة التقييم وإعلانها على كافة الإفراد الذين يتأثرون بها:

يجب إن تبلغ السياسة لجميع من يعنيهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة والهدف الذي تستخدم من اجله.

ب/اختيار الطرق التي تتبع في التقييم:

يتوقف اختيار الطريقة في الشخص الذي سيتولى إعداد التقرير،و الإفراد الذين يوضع التقرير عن أدائهم.

ج/تدريب المقومين:

حتى يكون هناك نجاح في إعداد التقارير لا بد إن يكون الإفراد ملمين بالهدف من إعداد تلك التقارير و طريقة استخدامها ومزاياها و عيوبها.

د/تحليل السياسة والنتائج:

لابد إن يحدد الوقت الذي يتم فيه التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأي مجموعه من الإفراد في ظروف محددة.

2/ المجالات العامة لعملية تقييم الأداء المالي:

يمكن التمييز بين ثلاث مجالات أساسية لعملية تقييم الأداء المالي والتي يمكن حصرها فيما يلي:

ا/مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها:

بعد وضع الخطة من طرف المؤسسة يستلزم الأمر متابعة ما تم تحقيقه من أهداف وفقا للمواعيد المحددة،أي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المسطرة ولا بد من مراقبة تنفيذ الأهداف خلال فترات زمنية متقاربة لتدارك أي اختلال في الوقت المناسب.

ب/تقييم نتائج الإعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها:

ويعني ذلك تقييم النتائج المترتبة على التنفيذ للتأكد من إن الثورات الاقتصادية التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف منها وكذلك اكتشاف النقاط ومعالجتها.

ج/الرقابة على كافة الإفراد:

و يعني ذلك التأكد من قيام المؤسسة بمختلف أوجه نشاطها و تنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاية،والرقابة على كافة الأداء لها أهمية بالغة في المؤسسة نظرا لضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي:

1/التحليل بواسطة النسبالمالية:

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

يمكن تعريف النسب على أنها علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة، فيمكن إن تتعلق بصنف من الميزانية ومعطيات أخرى ، كرأس المال أو القيمة المضافة ، وتسمح هذه النسب للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة وتحديد صورتها للمتعاملين المهتمين بها كالمساهمين والبنوك ، فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية ، ثم تفسير مدلول تلك العلاقة من خلال مقارنتها بالنسب المعيارية المتعارف عليها بين الماليين والمحللين ومن أهم هذه النسب نجد: [8]

أ- نسب السيولة :

تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها ، أي إن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل . وتهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقييم رأسالمال العامل والتعرفعلى درجة تداول عناصره، والهدف الرئيسي منتحليل هذه النسب هو الحكم على مقدرة المؤسسة علىمقابلة التزاماتها الجارية.

ب ـ نسب النشاط:

نقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنة فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات ، ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على المدى البعيد.

أهداف تقييم الأداء المالي :

تتعدد الاطراف التي تقومبعملية التقييم، فقد يقوم بها المدير داخل المؤسسة أو مكتب دراسات خاصأو البنك الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراض زبونهالمال حتى يتأكد من قدرته على سداد الديون، فلكل طرف أهدافه الخاصة إلا إن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما فيما يلي:

1. أن تسمح باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخلالمؤسسة بشكلفعال وفق الأهداف المسطرة.
2. يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة .
3. إمكانية أن يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة أعضاءالمؤسسة على العمل بجدية مستقبلا. وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

يري المحللون أنه تبرز أهمية أهداف التحليل المالي في توفير المؤشرات المالية الأساسية لتقييم الأداءالمالي، وتحديد كفاءته وفعاليته في إدارة أصوله بالشكل الأمثل، فالتغيرات التي تشهدها البنى الاقتصادية والاجتماعية تستوجب الاعتماد على التحليل المالي لتقييم الأداء وبيان مدى تطابق الأهداف المحققة مع ماهو مخطط له وتحديد مراكز القوة ودعمها ومراكز الضعف وتطويرها من خلال وضع الخطط والسياسات المالية المدروسة, وأهمية التحليل المالي تجسدت في تقييم الأداء للفترات الماضية و الحاضرة، على اعتبار أن هذه العملية كانت مستقلة عن عملية اتخاذ القرارات لكن في ظل التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، لابد من اعتبار مؤشرات التحليل المالي الأداة الرئيسة لعملية التخطيط المستقبلي التي تهدف إلى تقييم أداء المصرف وتطوير نشاطاته .

إذاً الهدف من التحليل المالي:

إبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام، وذلك بإعداد المؤشرات والنسب المالية لبيان نقاط القوة والضعف، وتحديد مقدار السيولة النقدية المتوفرة بالمصرف لمواجهة كل الالتزامات المترتبة عليه، وتحديد مدى سلامة مركزه المالي، أما **هدف تقييم الأداء:** فهو تحسين وتطوير الأداء بالمنشآت المالية، وبيان المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف لإمكانية دراسة أسبابها ووضع الحلول الكفيلة بعلاجها من خلال وضع الخطط المناسبة.

نظم المعلومات المحاسبية و العوامل المؤثره على تقييم الأداء المالي:

في ضوء التطورات المستمرة والمتسارعة التي تحدث في نظم المعلومات وتأثيراتها الإيجابية على الأداء المالي لمنشآت فقد أصبح كفاءة وفاعلية تلك النظم من الأمور التي تستوجب الاهتمام وأن يكون استخدامها معاً فقد تكون المنظمة فعالة ولكنها ليست كفؤة أي أنها تحقق أهدافها بخسارة، وأن عدم كفاءة المنظمة يؤثر سلباً على فعاليتها مما يوجب أخذ كلاهما في الاعتبار ضمن مقاييس نجاح نظم المعلومات، كما أن المقياس النهائي لهذه الفعالية والكفاءة تستوجب الأخذ في الاعتبار العوامل التي تؤثر فيهما خاصة في مجال العمل المالية ، والذي تحيط به مجموعة من المتغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية وغيرها، كما يتضح مما يلي: [9]

أولاً : البيئة التنظيمية والإدارية الداعمة للنظام :

مثل الموارد البشرية الكفؤة والفعالة وكذلك المستلزمات البرمجية المستخدمة في تشغيل وإدارة الأجهزة وتطبيقاتها والتي تلعب دوراً كبيراً في تشغيل واستغلال الحاسب والشبكات وتنظيم عمل وحداته ، بالإضافة إلى توفر الأجهزة والشبكات وما يرتبط بها من وسائل إدخال وإخراج ومعالجة وتخزين هذا فضلاً عن توفر الإطار التنظيمي الذي يشتمل على تحديد المستويات الإدارية والهياكل الوظيفية التابعة لها، ويتم قياس فاعلية وكفاءة هذا الإطار من خلال المؤشرات التالية :

أ. درجة توفر القواعد والمعايير التي تحكم أداء العمل داخل المؤسسة.

ب. درجة تفويض الصلاحيات والسلطات إلى المستويات الإدارية في المصرف.

ج. وجود وصف وظيفي مكتوب يحدد المهام والصلاحيات والإجراءات الواجب تطبيقها.

د. مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية على جميع المستويات الإدارية المختلفة في المصرف.

هـ. درجة تحقيق التكامل بين الإدارات والأقسام وتجنب التعارض بين الأنشطة في الأقسام المختلفة.

ثانياً :الأوضاع الاقتصادية السائدة وانعكاساتها على أداء المؤسسة وأنشطتها المعلوماتية والتي يتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:[10]

1.مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي.

2.درجة تباين الأسواق التي يتعامل معها القطاع.

3.درجة المنافسة القطاعية والقدرة على التنبؤ بتصرفات المنافسين.

ثالثاً : البيئة القانونية والضوابط المهنية المطبقة:

وتتمثل في القوانين والأنظمة الحاكمة للعمل كالنظام الأساسي للممؤسسة وقانون السلطة النقدية والقانون والضوابط والتعاميم المنظمة للعمل والتي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبة، وبطبيعة الحال فإن البيئة القانونية والأنظمة والضوابط المتعلقة بها تعتبر من المتغيرات الهامة التي تؤثرعلى سير العمل ونظم المعلومات المحاسبة المتعلقة بها، الأمر الذي يستلزم تصميم نظم

المعلومات المحاسبية بما يحقق الاعتبارات المذكورة، هذا ويتم قياس أثر هذه المتطلبات من خلال:

1. تحديد أثر تطبيق الأنظمة والتشريعات القانونية ذات العلاقة بالمؤسسات المالية على نظم المعلومات المحاسبية سواء كان ذلك بصورة مباشرة كقانون المؤسسات المالية أو قانون السلطة النقدية أو بصورة غير مباشرة كالأنظمة والتعليمات المنظمة للأداء المالي.
1. قياس أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وغيرها من القواعد والمعايير المهنية ذات العلاقة والأعمال المالية على نظم المعلومات المحاسبية.

رابعاً :البيئة التقنية:

ويقصد بها توفر البيئة التقنية الداعمة وتتضمن الأجهزة ومكوناتها المادية والعناصر القادرة على جمع وتخزين البيانات ومعالجتها وتوصيل المعلومات اللازمة إلى مستخدميها ومن الجدير بالذكر أن قطاع المؤسسات المالية هو القطاع الأكثر استفادة من التطورات المتسارعة وذلك نتيجة لارتفاع حدة المنافسة بين مفردات ومكونات المؤسسة والتي تستدعي مسايرة هذا التطور والتوسع في استخدام أدوات العصر .

هذا ويمكن قياس تأثير تلك الوسائل من خلال:

1. مدى توفر الوسائل التقنية التي يرتكز عليها نظام المعلومات المحاسبية واللازمة لتحقيق الرقابة على مكوناته المادية والبرمجية ومخرجاته المعلوماتية.
2. مدى مساهمة الوسائل التقنية المستخدمة في تحقيق الترابط والتنسيق والتكامل اللازم بين أقسام المؤسسة المختلفة التي تدعم أنشطة وتوفر نظام فعال من المعلومات.
3. مدى مساهمة الوسائل التقنية على تطوير وظائف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات وتوفر خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي يتعين توافرها في نظام المعلومات الفعال.

خامساً : العوامل الاجتماعية والثقافية:

تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمؤسسات المالية على نظم المعلومات المحاسبية وتشمل الأنماط السلوكية والرضا الوظيفي للعاملين داخل المؤسسات المالية والرضا من قبل مستخدمي مخرجات النظام، مما يستوجب مراعاة العديد من تلك العوامل مثل القيم الاجتماعية والأخلاقية والفنية السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى الإطار الثقافي والاتجاه الفكري نحو التعامل مع المنتجات المالية وتقنياتها المتطورة، وبالتالي فإن هذه العوامل سيكون لها تأثيراً مباشراً على الأداء للمؤسسة ومن ثم على نظم المعلومات المحاسبية كمخرجات لهذا الأداء. ويمكن قياس مستوى تأثير تلك العوامل على نظم المعلومات المحاسبية من خلال درجة رضا المستخدم لهذه المعلومات والمنفعة التي تعود عليه وتلبية مطالبه، وسهولة استخدام النظام وقدرته على التعامل مع تطبيقاته والاستفادة منها. وحول العوامل السابقة يتبين دورها المؤثر على كفاءة وفاعلية

نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة، فالقوانين والتشريعات والأنظمة والمعايير المنظمة للأداء في المؤسسة تشكل أساساً لضبط العمل والذي تؤدي إلى توفير معلومات دقيقة ووافية عن الأنشطة المرتبطة به والمساعدة في إنجاز المعاملات ودقتها، كما أن العوامل الإدارية والتنظيمية وما يرتبط بها من سياسات وإجراءات تشكل دوراً فاعلاً في تحقيق عناصر التناسق والترابط بين مكونات النظام مما ينعكس إيجاباً على مخرجاته، كما أن العوامل التقنية تساهم في تطوير مخرجات النظام وتعمل على زيادة قيمته الفنية المضافة والتي تؤدي إلى تحسين مستوى كفاءة وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية ورفع مستوى جودة مخرجاته.

سادساً :العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

هناك عدة عوامل داخلية إدارية و فنية مؤثرة على الأداء المالي و التي سنلخصها فيما يلي:

أ- الهيكل التنظيمي.

ب-المناخ التنظيمي.

ج-التكنولوجيا.

د-الحجم.

1 -الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات و أعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات و التمايز الرأسي و هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة و أما التمايز الافقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل و الاستثمار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية و كفاءة.

2 -المناخ التنظيمي:

هو شفافية التنظيم و اتخاذ القرار بأسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة و مهامها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، و يجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية و على الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي عل ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.

3 - التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و يندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل

تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، و التي تكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك. وتكنولوجيا الإنتاج المستمر و التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

و على المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات و التي لابد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية.[11].

4 - الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها:

إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة. ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات ،فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة ،وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.

الدراسة الميدانية

ورقة بحثية بعنوان دور نظم المعلومات المحاسبية لتقييم الأداء المالي من وجه نظر الخبراء

المقابلةالأولى:

الوظيفة: مراجع داخلي المؤهل الأكاديمي :جامعي

سنوات الخبرة :21 سنة التخصص :محاسبة

السؤال الأول : في رأئك ما هو دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي؟

مهم

السؤال الثاني :كيف يمكن للمؤسسة الإستفادة القصوى من نظم المعلومات المحاسبيةلتقييم الأداءالمالي؟

بتخزين البيانات وتقليل الأخطاء

السؤال الثالث: هل يكون التأهيل العملي للمحاسب عاملا رئيسيا في الإستفادة من نظم المعلومات المحاسبية وكيف؟

نعم ، بالعمل على تأهيله.

السؤال الرابع :وضح من خلال تجربتك العلمية أثر نظم المعلومات على تقييم الأداء المالي؟

تعطي المعلومات الحقيقية بأسرع وقت ممكن

السـؤال الخامـس :برأيـك ماهـي النصائـح والإرشـادات التـي يمكـن أن تفيـد اي مؤسسـةفي الإسـتفادة مـن نظـم المعلرمـات؟

1. تأهيل الكوادر. 2. تجهيز الأجهزة في المكاتب.

المقابلة الثانية:

الوظيفة: أستاذ مساعد المؤهل الأكاديمي :دكتورة

سنوات الخبرة :15 سنة التخصص :علوم حاسوب

السؤال الأول :في رأئك ما هو دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي؟

نظـم المعلومـات المحاسـبة هـي التـي تتحكـم في الرقابـة التامـة في الأداء المـالي قبـل وضـع خطـة الأداء وبعـد تنفيذهـا

السـؤال الثـاني :كيـف يمكـن للمؤسسـة الإسـتفادة القصـوى مـن نظـم المعلومـات المحاسـبية لتقييـم الأداء المـالي؟

أن يتـم تقييـم نظـام لايسـمح بـأداء أي عمليـة سـالبة دون تذويدهـا و رقابتهـا إلكترونيـاً مـن خـلال وضـع قيـود عـن تنفيـذ المهـام الماليـة

السـؤال الثالـث: هـل يكـون التأهيـل العمـلي للمحاسـب عامـلا رئيسـيا في الإسـتفادة مـن نظـم المعلومـات المحاسـبية وكيـف؟

لا التأهيـل المحاسـبي يرفـع مـن كفـاءة الإسـتخدام للنظـام المـالي و يسـاعد في تطويره و الإسـتفاده القصـوى منه.

السؤال الرابع : وضح من خلال تجربتك العلمية أثر نظم المعلومات على تقييم الأداء المالي؟

تحكـم الأنظمـة الماليـة رفـع مـن كفـاءة كثـير مـن المؤسسـات بسرعـة تنفيـذ المهـام وأضـاً تقلـل مـن حـالات الالضعـف المـالي المقصـود و الغـير مقصـود.

السـؤال الخامـس : برأيكـما هـي النصائـح والإرشـادات التـي يمكـن أن تفيـد اي مؤسسـةفي الإسـتفادة مـن نظـم المعلرمـات؟

1. تصميم النظام الخاص بها ليتحكم في العمليات .
2. الربط بين الرقابة و التنفيذ عبر النظام لمنع وقوع الكوارث.
3. التدريب و الصيانة الدائمة

المقابلةالثالثة :

الوظيفة: محاسب المؤهل الأكاديمي: بكالوريوس

سنوات الخبرة :10 سنة التخصص :إقتصاد

السؤال الأول :في رأئك ما هو دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي؟

تساعد نظم المعلومات المحاسبة في تنظيم عمل المالية بالمؤسسة في تطوير العمل المحاسبي

السـؤال الثـاني :كيـف يمكـن للمؤسسـة الإسـتفادة القصـوى من نظـم المعلومـات المحاسـبيةلتقييم الأداء المالي؟

تطبيق العملية المحاسبية بالطريقة الأمثل أي الطرق المتطورة التي تساعد المؤسسة من الإستفادة القصوى.

السؤال الثالث: هل يكون التأهيل العملي للمحاسب عاملا رئيسيافيالإستفادةمننظامالمعلوم اتالمحاسبيةوكيف؟

نعم ، يعتبر التدريب و التأهيل من أهم العوامل التي تساعد في الإستفادة من نظم المحاسبة.

السؤال الرابع : وضح من خلال تجربتك العلمية أثر نظم المعلومات على تقييم الأداء المالي؟

يعتبر ذات أثر كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

السؤال الخامس : برأيك ما هي النصائح والإرشادات التي يمكن أن تفيد اي مؤسسةفي الإستفادة من نظم المعلرمات؟

1.تطبيق المعايير المحاسبية بالطرق الصحيحة.

2.الإهتمام بدراسة نظم المعلومات المحاسبية.

التحليل :

في المقابلة الأولى : مراجع داخلي خبرة (21) سنة .

يرى أن دور نظم المعلومات المحاسبية مهم في تقييم الأداء المالي و تساهم نظم المعلومات في تخزين البيانات و تقليل الأخطاء و نظم المعلومات تعطي المعلومات الحقيقية بأسرع وقت ممكن و يكفي بتأهيل الكوادر و تجهيز الأجهزة .

أما المقابلة الثانية : أستاذ جامعي خبرة (15) سنة تخصص علوم الحاسوب .

يوضح بأن نظم المعلومات هي التي تتحكم في الرقابة العامة للأداء المالي ولا تسمح بأي عملية مالية دون تدوينها و رقابتها كما أن للتأهل العلمي أهمية قصوى و يساعد في تطوير الأداء المالي و يساعد النظام في سرعة تنفيذ العمليات و ويعرف بالربط بين الرقابة و التنفيذ عبر النظام لمنع وقوع الكوارث.

ومن خلال المقابلة الثالثة: محاسبة تخصص إقتصاد و خبرة (10) سنوات.

أن نظم المعلومات تساعد في تنظيم عمل المالية و تطبيق العملية الحسابية بالصورة المثلى و يعتبر التدريب و التأهيل من أهم العوامل التي تساعد في الإستفادة القصوى من نظم المعلومات و يوصي بتطبيق المعايير المحاسبية بالصورة الصحيحة و الإهتمام بدراسة النظم المحاسبية .

و مما ذكر أعلاه يرى الباحث أن لنظم المعلومات المحاسبية دور مهم في تقييم الأداء المالي.

الخاتمة :

التغيرات التي تشهدها البنية الاقتصادية والاجتماعية تستوجب الاعتماد على التحليل المالي لتقييم الأداء وبيان مدى تطابق الأهداف المحققة مع ماهو مخطط له وتحديد مراكز القوة ودعمها ومراكز الضعف وتطويرها من خلال وضع الخطط والسياسات المالية المدروسة وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية واحدة من أهم الركائز الأساسية لوضع إستراتيجيات خاصة بالمؤسسة الاقتصادية خاصة بالوضع المالي لها كونها وحدة إنتاج للمعلومات يرتكز عليها قسم البرمجة و قسم التسيير لوضع برامج و كذا التخطيط للوضع المالي للمؤسسة هذا ما ينعكس مباشرة على تقييم الأداء المالي للمؤسسة فبهذه المعلومات يمكن للمؤسسة معرفة وضعيتها المالية.

النتائج:

بناءا على نتائج تحليل البيانات السابقة توصل الباحث للنتائج التالية:

- كلما ذادت فعالية نظم المعلومات المحاسبية في مراحل العمل قلت عملية الصعوبات في إدارة الحسابات.
- تطوير نظام المعلومات المحاسبي أدى إلى رفع كفاءة الإدارة تحسين الأداء المالي للبنك.
- جودة المعلومات المالية لنظم المستخدميساهم بشكل إيجابي في تقييم الأداء المالي للمؤسساتالمصرفية
- مراجعة نظام المعلومات المحاسبية يذيد من سرعة إكتشاف الأخطاء في تقييم الأداء المالي و تطوره.
- إستخدام نظام المعلومات المحاسبي و الكفاءة في العمليات الماليه أدى إلى دقة المعلومات والتقارير لدى البنك.
- هناك علاقة طردية بين جودة نظام المعلومات المحاسبية وزيادة كفاءة الأداء المالي لدى البنك.

التوصيات:

بناءا على النتائج السابقة يوصي الباحث بالأتي:

- زياده الإهتمام بمدخلات نظم المعلومات المحاسبية لما لها من تأثير كبير من مخرجات النظام.
- لابد من تدريب وتأهيل المحاسبين على برامج المحاسبة الإلكترونية.
- ترقية وتطوير أداء الوحدات المصرفيةبالاعتماد على تقنية المعلومات الحديثة.
- الإهتمام بجودة التقارير المالية لما لها من أثر كبير في إتخاذ القرارات الرشيدة لتطوير الأداء المالي للمنشأة.

الهوامش :

(1) منير شاكر محمد، إسماعيل عبد الناصر نور،**التحليل المالي» مدخل صناعه القرارات»**،(عمان،دار وائل للنشر،2005م)., ص 102

(2) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**،)الإمارات العربية المتحدة، 2009(.، ص 121.

(3) نور الدين بن عمارة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة لينـد غاز الجزائر-** (الجزائر ـ وحدة ورقلة ـ (2005ـ2009)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،الجزائر) ، ص 14

(4) زينة قمري، http://www.kantakji.com/media/2056/F264.doc consulté le 014 18: 19 à (زينة قمري، **واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية** (الدراسة عبارة عن مداخلة)، جامعة 20ـ08ـ55 سكيكدة، الجزائر، سنة النشر مجهولة)

(5) د.منير ،إسماعيل, المرجع السابق, ص 115

(6) د. مجيد ألكرفي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**،(عمان،دار المناهج للنشر والتوزيع،2007م)،ص 49

(7) عبد المحسن توفيق، **تقييم الأداء**،(مصر،دار النهضة العربية،1998م)،, ص 123

(8) عبد المحسن المرجع السابق ذكره, ص 143

(9) السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض،2000 ، ص 39

(10) محمد سمير ،إسماعيل إبراهيم جمعة،**الأسس العامة في القياس والإفصاح المحاسبي النظرية و التطبيق**،(الإسكندرية، الدار الجامعية، 1995م).2010, ص45

(11) محمد ، المرجع السابق ، ص : 49